وزارة التعليـــــــــم العالـــــــــي والبحـــــــث العلمـــــــــي

جامعة العربي التبسـي - تبسة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي LMD

الميدان: الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص:دراسات استراتيجية وأمنية

دور مراكز الفكر والأبحاث في صنع السياسة العامة

مركز بروكينغز نموذجا

إعداد الطالبة:

- ترايعية اسماء

إشراف الدكتور:

- ازروال يوسف

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
البار امين	أستاذ محاضر – أ–	رئيسا
ازروال يوسف	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا ومقررا
نموشي نسرين	أستاذ محاضر –أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:(2021–2022)

وزارة التعليـــــــــم العالـــــــــي والبحـــــــث العلمـــــــــي

جامعة العربي التبسـي - تبسة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي LMD

الميدان: الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص:دراسات استراتيجية وأمنية

دور مراكز الفكر والأبحاث في صنع السياسة العامة

مركز بروكينغز نموذجا

إعداد الطالبة:

- ترايعية اسماء

إشراف الدكتور:

- ازروال يوسف

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
البار امين	أستاذ محاضر – أ–	رئيسا
ازروال يوسف	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا ومقررا
نموشي نسرين	أستاذ محاضر –أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:(2021–2022)

شكر والعرفان

الشكر والثناء لله عز وجل اولا.

كما اتقدم باسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان للاستاذ المتمكن بعلمه ومعرفته الراقي بأخلاقه ،الدكتور الفاضل **"يوسف ازروال"**

الذي تفضل بالاشراف على هذا العمل المتواضع

اشكرك استاذ على كل ما قدمته من دعم وتوجيه وارشاد.

كما اتقدم بالشكر الجزيل لكل اساتذة قسم العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية والامنية.

اخص بالذكر الاستاذة "نموشي نسرين" ، استاذتي الغالية انت فعلا رائعة،متميزة ،حفظك الله ورعاك من كل سوء.

الاستاذ البار امين اشكرك و يشرفني ان اتقدم اليك باسمى معاني التقدير والاحترام .

والشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هده المذكرة.

الاهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وصحبه ومن وفى.

الى من اعطاني الحب بسخاء والدي الغالي

،الى امي نبع الحنان والعطاء.

الى سندي الذي لا يمل ولايميل زوجي عماد

اصبح لي قلبين بوجودكما ابنايا منتصر ومصلح

الى اخوتي واخواتي كل باسمه عبد الباقي وابنته ابرار احلام وابنيها عمران وعبد الودود،ايمان وابنها عبد المعز،اخي يعقوب، صغيرتي بثينة

الى الاختين اللاتي لم تلدهما امي بابوري سهام،وزغلامي فوزية

الى زملائي وزميلاتي بقباضة الضرائب بلعريبي الصغيرة شكرا لمساندتكم لي اخص بالذكر

عبد السلام قاسمي

الى روح والد صديقتي العم محمد مسعود

الى اخي رياض ميهوبي شكرا لمساعدتك في انجاز هذا العمل، الشكر مرفوق الى اخويا شمسو وطارق

زملائي وزميلاتي بقسم الدراسات الاستراتيجية والامنية جامعة تبسة دفعة 2022/2021

أسماء

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـوان	الصفحة
الشكر والتقدير	-
الاهداء	-
فهرس المحتويات	I
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر وصنع السياسة العامة	
تمهيد:	**2**
المبحث الاول: مفهوم مراكز الفكر	**3**
المطلب الأول : تعريف مراكز الفكر	**3**
المطلب الثاني: أهمية مراكز الفكر الفكر والأبحاث	**5**
المطلب الثالث :تصنف مراكز الفكر:	**8**
المبحث الثاني: مضمون صنع السياسة العامة و خصائصها	**16**
المطلب الأول: مفهوم ونشأة السياسة العامة.	**16**
المطلب الثاني: خصائص السياسة العامة	**22**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في صنع السياسة العامة	**23**
الفصل الثاني واقع مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية	
:تمهيد	**28**
المبحث الأول: مراكز الفكر والأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية	**29**
المطلب الأول: مفهوم مراكز الفكر والأبحاث في الو.م.أ	**29**
المطلب الثاني: نشأة و تطور مراكز الفكر والأبحاث في الو.م.أ	**32**
المطلب الثالث: عوامل نجاح مراكز الفكر والأبحاث في الو.م.أ	**39**
المبحث الثاني: تصنيف مراكز الفكر والأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية	**42**

فهرس المحتويات

المطلب الأول: مراكز الفكر والأبحاث الرسمية في الو.م.أ	42
المطلب الثاني: مراكز الفكر والأبحاث غير الرسمية في الو.م.أ	45
المبحث الثالث: دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة بالولايات المتحدة الأمريكية	49
المطلب الأول: أليات تأثير	49
المطلب الثاني: مجالات التأثير في صنع السياسة العامة ب الو.م.أ	54
الفصل الثالث: دور معهد بروكينغز في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية	
تمهيد:	62
المبحث الاول: مفهوم ونشأة معهد بروكينغز	63
المطلب الاول: تعريف معهد بروكينغز	63
المطلب الثاني: نشأة معهد بروكينغز	64
المبحث الثاني: برامج معهد بروكينغز	69
المبحث الثالث: مجالات تأثير معهد بروكينغز في صنع السياسة العامة الأمريكية	73
المطلب الأول: تأثير مؤسسة بروكينغز في القرار السياسي في الو.م.أ	73
المطلب الثاني: مؤسسة بروكينغز و دورها في توجيه الرأي العام في الو.م.أ	84
الخاتمة	91
قائمة المراجع	94
ملخص	//

مقدمة

مقدمة:

تعتبر السياسة العامة نتاج مشترك و جماعي بالرغم من اهنها في النهاية قد تصدر من هيئة واحدة او شخص واحد ، كما تكشف السياسة العامة المرتكزات الايديولوجية للتوجهات الدولة ، و التى على ضوئها يمكن فهم و تحليل قرارات النظام الحاكم و اولوياته و طبيعة القوى الاجتماعية و السياسية المحركة له و الياته في التعامل مع المطالب و المدخلات التى تنتجها البيئة الداخلية كما ان السياسة العامة حصيلة تفاعلات مؤسسات متعددة ، و من هاته المؤسسات مراكز الفكر التى اصبحت عاملا مؤثرا في رسم السياسة العامة ، لما لها من تأثير في عملية مركبة و على درجة عالية من التعقيد ضمن صراع المصالح و تنافس شديد على تحقيق الاهداف و الغايات .

و من المعروف ان تقدم الامم و نهضتها مرهون بعدة عوامل من اهمها الاهتمام بمؤسسات الفكر و الابحاث و الدراسات ، لان مراكز الفكر اصبحت ظاهرة عالمية و فاعلا اساسيا في عملية صنع القرار و اعداد السياسات العامة للدول ، و خاصة في الدول الغربية .

فمراكز الفكر هي مؤسسات تقوم بالدراسات و البحوث الموجهة لصانعي القرار و المواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة .

تعمل مراكز الفكر على اعداد الدراسات و البحوث و الاقتراحات لصانعي السياسة العامة ، فهي خدمة علمية و معرفية و استشراف للمستقبل.

لقد أصبحت لمراكز الفكر دورا رائدا ومتقدما في قيادة السياسات العالمية، باعتبارها أداة رئيسية لإنتاج العديد من المشاريع الاستراتيجية، اذا أنها جزء لا يتجزأ من المشهد السياسي و التنموي في دول العالم وقد تطورت المراكز البحثية و أصبحت احدى الفواعل الرئيسية و الغير الرسمية التي تساعد صناع القرار في سلم التوجهات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، وذلك من خلال اشراك البحث لعلمي في خدمة قضايا المجتمع، من خلال تقديم رؤى و طرح البدائل و الخيارات بما يدعم عمليات صنع القرار ورسم السياسات.

وتتمثل أهمية البحث في مراكز الفكر كونها تعد خزان معلوماتي وفعال في اعداد الدراسات والبحوث، سواء كانت تلك المؤسسات مستقلة بحد ذاتها أو أنها تكون تابعة ، في حين يحتاج صانع القرار السياسي قرار سليم وصائب يعتمد على تقصى الحقائق وجمع البيانات واعداد التقارير لها لتكون ناضجة وواضحة أمامه، وفي هذا الاطار من الواجب أن تكون هناك حلقة وصل بين مراكز الفكر و المؤسسات الرسمية الحكومية من أجل الحصول على دراسات وأبحاث رصينة .

في ظل التغيرات الدولية و المتغيرات التي تعرفها العلاقات الدولية اليوم، فأن لمراكز الفكر و الرأي مكانه بارزة في عملية صناعة القرار السياسي لما لها من دور هام في اعداد وجمع وتحليل للمعلومات و الأوضاع الدولية غير أن ذلك يبقى رهينة الإدارة السياسة خصوصا وطبيعة النظام السياسي القائم بالدولة عموما .

1- أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي ستناوله، والذي أصبح يثير اهتمام الدول و الحكومات وصناع القرار فهو موضوع مهم بالنسبة للباحثين في مجال السياسات العامة ، وله أهمية بالغة في مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية، و الاهمية البالغة لمراكز الفكر التى تعد من أهم المؤسسات غير الرسمية المساهمة في صنع السياسة العامة لما تقدمه من دراسات وتحليلات و استشارات دقيقة باستخدام أدوات ومناهج علمية ، واستشراف للمستقبل .

2- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية لاختيار الموضوع .

- **الأسباب الذاتية:**

تعود هذه الأسباب الى الرغبة في معرفة ما يدور داخل النظام السياسي و ما سر قوة ونجاح مراكز الفكر في تزويد صناع القرار بالأبحاث و الدراسات.

- **الأسباب الموضوعية:**

تعد مراكز الفكر من المؤسسات التى تقوم بالدراسات و البحوث الموجهة لصانعى القرار ما اهلها لاحتلال مكانة رفيعة في اروقة صنع القرار، وباتت أثارها واضحة في صياغة السياسات لما تقدمه من دراسات واستشارات بطرق عملية ودقيقة .

3- الدراسات السابقة:

لا يمكن إقامة دراسة من دون الارتكاز على بيانات سابقة في نفس المجال ، حيث أن كل دراسة مكملة للدارسات السابقة ، حيث يتم الاعتماد في هذه الدراسة على بعض الادبيات التي تخدم الموضوع ومن أهمها مايلي :

- باسل رؤوف الخطيب، المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية الظاهرة و الدور و التأثير ، الرياض :مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، 2007).
- حسن عبد ربه حسن علي، عقل أمريكا مؤسسات صناعة الرؤية والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة:نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، 2009.

4- الإشكالية:

بالرغم من عدم وجودا الاستقرار الأمني وسيطرة المؤسسات العسكرية على الحياة السياسة، ومن منطلق أن البحث العلمي اولوية قومية ، وجدت مراكز الفكر و الأبحاث كأحد الفواعل الغير الرسمية المهمة في صناعة القرار، حيث وجدت الأرضية الخصبة و الظروف المناسبة لمزاولة نشاطاتها البحثية ، من أجل تحقيق أهدافها المنشودة .

على ضوء المقدمة السابقة يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن لمراكز الفكر و الابحاث التأثير في عملية صنع السياسة ؟

و للإلمام بمختلف جوانب الإشكالية يتطلب منا الإجابة على بعض الأسئلة الفرعية و المتمثلة فيما يلي:

- ما مفهوم السياسة العامة؟ ماهي خصائها ؟ وفيما تتمثل الأطراف المساهمة في صناعتها؟
- ما مفهوم مراكز الفكر ؟ وماهي أنواعها ومصادر تمويلها ؟
- كيف تساهم مراكز الفكر في صنع السياسة العامة الامريكية ؟

5- فرضيات الدراسة:

ولدراسة الموضوع وتحليل الإشكالية اعتمدنا في بحثنا على الفرضيات التالية :

- تقوم مراكز الفكر بإعداد بحوث ودراسات لمعالجة و إيجاد حلول القضايا معينة.
- تعتمد السياسة العامة على المعلومات و الدارسات التي تقدمها مراكز الفكر لاتخاذ قراراتها السياسة .
- تحقيق السياسة العامة لأهدافها المنشودة يعود الى الابحاث العلمية المبنية على المعلومات الصحيحة والتحليلات الدقيقة التي تقدمها مراكز الفكر .

6- حدود ومجال الدراسة :

تنحصر حدود الدراسة في المجاليين التاليين :

- **المجال المكاني:**

دراسة موضوع مراكز الفكر و دورها في صنع السياسة العامة و محاولة اسقاط هذا الموضوع على مركز بروكينغز .

- **المجال الزمني:**

سوف تقتصر الدراسة على البحث عن مراكز الفكر وتتبع النشاطات الفكرية وتأثيرها و أدوارها في صناعة القرار السياسي و ذلك منذ نشأة مراكز الفكر .

7- الاطار المنهجي و النظري للدراسة :

لكل دراسة أو بحث مناهجه الخاصة، حيث تم الاعتماد في بحثنا على مقاربة منهجية مركبة تستند الى مجموعة من المناهج استدعتها طبيعية الموضوع وهي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

لأنه الأنسب في مجال الدراسات الاجتماعية، الذي يقوم على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا وتحليلها وتفسيرها من أجل استخلص أهم النتائج التي يمكن التوصل إليها، حيث وظف في وصف و تحليل كل من الخصائص و الاليات و المؤسسات التي تساهم في عملية صنع السياسة العامة، وتحليل مختلف التفاعلات بين مراكز الفكر ومنع السياسة العامة .

- **منهج دراسة الحالة :**

يفرض جعل الدراسة أكثر صلة بالواقع ، ارتاينا استخدام منهج دراسة الحالة و الذي يهدف الى التعرف على وضعية واحدة وبطريقة تفصيلية دقيقة وذلك من خلال التطرق الى دراسة حالة معهد بروكينغز و دور مراكز الفكري في منع السياسة العامة فيها.

8- المقترب المؤسسي:

يقوم هذا المقترب على شرح وتفصيل وصفي للمؤسسات واستخدامنا لهذا المقترب كوننا تعرضنا الأهم المؤسسات سواء الرسمية أو غير الرسمية ودورها في منع السياسة العامة .

9- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التدقيق في دور مراكز الفكر وذلك من خلال :

- معرفة خصوصيات النظام السياسي

- ماهية مراكز الفكر و التعرف على الاطار العام الذي تتواجد فيه تلك المراكز ومصادر تحويلها.

- سبب تكاثر مراكز الفكر و البحث العلمي و انتشارها .

- دراسة الوظائف والأدوار والنشاطات التي تقوم بها مراكز الفكري تدعيم الأسس العلمية السلمية في منع السياسة العامة .

- معرفة مكانة والسلطة المتزايدة التي تتمتع بها مراكز الفكر في تحديد مسار السياسة العامة عند كل مراحلها.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي لمراكز الفكر

تمهيد:

يدور هذا المحور في فلك الاطار النظري للمراكز البحثية أو مراكز الفكر كما تسميها الولايات المتحدة الامريكية، بحيث يشمل الاطار النظري تعريف مراكز الفكر وتسليط الضوء علي التعريفات المختلفة لها والخلفية التاريخية أيضا وكيف تطورت هذه المراكز حتي باتت بالصورة الكبيرة التي عليها الآن، وينتهي هذا المحور بذكر الأنواع المختلفة لمراكز الفكر في الولايات المتحدة الامريكية والجهات الرئيسية التي تعمل لها تلك المراكز، وقسمنا هذا الفصل الى مبحثين.

- **المبحث الاول: مفهوم مراكز الفكر**
- **المبحث الثاني: مضمون صنع السياسة العامة و خصائصها**

المبحث الاول: مفهوم مراكز الفكر:

المطلب الأول: تعريف مراكز الفكر

ثمة غموض يحيط بتعريف مراكز البحث والفكر أو "الثينك تانكس" فتعريفها لا يزال محل الخلاف، نظرا إلي أن معظم الدراسات والمراكز المنتمية إلي مجال البحث لا تعد نفسها من صنف "الثينك تانكس" في وثائق تعريف الهوية الذاتية، وإنما تعلن عن نفسها كمنظمة غير حكومية أو منظمة غير ربحية، لذا يبقي هذا المفهوم فضفاضا يحتمل أكثر من تعريف بسبب كثرة التفاصيل والحيثيات التي تحيط به والأبعاد المختلفة التي تكتنفه[1]

لا يوجد تعريف عام وشامل (جامع ومانع) حتى الآن لهذه المراكز. وتكمن صعوبة إيجاد تعريف كهذا كما قلنا سابقاً إلى أن معظم المؤسسات والمراكز التي تقع في نطاق مراكز التفكير، لا تعرب عن نفسها كثينك تانكس في وثائق تعريف الهوية الذاتية، وإنما تعلن عن نفسها كمنظمات غير حكومية (NGO)أو منظمات غير ربحية(Non profit organization) ، وهذا بالذات يعد أحد التعريفات التنظيمية المعترف بها في القانون الأمريكي.

فيعرفها هوارد ج ويارد (Howard j wiarda) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا، بأنها "مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها تقوم خلال مساقات دراسية متنوعة، بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تملك منتجا وهو الأبحاث، هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات، كما أنها تركز اهتماها علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العامة والدفاع والأمن والخارجية، كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية بتلك السياسات بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق، ولفت انتباه الجمهور لها وينتهي هوارد بالقول إلي " أن هذه المراكز هي مؤسسات بحثية هدفها الأساسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والتأثير في القضايا الساخنة التي تهم الفرد في المجتمع.[2]

أما "جيمس ماكغان (James McGann) "ينظر لها على أنها " *هيئات مستقلة للبحث تكرس وقتها لمسائل المصلحة العامة وتحليلها*، "كما تعرفها "فيليبا شيرنغتون (p.Sherringtolnf) "على أنها :

---

[1] مهدي شحادة، و صالح بكري الطيار، دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار، بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1999، ط1، ص11.

(2)Howard J wiarda,"**The New power houses:think tanks and foreign policy**" American foreign policy interests,vo103,no,2(march-April2008) p.96

"تنظيمات مستقلة نسبيا ومنخرطة بالبحث في أوسع نطاق من المصالح. هدفه الأول هو انتشار هذا البحث أوسع ما يمكن بنية التأثير على صيرورة تحضير السياسيين للشأن العام".

وقد كان يشار لهذه المراكز في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية باعتبارها غرفة أو بيئة آمنة يستطيع علماء الدفاع والمخططون العسكريون الاجتماع فيها لمناقشة الأمور الاستراتيجية، وعليه يمكن اعتبار هذه المراكز مؤسسات مستقلة وغير حزبية، تقوم بإعداد وتقديم أبحاث ودراسات في مجالات مختلفة تهدف لتحسين السياسات العامة للدولة، ونشر الثقافة والمعرفة العامة، والتأثير في عملية صنع السياسة العامة، وذلك من خلال التركيز على مناقشة مختلف القضايا الهامة والاستراتيجية، وهي مؤسسات غير ربحية تعتمد على مجموعة من الآليات والاستراتيجيات للتأثير على صانع القرار 1

كما يعرف مشروع مراكز الفكر والدراسات العالمي مراكز الفكر بأنها " :مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، والتي قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية، بهدف تمكين صانعي القرار والمواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة، وقد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، جهات حكومية، جماعات مصالح، شركات خاصة، أو قد تكون مراكز غير حكومية ومستقلة."

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن المقصود بمراكز تلك المؤسسات الحكومية والغير حكومية التي تهتم بانجاز الدراسات والأبحاث في قضايا ذات أهمية ومحل نقاش لدى الرأي العام، تستخدم فيها أدوات ووسائل معينة من أجل الحصول على النتائج المطلوبة، والتأثير على صناع القرار بالدولة من أجل اعتماد أعمالها في تحضير ورسم السياسات العامة، واتخاذ القرارات الاستراتيجية بالدولة، فهي لا تهتم بشكل أساسي بالتكوين والتدريب، ولا ترتبط بالدوائر الوزارية المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي، بل تكون عبارة عن مؤسسات لصناعة القرارات والاستشراف للمستقبل بناءً على طلب سلطات الدولة[2].

الحديث عن مفهوم مراكز الفكر يجعلنا نتساءل عن نشأة وتطور هذه المراكز عبر التاريخ إلى اليوم، لذا نتطرق بإيجاز عن تاريخ ظهور وتطور مراكز الفكر في العالم.

---

[1] مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، رزايقية حنان، دور مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية: الحرب على العراق نموذجا، صادرة عن المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد الرابع، العدد الأول، ص 268.

[2] مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، رزايقية حنان، دور مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مرجع نفسه،ص271.

المطلب الثاني: أهمية مراكز الفكر الفكر والأبحاث

وتتضح أهمية مراكز الفكر والأبحاث في السياسة العامة من خلال الأدوار التي تضطلع بها، وتؤثر من خالها على صانع القرار السياسي

فلقد أصبحت مراكز الفكر والأبحاث فاعلا مهما في صنع السياسة العامة للدولة، فال يمكن للدول والحكومات الاستغناء عنها في وضع سياسة واضحة وسليمة تستطيع من خلالها تجاوز الصعاب والاستجابة للحاجات المتزايدة للأفراد وضغوط البيئة الداخلية والخارجية، كونها تعتبر من أهم الأسس التي يعتمد عليها صانعو السياسات لجمع معلومات صحيحة حول القضايا حمل الاهتمام. فالباحث والمفكر خارج إطار السياسة والنفوذ يعمل على تقدمي تحليلات موضوعية مرتبطة بالواقع العلمي.[1]

-**التفكير للحكومات وتقديم الأفكار الجديدة الإبداعية، فمثلا مشروع مارشال الشهير لدعم** أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى جاء من معهد بروكينغز. [2]

• القيام بالدور الاستشاري للحكومات.

. توفير قاعدة بيانات بحثية لصانع القرار والمسؤولين.

• ترشيد وعقلنه القرار السياسي لصانع القرار لتقليل احتمال خطأ أو فشل السياسة العامة .

• تجسير العلاقة بين أطراف متعددة تمثل أقطاب إدارة السياسة العامة وتنفيذها والتفاعل معها. – نعمة العبادي، 2009)

إمداد أو تزويد الإدارة بالكادر البشري المؤهل علميا وعمليا .

•تمثل مجسات للاستشعار المبكر من خلال دراساتها الاستشرافية المستندة على قواعد العلم.

. تشكيل الرأي العام من خلال دورها المعرفي وقدرتها على التكتل والضغط لصالح فئة معينة .

ويلخص بعض الباحثين وظائف ومهام مراكز الأبحاث في: (سامي الخازندار و طارق الأسعد، 2012،ص 13)

[1] حمد بدر، **أصول البحث العلمي و مناهجه**، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة، 1989، ص16.

[2] أحمد بدر، **أصول البحث العلمي و مناهجه**، المرجع نفسه، ص16.

. إجراء البحوث حول تحليل المشكلات التي توجه السياسة العامة. . تقديم الإرشادات أوالاستشارات حول الاهتمامات أو المستجدات العاجلة والفورية للسياسات.

. تقويم البرامج الحكومية.

قديم التفسير حول المبادرات والسياسات العامة لوسائل الإعلام وتسهيل فهم واستيعاب الجمهور.

و من الأدوار الحديثة التي أصبحت تقوم بها مراكز البحث في ممارسة الدبلوماسية الأكاديمية Diplomacy Academic"، كأن يرسل بعض الخبراء و الأكاديميين العاملين في مراكز الأبحاث من قبل وزارة الخارجية أو مؤسسات أمنية أو غيرها، إما لمعرفة آفاق تسوية أو المشاركة في وساطة أو مفاوضات حول أزمة سياسية معينة، و يكون ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي، بشكل معلن أو من موازيsecond track ، كما حصل في المرحلة السرية لما قبل اتفاق أوسلو، حيث قام تيد لارسون رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو بترتيب عملية المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي في النرويج و بشكل سري، و أحيانًا تكليفهم للمشاركة في مؤتمرات دولية للاطلاع على أحدث المعلومات و الطروحات السياسية أو بناء العلاقات.

أيضًا من الأدوار التي تقوم بها مراكز الأبحاث الخاصة هي مرافقة خبراء من هذه المراكز لكبار المسؤولين أو مع الوفود الرسمية الحكومية في زيارتهم الرسمية للدول كمستشارين خبراء في قضايا معينة موضع النقاش في جدول أعمال المسؤولين أو هذه الوفود الحكومية.

بالإضافة إلى ذلك تكون هذه المراكز في بعض الأحيان بمثابة" الباب الدوا ر Revolving Door[1] بين الدبلوماسيين أو المسؤولين أو المناصب العليا في الدولة، و بين الخبراء و العاملين في هذه المراكز البحثية، وذلك من حيث تداول المناصب، ففي كثير من الأحيان يتم اختيار وتكليف بعض الخبراء في هذه المراكز البحثية للعمل في مناصب حكومية عليا مثل وزراء أومستشارين للقيادة السياسية أو سفراء و دبلوماسيين و غير ذلك .و كذلك العكس حيث الكثير من المسؤولين عندما يخرجون من مناصبهم العليا يذهبون للعمل في هذه المراكز البحثية إما بصفة خبراء أو باحثين في الإدارة العليا أو مجالس الأمناء أو غيرها التي تشرف على سياسات و برامج و أنشطة هذه المراكز البحثية2.

[1] He Li, "The Role of Think Tanks in Chinese Foreign Policy", **Problems of Post-Communism**, vol. 49, no. 2, pp. 33–43, March/April 2002, p38.

[2] **تقرير المعرفة العربي للعام 2009**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار الغرير للطباعة و النشر، دبي، 2009، ص164.

و في أحيان أخرى تعتمد الحكومة أو بعض المسؤولين فيها على بعض المراكز البحثية المقربة من صناع القرار، أو على بعض الخبراء و الباحثين العاملين فيها لإجراء المقابلات الإعلامية، و ذلك لإرسال أو التعبير عن رسائل سياسية فورية، أو إشارات دبلوماسية غير مباشرة، أو التعبير عن مواقف استباقية معينة إلى بعض الأطراف حول قضايا جدلية أو أزمات سياسية.

أيضًا من أدوار مراكز الأبحاث، أنها تلعب أحيانًا دورًا مهمًا" كقناة "اتصال غير مباشرة أوغير رسمية بين الشخصيات السياسية أو كبار المسؤولين، و خاصة الأطراف أو الشخصيات الخارجية أو الدولية، و ذلك للتعرف على طروحاتهم و آرائهم السياسية و طبيعة اهتمامهم وأدوارهم،أو لمعرفة الاتجاهات الدولية السائدة في مجال قضايا اقتصادية أو سياسية أو غيرها، و ذلك من خلال المشاركة

في أنشطة علمية مشتركة أو دعوة هذه الشخصيات أو المسؤولين للمشاركة في المؤتمرات و الندوات التي تعقدها هذه المراكز البحثية .و من خلال شبكة العلاقات التي تملكها هذه المراكز البحثية.

كما إن لدى هذه المراكز البحثية القدرة على متابعة أحدث الدراسات و ترجمة المنشورات والمؤلفات التي تصدر عن المؤسسات و المراكز البحثية في الدول الأخرى خاصة الدول التي تكون موضع اهتمام خاص .و بمعنى آخر فإن مراكز الأبحاث تشكل مصدرًا هامًا للمعلومات أو المعرفة للمسؤولين و القيادات العليا حول طروحات و آراء الآخرين لدول أخرى في القضايا أو الشؤون الدولية [1]

أيضًا تلعب مراكز البحوث من خلال دراساتها دورًا هامًا في مجال" المستقبليات " أوالمجال"الاستشرافي "خاصة مع تطور علم المستقبلياتFuturistic في العالم الغربي و التي أصبحت نتائج هذه الرؤى المستقبلية من المتطلبات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي في الدول المتقدمة، و إن كان هذا النوع من الدراسات في العالم العربي ما يزال يقوم في الكثير منه وفق تنبؤات أو تقديرات أوانطباعات تتولد لدى الباحثين أكثر منه الاعتماد على أسس" علم المستقبليات "و الذي بدأ ينمو بشكل بطيء في عالمنا العربي2

أخيرًا، فإن مراكز الأبحاث من خلال خبرائها و علمائها تعمل على" عقلنة "أو" ترشيد "القرار لدى المسؤولين، و بالتالي المساهمة في تصويب أو تحجيم احتمالية الخطأ أو المخاطر أوالفشل في صنع

[1] **تقرير المعرفة العربي للعام 2009،** المرجع السابق، ص39-38

[2] من المراكز البحثية في العالم العربي التي تعطي اهتمامًا خاصًا لهذا النوع من العلم في العالم العربي المركز العلمي للدراسات السياسية في الأردن، و قدم فيه بعض المؤلفات العلمية، و عقد العديد من الدورات للمئات من الباحثين و أساتذة الجامعات ومسؤولي الإدارة الوسطى في عدد من الدول العربي.

القرار و إعداد السياسات العامة و حسن التخطيط، و توفير الرؤى و الأفكار العلمية و الإبداعية في الدولة.

و ربما من المفيد هنا الوقوف و المقارنة بين دور مراكز الأبحاث ذات الطبيعة الأكاديمية و المرتبطة بالجامعات، و مراكز الأبحاث الخاصة ذات المنهجية العلمية أو الأكاديمية و لكن لا ترتبطبأي جهة حكومية أو رسمية سواء أكانت جامعية أو غيرها، أي التي تعمل وفق المنهج العلمي و لكن باستقلالية، حيث أن هذه المقارنة سوف تظهر طبيعة اختلاف دور هذه المراكز و أسباب تباين تأثيرها لدى صانع القرار، أو في صياغة السياسة العامة في الدولة[1]

المطلب الثالث :تصنف مراكز الفكر:

*** معاييرتصنيف مراكز الفكر:**

يتم تصنيف مراكز الفكر عبر العالم وفق معايير تحدد كما يلي[2]:

أ/ من حيث التمويل: تنقسم المراكز البحثية إلى مراكز بحثية حكومية، مثل معهد البنك الدولي ومعهد دائرة بحوث الكونغراس في الولايات المتحدة، والدوائر الملكية المتحدة لدراسات الأمن التابع للاتحاد الأوربي وغيرها، ومراكز بحثية أكاديمية، سواء كانت تابعة لجامعات أو تعتمد على جامعيين في عملها مثل معهد هوفر التابع لجامعة ستانفورد، ومركز التنمية الدولي ومركز بيلفير للعلوم والشؤون الدولية التابعان لجامعة هارفارد، ومراكز بحثية خاصة سواء ارتبطت بتقديم النفع العام أو تقديم النفع للجهات التي أسستها كالشركات مثلا.

للإشارة فقط فإن المؤسسات البحثية والجامعات العربية تواجه انخفاض مستويات التمويل وتدني إسهام القطاع الخاص، إذ أنها لا تصل إلى 1 % من الميزانيات العامة، مما أثّر على مستوى الإنفاق على المؤسسات البحثية في الوطن العربي على مستوى الإنتاج المعرفي ومعدل نشر البحوث والأوراق العلمية العربية قياسا لما حصدته المؤسسات العلمية العالمية .

1 . Howard J. Wiarda, ***Op.cit***, pp98-99

[2]عبد الرزاق فارس الفارس، "**مراكز البحوث و صناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ص ص 113-137، يونيو 2003، ص 117- 118.

ب/ من حيث الاتجاه السياسي أو الإيديولوجي: تنقسم مراكز البحث والدراسات من حيث التوجه السياسي والإيديولوجي إلى مراكز بحثية ليبرالية، ومراكز بحثية محافظة: دينية، قومية، اجتماعية، يسارية، وهناك نوع ثالث يندرج ضمن المراكز البحثية المستقلة فكريا.

ج/ من حيث الاستقلالية: من أمثلتها مراكز بحثية مستقلة، ومراكز بحثية شبه مستقلة، ومراكز بحثية جامعية، ومراكز بحثية حزبية، مثل: مؤسسة كونرادايناور في ألمانيا ومركز الدراسات السياسية في فرنسا.

د/ من حيث الارتباط الحكومي: تنقسم إلى: مراكز أبحاث حكومية، أي ترتبط بالحكومات إداريا وماليا، ومراكز أبحاث شبه حكومية، أي تكون مستقلة إداريا عن الحكومات، ولكن الأخيرة تمثل مصدر من مصادر تمويلها ماليا، ومراكز أبحاث خاصة، والتي تستقل عن الحكومات إداريا وماليا، فتعتمد على نفسها في إدارة شؤونها.

هـ/ من حيث التخصص: توجد مراكز متخصصة بمجال معرفي معين مثل مؤسسة راند الأمريكية التي تركز في دراساتها على القضايا ذات الطبيعة العسكرية والمخابراتية والاستراتيجية، ومكتب المحاسبة العامة التابع للكونغراس الأمريكي.

و/ من حيث النطاق الجغرافي: وتنقسم إلى مراكز تعنى بمنطقة جغرافية محددة كدولة ما أو قارة ما مثل مركز أبحاث البصرة والخليج العربي، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى وغيرها.

*** أصناف مراكز الفكر:**

تنوعت مراكز الأبحاث تنوعاً واسعاً مع تعدد التخصصات في مختلف مجالات الحياة و متطلبات العصر. و ما يعنينا هنا هو ليس تحديد أنواع و أصناف مراكز الأبحاث و الدراسات بحسب التخصصات العلمية، فهذا تنوع طبيعي يظهر مع اختلاف التخصص أو المجال العلمي. و لكن سيتم تحديد أنواع و أصناف مراكز الأبحاث بشكل يظهر طبيعة التباين فيما بينها حتى و لو كانت تعمل في مجال أو تخصص علمي واحد.

كما إن تنوع و تعدد مراكز الدراسات و الأبحاث يعتمد على طبيعة اختلاف المعايير و الأسس التي تصنف في ضوئها هذه المراكز. و فيما يلي تحديد أنواع و أصناف مراكز الدراسات و الأبحاث مع تحديد طبيعة المعايير التي صُنفت في ضوئها.

هناك اتجاه يصنف مراكز الأبحاث في العالم وفق "اتجاه العلاقة" بين الإدارة العليا و عملية القرارأو طبيعة التبعية الإدارية، و يشمل هذا الصنف نوعان:[1]

- الصنف الأول: اتجاه العلاقة "من القيادة إلى القاعدة"Top– Down" "، و هذا النوع يتمثل بتصنيف مراكز الأبحاث من حيث الجهة المؤسسة أو المنشأة، أو الجهة الممولة هي الهيئة العليا، و بالتالي تقدم المراكز خدماتها و تقاريرها للجهة العليا أو القيادة أو بطلب منها. فإن كانت هذه الجهة أو الهيئة العليا حكومية، فإن خدماتها و تقاريرها توجه للقيادة الحكومية أو بناء على تكليف منها. و إن كانت الجهة العليا، سواء المنشأة أوالممولة، هي قيادة حزبية سياسية فإن خدماتها و تقاريرها تكون لقيادة الحزب، وهكذا.
- أما الصنف الثاني: اتجاه العلاقة من "القاعدة إلى القيادة"Bottom –up" "، و هذا النوع هو الغالب في أمريكا و أوروبا، و يعتمد على توفير الدعم من خلال مساهمات أو إسهاماتcontributions الآخرين، وبشكل خاص إما من المجتمع المدني التي يغلب عليها التأسيس من الأسفل إلى الأعلى، أو من الشركات الخاصة الكبرى. أو المؤسسات الخيرية في تمويل البحث و البرامج العلمية في مجالات تنموية و اجتماعية و تعليمية و غيرها.

من ناحية أخرى، هناك اتجاه آخر في عملية تصنيف أو تحديد أنواع مراكز الأبحاث و الدراسات، حيث يتم تصنيفها إلى أنواع وفق المعايير التالية:[2]

و يشمل هذا المعيار، تحديد طبيعة العلاقة و المرجعية التي ينتمي أو يرتبط بها مراكز الدراسات والأبحاث.

و وفق هذا المعيار يمكن تصنيف مراكز الأبحاث إلى ما يلي:

1. **المراكز البحثية الحكومية** :و هذا النوع من المراكز يرتبط و يخضع لملكية القطاع الحكومي من حيث:

- تعيين إدارته من قبل جهة أو وزارة أو مؤسسة حكومية مستقلة أو الديوان الملكي، أو غير ذلك.
- تحديد مجالاته و أنشطته البحثية التي ترتبط عادة بسياسات و متطلبات حكومية أو احتياجات صانع القرار أكثر من ارتباطها باحتياجات أو متطلبات البحث العلمي أو أولويات تنموية معينة.

---

[1] -John J. Hamre, "**The Constructive Role of Thin Tanks in Twenty First Century**", *Asia-Pacific Review*, Vol. 15, No. 2, pp2-5, 2008, pp2-3.

[2] Howard J. Wiarda, *Op.cit*.Mahmood Ahmad, *Op.cit*.

- ارتباط بيروقراطية القرار فيه بالجهة الحكومية التي يتبع لها.
- ارتباط ميزانيته بالتمويل الحكومي.

عموماً، إن من ميزات هذا النوع من المراكز البحثية، تخلصه من عبء توفير التمويل اللازم. بالإضافة إلى ميزة علاقته و اطلاعه أو معرفته عن قرب على احتياجات صانع القرار، و بالتالي يزيد من فرصة دوره المؤثر في رسم السياسات العامة، و في عملية صنع القرار. إلا أنه في المقابل، يعاني هذا النوع من المراكز البحثية الحكومية بشكل عام من ثلاث سلبيات أساسية:

2- المراكز البحثية الأكاديمية[1]:

أن مراكز الأبحاث الأكاديمية هي المراكز التي تعتمد على أكاديميين و منهجيات البحث العلمي الأكاديمي، و طريقة النشر العلمي فيها وفق آليات التحكيم العلمي[2]. و هذه المراكز لا تمارس العملية التعليمية أو التدريسية، و هي مراكز بعضها قد يكون مستقلاً لا يرتبط بأي جهة سواء أكانت جامعية أو غيرها، و بعضها الآخر قد يكون مرتبطاً بجامعة ما، و من أمثلة هذا النوع من المراكز البحثية المستقلة معهد بروكنجز في أمريكاBrookings Institute ، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية CSIS في واشنطن، و المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجيةIISS في لندن.

عادة هذا النوع من المراكز يُعنى بدراسة القضايا الهامة التي تواجه المجتمع أو الدولة، كما إن تمويل هذه المراكز البحثية عادة يأتي من عدّة مصادر، بعضها مؤسسات تمويل دولية، أو من مؤسسات مانحة للبحث العلمي أو مشاريع بحثية حكومية أو شركات كبرى أو رجال أعمال و غيرها من المصادر غير المشروطة.

و تمتاز هذه المراكز بأنها هي التي تحدد برامجها و أنشطتها و أجندتها البحثية Research Agenda، و بما يتلاءم مع موضوعية البحث العلمي.

لذلك فهي تمتاز إلى حد كبير باستقلالها العلمي بعيداً عن الرغبات الحكومية. و لكن في المقابل فإن سعيها أن تكون عاملاً مؤثراً في رسم السياسات العامة للحكومة قد يؤثر بشكل ما أو أحياناً على

[1] ينظر أيضا: ريتشارد هاس، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، علي موقع وزارة الخارجية: http://usinfo,state.gov/journals/itps/1102/Ijpa/haass.htm.

[2] Mahmood Ahmad, "US Think Tanks and the Politics of Expertise: Role, Value and Impact", *The Political Quarterly*, Vol. 79, No. 4, October-December, pp 529- 555, 2008, p536-537

موضوعاتها أو أجندتها البحثية1، و لو بشكل جزئي. إن هذا النوع من المراكز البحثية الأكاديمية عادة لا يعمل على المشكلات أو القضايا المتغيرة أو الساخنة التي تشغل المجتمع أو الدولة، و إنما يعمل على توفير التحليل المعمق و الاقتراحات المناسبة لصياغة السياسات العامة أو معالجة القضايا المستقبلية أو السياسات البعيدة المدى.

-3**المراكز البحثية الخاصة** :هذا النوع من المراكز البحثية يتمثل في عدم ارتباطه الإداري و القانوني بالقطاع الحكومي و إنما ينتمي إما إلى القطاع الخاص أو قطاع النفع العام أو مؤسسات المجتمع المدني الغير ربحية، و بذلك ينقسم هذا النوع من المراكز البحثية إلى صنفين:

أ- المراكز البحثية غير الحكومية و ذات النفع العام:

و هذا النوع من المراكز البحثية لا يخضع في ارتباطه الرسمي أو الإداري أو المالي إلى القطاع الحكومي و في نفس الوقت لا ينتمي كلياً إلى القطاع الخاص، و لا يسعى إلى العائد الربحي، و يحمل استقلالية إدارية و قانونية و مالية، و بالتالي يمتاز بالاستقلالية من حيث:

1- التمويل؛ فمصادر تمويله تأتي إما من مشاريع بحثية يتعاقد عليها لهيئات مانحة سواء حكومية أورجال أعمال أو هيئات غير حكومية داعمة للبحث العلمي، أو الوقف المالي أو غير ذلك.

2-كما تمتاز باستقلالها في إعداد أجندتها و اهتماماتهما البحثية.

3- أيضاً تمتاز بأنها تلتزم بالمعايير العلمية و الأكاديمية في البحث العلمي.

4- كما أن أهدافها البحثية تتجه نحو قضايا المجتمع و الدولة أو المشاكل الدولية.

و من أمثلة هذا النوع من المراكز على الصعيد الدولي معهد بروكنجز في أمريكا، و معهد الدراسات الدولية و الاستراتيجيةCSIS ، و على الصعيد العربي مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت.

ب- المراكز البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص:

و هذا النوع من المراكز البحثية أنشئ من قبل القطاع الخاص إما لخدمة الشركات الكبرى التي أنشأته، بهدف القيام بإعداد الدراسات و الأبحاث اللازمة لها. و بالتالي تخضع في تمويلها أو أجندتها البحثية إلى احتياجات الشركات المنشأة لها. أو أنها أُنشئت كمراكز بحثية تنتمي إلى القطاع الخاص و لكن لا ترتبط أو لا تنتمي إلى مؤسسات أو شركات كبرى. و هذه المراكز الخاصة متخصصة و مستقلة

[1] - James G. McGann, The Global "Go-To Think Tanks 2010", Thank Tanks and Civil Societies Program, Final United Nations University Edition, January 2011

من حيث تمويلها، و من حيث اهتماماتها و أجندتها البحثية. و هذه المراكز يتوفر لها التمويل إما من خلال المشاريع البحثية التي تتعاقد عليها سواء مع القطاع الحكومي مثل وزارة الخارجية أو الداخلية، أو غيرها أو مع الشركات الكبرى. أو من خلال التمويل الدولي لأنشطة و برامج بحثية في دول ما، و غالباً ما يكون هذا التمويل الدولي من هيئات أوروبية أو أمريكية لمشاريع بعض هذه المراكز البحثية في الدول الفقيرة. و تنتشر هذه الظاهرة بشكل واضح في بعض الدول العربية، و منها على سبيل المثال مصر، الأردن، لبنان، المغرب، و غيرها. و طبيعة هذا التمويل يشكل أحياناً تشويهاً للاستقلالية البحثية لبعض المراكز البحثية الخاصة.

ويمكن توضيح اهم اختلافات بين التصنيفات المعتمدة في ان البعض يصنف مراكز الدراسات و الأبحاث وفق الاتجاهات السياسية [1]أو الأيديولوجية، أو طبيعة الارتباط السياسي الحزبي لها. ففي الدول الغربية يمكن تصنيف هذه المراكز إلى الفئات التالية:

- المراكز البحثية ذات الاتجاه الليبرالي.
- المراكز البحثية ذات الاتجاه المحافظ (القومي أو الديني أو الاجتماعي) أو الأيديولوجي، مثل مؤسسة التراثHeritage Foundation المحسوبة على تيار المحافظين الجدد في أميركا، أو مؤسسات التيار اليميني في أوروبا.
- المراكز البحثية ذات الاتجاه اليساري أو الاشتراكي: و هذه المراكز البحثية قد تكون ارتباطاتها المالية أو الإدارية إما مع أحزاب سياسية في الحكم أو في المعارضة، أو مستقلة من حيث الارتباط الإداري أو التمويل، و لكن تحصل على تمويل مشاريعها و أنشطتها من هيئات مشابهة لها في الأيديولوجية أو الانتماء السياسي.

أما على صعيد العالم العربي، غالباً تصنف مراكز الأبحاث وفق الطبيعة الأيديولوجية أو السياسية إلى الفئات التالية:

- المراكز البحثية ذات الاتجاه الليبرالي.
- المراكز البحثية ذات الاتجاه اليساري أو الاشتراكي أو القومي العروبي.
- المراكز البحثية ذات الاتجاه الإسلامي.
- المراكز البحثية المستقلة غير المؤدلجة أو المسيسة، أي ذات الصبغة الأكاديمية الصرفة.
- المراكز البحثية ذات الاتجاه الوطني. (بمفهوم تبني الرؤية الرسمية للدولة أو الحكومة–

1 ينظر أيضا: محمد سجاد نور، المؤسسات البحثية والسياسة الخارجية الأمريكية، مختالرات إيرانية، العدد 38، نوفمبر 2003 ص ص 70–71.

والبعض الاخرى يصنف برنامج مراكز الفكر وفق معيار طبيعة الارتباط و الاستقلالية على الشكل التالي:[1]

- المراكز البحثية المستقلة :Autonomous and independent و يُقصد بها وجود درجة كبيرة من الاستقلالية للمركز عن أي جهة، سواء أكانت جماعات مصالح، أو مانحين، و كذلك استقلالية ذاتية في أنشطتها و برامجها أو تمويلها من الحكومة.
- المراكز البحثية شبه المستقلة :Quasi independent و هي المراكز التي تكون مستقلة عن الحكومة، و لكن تزود جماعات المصالح مثل النقابات أو المانحين أو هيئات الدعم هذه المراكز بالحصة الأساسية من تمويلها و تؤثر بشكل ملحوظ في أنشطة و برامج هذه المراكز.
- المراكز الجامعية :University Affiliated و هي عبارة عن مراكز تُعنى بأبحاث السياسات العامةPolicy Research ، و تكون ضمن أو مرتبطة بجامعة ما.
- مراكز أبحاث الأحزاب السياسية :Political Party Affiliated و هي المراكز البحثية التي ترتبط بأحزاب سياسية بصورة رسمية، كما هو حاصل في أمريكا مع الحزب الديمقراطي أوالحزب الجمهوري.
- مراكز الأبحاث الحكومية :Government Affiliated و هي مراكز الأبحاث التي تمول بشكل حصري من منح و عقود حكومية و لكنها لا تكون جزءاً من بنيتها الهيكلية.

عموماً، إن تنوع تصنيفات و أنواع مراكز البحوث يحددها طبيعة المعايير و الأسس التي يتم التصنيف على أساسها، وهذه المعايير تشكل المدخلات التي تفرز أو تحدد أنواع المخرجات، وبالتالي فإن تغيير هذه المدخلات (المعايير) يؤدي إلى أنواع مختلفة من المخرجات (أنواع أو أصناف مختلفة من مراكز الأبحاث). إن هذا التعدد أو التنوع في تصنيف مراكز الأبحاث لا يشكل عادة نقطة ضعف أو إرباك و إنما تنوعاً يستفيد منه الباحثين و المهتمين ما يناسب حاجاتهم و متطلباتهم.[2]

[1] - James G. McGann, The Global "Go-To Think Tanks 2009", Op.cit, p 69

[2] دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسات العامة .د سامي الخزندار .د طارق الأسع د الجامعة الهاشمية – الأردن– دفاتر السياسة والقانون العدد 6 جانفي 2012 ص7–9

يمكننا تلخيص أنواع المراكز البحثية

بحلول نهاية القرن العشرين أصبح هناك أكثر من 1200 مؤسسة ممن ينطبق عليها وصف مخازن التفكير وتسيطر علي الساحة السياسية الأمريكية وهي تشكل مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق المواضيع ومصادر وطرق التمويل والمواقع التي تشغلها1، ويمكن أن نضع لها تقسيم أولي علي النحو التالي:

1- مؤسسات تابعة للجامعات مثل مؤسسة بحوث الشرق الأوسط التابعة لجامعة كولومبيا.

2- مؤسسات بحثية تميل لأحد الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة مثل معهد بروكنجز الذي يميل للحزب الديمقراطي ومؤسسة هيرتينج التي تنحاز للحزب الجمهوري.

3- مؤسسات تابعة لهيئات حكومية مثل جامعة الدفاع الوطني ومركز بحوث الكزنجرس.

4- مؤسسات بحثية تابعة لمؤسسات خاصة كبري مثل مؤسسة كارينجي للسلام الدولي

5- المؤسسات التقليدية للسياسة الخارجية مثل مجلس العلاقات الخارجية.

6- مؤسسات متخصصة مثل الجمعية الوطنية للعلوم السياسية.

7- المؤسسات التابعة للوبي االصهيوني مثل اللجنة الوطنية اليهودية الامريكية.

8- مؤسسات مرتبطة بهيئات معارضة للسيطرة الامريكية ومعظمها من اليسار.

9- مؤسسات أخري تدخل ضمن مؤسسات البحثية النابعة للكنائس والهيئات الدينية والأقليات والقومية والعرقية واللغوية والناشطين السياسين والأجتماعيين.[2]

---

[1] **ريتشارد هاس، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، علي موقع وزارة الخارجية: http://usinfo,state.gov/journals/itps/1102/Ijpa/haass.htm.**

[2] محمد سجاد نور، **المؤسسات البحثية والسياسة الخارجية الأمريكية، مختالرات إيرانية**، العدد 38، نوفمبر 2003 ص ص 70-71.

المبحث الثاني: مضمون صنع السياسة العامة و خصائصها

المطلب الأول: مفهوم ونشأة السياسة العامة.

كانت الدراسات التقليدية هي السائدة في بادئ الأمر حين بلوغ الحياة الاجتماعية والانسانية في منتصف القرن التاسع عشر، بحيث تميزت المرحلة الأولى بدراسة الحكم والسياسة في نطاق الفلسفة الأخلاقية بالتركيز على السياسة الموضوعة من طرف الحكومة والمؤسسات السياسية، الترتيبات الهيكلة والمبررات الفلسفية للحكومة ... الأمر الذي جعل من الدراسات وضعية ظاهرية بعيدة عن التحليل لاسيما فيها يخص السلوكيات والتصرفات المصاحبة لصنع السياسة العامة، في حين أن محتوى السياسة العامة تبقى بعيدة عن الدراسة والتحليل، لكن تغير هذا المجال عند استقلال علم السياسة عن الفلسفة الأخلاقية وتحوله إلى فرع من فروع العلوم الاجتماعية، وبذلك أصبح ينظر للسياسة العامة على أنها وجها للقانون وللعلاقة المتفاعلة بين المؤسسات الرسمية عن طريق مجموعة القواعد التي تحكم بينهما من جهة، و أن هذه السياسة تمثل جزءا لا يتجزأ من النشاط الاجتماعي و النفس للمجتمع و الظاهرة الاجتماعية.[1]

فقد حظي بالدعم العلمي، ذلك لأن السياسة أصبحت جزءا من النشاط الاجتماعي و النفسي للمجتمع والظاهرة الاجتماعية، بعدها شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطور في علم السياسة بصفة عامة والسياسة العامة بصفة خاصة، بعد القطيعة التي أخذتها الثورة السلوكية مع المنهجية التقليدية وإعادة تعريف علم السياسة، فبعد أن كان هو علم القوة أو الدولة أو السلطة أصبح مع السلوكيين هو علم التخصيص السلطوي للقيم ، وبهذا برز التوجه السلوكي الجديد لعلم السياسة الحديث، وكذا التركيز الواضح على محتوى ومضمون السياسة العامة من خلال تحليل أثر القوى الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية رغم ذلك لتقويم نتائج وآثار السياسة العامة على المجتمع.[2]

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، عمان: دار المسيرة، 2001، ص، ص27،28

[2] جيمس اندرسون، **صنع السياسة العامة، ترجمة عامر الكبيسي**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص، ص 25-31.

و بعد الحرب العالمية الثانية تم التركيز على مفهوم السياسة وكيفية نضوجها ودراسة أهدافها ومظامنها وحتى أساليب تنفيذها ضمن إطار تحليلي من النتائج تعاظم دور الدولة وضرورة تدخلها في النشاط الاقتصادي لإعادة بناء الاقتصاد القومي، فأصبحت في بعض الأحيان هي السلطة المهيمنة، الأمر الذي قاد بعض المفكرين إلى القول أن هذا العصر هو عصر تدخل الدولة، وفي الخمسينيات اكتسب علم السياسة العامة معناه الاصطلاحي على يد عالم السياسة "هارولد "لازويل (Harold asswell)" الذي أعطى أشهر تعريف للسياسة العامة من خلال طرح مجموعة من الأسئلة: من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟...، جوهر العمليات المتبادلة والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسة العامة وتنفيذها .

بحيث يقر "هارولد لازويل" <<... أن هناك اتجاه واضحا في العلوم الاجتماعية يتجاوز الحدود التخصصية لتلك العلوم المختلفة ولهذا الاتجاه وجهات: ففي الوجه الأول هناك اهتمام وتركيز على احتياجات فيما يخص من معلومات عملية صنع السياسات، وهو يركز على عملية رسم السياسات وتنفيذها، أما الوجه الثاني فيهتم باستخدام أساليب متطورة للحصول على المعلومات وتفسيرها لصانعي السياسات، بحيث يقع خارج نطاق العلوم السياسية ...».[1]

بعدها تطورت دراسات السياسة العامة فخلال الستينات شملت مختلف العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى مجالات علمية أخرى، ونشأ دارسوا السياسة العامة منظمة في الولايات المتحدة، أما في بداية السبعينيات فقد زاد الاهتمام بمخرجات النظام والتعدية العكسية بسبب كثرة المشاكل الاجتماعية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حول العرق والعنصرية بين البيض و السود والعديد من المشاكل، مما أدى بحكومتها إلى تحليل هذه المشكلات ومحاولة فهمها وصياغة سياسات للقضاء عليها وحلها و هو ما زاد من إتمام مراكز البحوث بدءا من مؤسسة "RAND Corporation" ومعهد "بروكينغز(Institution Brookings)" بحيث قام محللوا السياسات في هذه المراكز بصياغة السياسيات.[2]

[1] أحمد مصطفى الحسين، **تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط**، دبي: مطابع البيان التجارية، 1994، ص 30.

[2] سلوى شعراوي جمعة، **تحليل السياسة العامة في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات واستشارات، 2002، ص 29.

كل هذا أدى إلى تطور السياسة العامة وانتقالها من الوصف إلى التحليل وايجاد الحلول للمشكلات، لكن يظل دور السياسة العامة المستقبلي أكثر أهمية كون أن القرن الحادي والعشرين يتسم بانطلاقة سريعة، لذلك يجب أن يواجه التوجهات الجديدة في ظل العولمة والنزاعات والأزمة المالية العالمية.

لا يوجد اتفاق حول تعريف واحد ومحدد لمفهوم السياسة العامة، وهذا راجع إلى تباين وجهات النظر لدى المعنيين من علماء السياسة حول النقاط التي ينطلقون منها فضلا عن عدم اتفاقهم على تعريف مفهوم المجال العام و تحديده، فبالرغم من ذلك سوف نقدم بعض التعاريف المتعلقة بالسياسة العامة، بحيث ربط الباحثين من علماء السياسة والإدارة العامة مفهوم السياسة العامة بقضايا الشؤون المجتمعية العامة ومجالات التي تمثلها بالمطلب والقضايا.[1]

السياسة العامة هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع، أما في تعريف آخر هو عبارة عن تغيرات عن النوايا التي يتم سنها واقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم أيضا بتخصص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق وانجاز هذه الأهداف ولكن التطبيق والانجاز يعتمد على الإدارة البيروقراطية وعلى استجابة الجماعات المتأثرة بهذه الأهداف بحيث هي تغيير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة وأداة ذلك التوجيه هي الحكومة. [2]

ولأن مفهوم السياسة العامة لا يزال لحد الساعة، يضبط من قبل الباحثين فلضمان الإحاطة الكاملة لهذا المفهوم سنتطرق إلى أهم تعاريف المفكرين الغربيين والأهم عند كتاب العرب بحسب كل مفكر ومنطلقاته:

أ- السياسة العامة من منظور ممارسة القوة "Power":

في نظر هذا الاتجاه أن السياسة تعني القوة يمتلكها شخص ما مثل الإكراه، المال، المنصب أو القوة وغيرها، للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات بشكل تميزه عن غيره، بحيث عرف "أوستن ريني

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منضور كل في البنية والتحليل**، مرجع سابق، ص، ص، 31، 33.

[2] جبريال ألموند وآخرون، **السياسة المقارنة: إطار نضري**، ترجمة زاهي بشير المغربي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1996، ص – ص 272-275.

(Austin Rani)" القوة «...هي علاقة تبعية وطاعة من جانب والسلطة والسيطرة من جانب آخر...>> حيث حصر "أوستن ريني" معنى القوة من خلال التحكم والاحتكار لوسائلها، مما أدى إلى رضوخ من طرف جانب إلى جانب.

وانطلاقا من هذا المفهوم عرفها كل من "مارك ليند نييرك" و "بنيامين كروسي" بحيث: <<... هي عملية نظامية تحظى بمميزات ديناميكية متحركة، للمبادلة والمساومة وللتغيير عمن يجوز على ماذا؟ ومن؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن الحصول عليه؟ ...>> يعكس هذا المنظور إمكانية الصفوة أو النخبة في إمكانية حصولها على القيم الهامة عبر التأثير على قوة الآخرين في المجتمع، ولذلك يمكن للسياسة العامة أن تكون انعكاسا لأصحاب القوة والنفوذ الذي يسيطرون على النظام السياسي بالرغم من دقة التعريف إلى أن لم يسلم من انتقادات بعض العلماء الذين يقرون بأن القوة ليست وحدها قادرة على تفسير كل العلاقات والنشاطات التي تتضمنها السياسة العامة.[1]

ب – السياسة العامة من منظور تحليل النظم "System Analysis":

لقد اعتبر العديد من علماء السياسة أن النظام بشكل عام هو مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها العلاقة المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية: بحيث يولي أصحاب الاتجاه مثل "دافيد استون (David Easton)" اهتماما بالسياسة العامة فيعرفها بأنها " توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية

آمرة من خلال القرارات والأنشطة الالزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات. والمخرجات والتغذية العكسية، ركز من خلال تعريفه على وجهة تحليل النظم كنتيجة ومحطة في حياة المجتمع من منطق تفاعلها مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات.[2]

ويرى "جابريال ألموند (Gabriel Almond)" أن السياسة العامة تمثل <<... محطة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات (مطلب + دعم + المخرجات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والاستجابة الدولة من خلال القرارات والسياسات المتخذة ...>> وفي

---

[1] Lawrance JR, herson, politique**, puplique aux Etats unis: theoire et pratique**, l'obioe département, de sciences politique, 2000, p, p 6,8.

[2] كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج طرق البحث في علم السياسة**، القاهرة: وكالة المطبوعات، 2006، ص 35.

تعريف آخر لـ "بربارا مكليان (Barbara Mclean)" أن«...السياسة العامة هي النشاطات والتوجيهات الناتجة عن العمليات الحكومية استجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الاجتماعي إلى النظام السياسي ...>>.[1]

يستخلص من تعاريف هذا المنظور أن السياسة العامة هي نتيجة من نتائج النظام السياسي، ألا تتفاعل مع بيئته الشاملة، وذلك لأنها تكون فعالة ما لم ترعى الظروف البيئية المحيطة بها.

ونستخلص أيضا من خلال هته التعاريف في المنظور أن هناك عمومية في طرح مفهوم القيم دون ربطها بشكل مباشر في السياسة العامة، كما أنها أغفل الجوانب غير الرسمية في التأثير على قرارات السياسة.

ج- السياسة العامة من منظور الحكومة "Governement":

إن عمل الحكومة هو رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات وتنفيذها، من خلال هذا تم وضع العديد من التعاريف للسياسة العامة ضمن هذا المنظور، فعرفها "توماس داي (Thomas Day)" هي <<...تقدير أواختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل، إذ هي: توضيح الماهية وأفكار الحكومة وعملية لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم، إذ هي عملية تضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع وغير ذلك...>

أما عن الكتاب العرب فعرفها "خيري عبد القو(Khairi Abdulqawi)" بأنها «...تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على التعريف المشكلة وتحديد بدائل حلها...>>.

وفي تعريف آخر ل "أحمد سعيفان هي <<...تعبير عن رغبة الحكومة بالعمل أو الامتناع عن العمل، وهي مجموعة مبنية ومتماسكة من القرارات والانجازات يمكن غزوها لسلطة عامة محلية، فتظم

[1] جبريال ألموند وآخرون، **السياسة المقارنة: إطار نضري**، مرجع سابق، ص280

أربع عناصر: الهدف، اختيار الأفعال التي تحققه، إعلان الفاعلين لهذه السياسة، تنفيذ هذه السياسة...».[1]

من خلال ما سبق وما احتويناه من جملة التعاريف السابقة للسياسة العامة، التي احتوت عليها المنظورات لثلاثة لتجاوز النقص و اللبوز، بحيث أن كل منظور مكمل للأخر ومجاوز لهفواته وسلبياته نورد تعريف "فهمي خليفة الفهداوي بقوله «...هي تلك المنظومة الفاعلة (المستقلة، المتغيرة، المتكيفة والتابعة) التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في جل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة المستقبلية، والتحسب لكل ما ينعكس عنها، بالإضافة إلى تحديد الوسائل والموارد البشرية والمعنوية اللازمة توفيرها، ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويتها ليكون هناك تحقيق ملموس للمصلحة العامة المطلوبة من قبل الأفراد...>>.[2]

إن التعاريف السابقة الذكر تمثل جزءا من اجتهادات متعددة ترمي إلى تحديد وتعريف ماهية السياسة العامة والتي تكشف لنا أن أوجه التشابه والتماثل فيها كثيرة، الأمر الذي يضيق حجم الاختلافات فيما بينها لنصل في الأخير وبعد التعرض لجملة التعاريف إلى وضع تعريفنا الخاص بالسياسة العامة:

بحيث السياسة العامة هي عملية تجسيد التفاعلات الحاصلة بين مختلف العوامل الرسمية وغير الرسمية، وهي تعبير عن مجموعة النوايا أو التطلعات أو الرغبات المعلنة وغير المعلنة التي من شأنها أن تأخذ صورة برنامج عمل أو سلسلة من النشاطات أو القرارات المترابطة أو القوانين أو اللوائح أو أحكام قضائية، والمرتكزة على قيم ومبادئ مرشدة ومحددة للأطر الفكرية والمناهج و الأساليب الواجب الالتزام بها أثناء العمل والكاشف للأهداف والاختيارات والتوجيهات و المستقبلية في ظل تحديد الموارد والفنية والمعوية اللازمة وتهيئتها، وتكون فعالة لذلك.

[1] محمد زاهي بشير مغربي، **السياسة العامة المقارنة**: إطار نظري، مرجع سابق، ص272.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، مرجع سابق، ص 208

المطلب الثاني: خصائص السياسة العامة

بعد التعرض لكم هائل من التعاريف حول السياسة العامة، يمكن التطرق واستخلاص أهم خصائص التي تتميز بها عن غير من السياسات أو النشاطات والتي سنستخلصها فيما يلي:

1- تشمل السياسة العامة جميع القرارات الفعلية المنظمة والمعالجة لمشكلة ما، والتي هي جملة من التشريعيات الصادرة من الحكومة بحيث يقول "توماس داي (Thomas Day)" هي ما تفعله الحكومة و ما لا تفعله، فالمشاكل المجتمعية لا تصبح سياسات عامة إذ لم تقم الحكومة بتبنيها و إصدار قرارات و قوانين بشأنها بحيث تقوم بمعالجة المشكلة و تحليلها وتحديد أهداف وتنظيم سير عملها، إذن السياسة العامة هي ذات سلطة شرعية حيث بمجرد إقرار السياسة العامة معينة من صانعيها الحكومة لابد من إقرار و إصدار قانون يخصها.

2- بما أن السياسة هي جملة البرامج التي تقوم بها مؤسسات الحكومة، بحيث أن توجيهات الحكومة الايدولوجية والعلمية مختلفة: بحيث أكدت الدراسات الأولية حول السياسة العامة كانت تؤكد أن العوامل السياسية وطبيعة النظام السياسي هي متغيرات غير مهمة في تحديد السياسة العامة.[1]

إلا أن الاهتمام المتزايد بجانب المخرجات والتساؤلات من جديد عن علاقة الاختلافات البنيوية بين الدول (الحكومة، حقوق المواطنين، نشاطات الأحزاب ...) واختلاف وتباين السياسات لها أدى إلى التوصل وتأكيد وجود علاقة تأثير متبادلة بينها، حيث تؤدي خصائص النظام إلى فهم القيود التي تضعها هذه لخصائص على عملية السياسة العامة. فمثلا توجيهات السياسة العامة في الدول الاشتراكية ذات الطابع الشمولي تتميز بتحمل الدولة للقدر الأكبر من خدمات المجتمع، اما بالنسبة للدول الرأسمالية تتميز بانحصار خدمات الدولة في قطاعات الاستراتيجية وترك القطاعات الأخرى للقطاع الخاص ومن هذا نستخلص أن اختلاف في خصائص النظام السياسي له تأثير في تحديد القطاعات التي يمكن أن تشملها السياسة العامة.

[1] إبتسام قرقاح، "**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009**"، مذكرة مقدمة لنيل الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2010-2011، ص55.

3- تتم في إطار تنظيمي محدد يتصف بدستورية قانونية، إذ أن هذا الارتباط هو بين رسم السياسة العامة والإطار التنظيمي والدستوري للدولة هو ما يجعلنا نفرق بين السياسة العامة وباقي السياسات الأخرى في إطار تنظيمية أخرى غير الإطار الحكومي مثل سياسات المؤسسات الخاصة، بحيث أن لا يوجد فاعل سياسي وحيد يتولى وضع السياسات العامة بل هناك مجموعة من الفواعل التي تدخل في ذلك وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

4- السياسة العامة أهداف وبرامج ومقاعد تسعى إلى البلوغ إليها، بحيث تعتبر جوهرة الإدارة المجتمعية حول القضايا والمشاكل العامة مما جعلها -السياسات - بوثيقة تتفاعل وتتمانج فيها توجيهات العوامل السياسة الرسمية منها وغير الرسمية حتى و إن كانت درجات تأثيرها متباينة غير أن بعض هذه الجماعات المصلحية قد يكون لها الأثر الأكبر في تشكيل السياسة العامة و المعنية وفقا لقوة نفوذها النسبي. [1]

5- تمنع السياسة العامة وتخلصنا من ازدواجية أو تعارض في القرارات وأساليب العمل وهذا ما يساهم في الوصول إلى الأهداف المسطرة وتحقيق مطالب المجتمع بكفاءة وفعالية المطلوبة، إضافة إلى ذلك فهي تتمتع بالاستمرارية والتجدد، فالاستمرارية والتجدد تكون بتحقيق وتأصيل التغيير المطلوب والتجدد بمعنى التكيف واستيعاب المتغيرات الظرفية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في صنع السياسة العامة

تتأثر فواعل صنع السياسة العامة بالبيئة المحيطة بها، لذا من الضروري التطرق إلى هذه البيئة التي تنشأ فيها السياسة العامة وتنتقل إلى النظام السياسي عبر قنواته والتي تتمثل في مجموعة من العوامل الطبيعية، الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية، السياسية والثقافية، و من عوامل دولية وعالمية، اضافة إلى ذلك أن طبيعة المنطقة الجغرافية للبد ما من حيث المساحة والتضاريس و المناخ والموقع الاستراتيجي يؤثر على السياسات العامة الخارجية للدولة.

[1] حسن أبشر طيب، **الدولة العصرية دولة مؤسسات**، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000، ص ص 121-124.

أ- الثقافة السياسية:

* تنتقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل عبر التنشأة السياسية، وقد عرفها "جابريال ألموند (Almond Gabriel)" بأنها «... توزيع معين للاتجاهات والقيم والأحاسيس والمعلومات والمهارات السياسية...>>.[1]

* إن المجتمعات السياسية المختلفة لا تعيش حالة سياسية متماثلة، ولا بد عند ذلك من القبول بالمسلمة القائلة بأن مختلف الثقافات السياسية تتحدد من خلال تفوق بعض المواقف السياسية، أن المجتمع الواحد قد يكون إطار تتخلله ثقافات سياسية فرعية، من جزاء التباين والاختلاف الحاصل بين شرائحه ومناطقه وبنائه الطبقي والسكاني، فمثلا أمريكا فيتميز شمالها عن جنوبها والبيض عن السود بحيث أنها خليط متجانس تقريبا من كل أنحاء العالم. [2]

إضافة إلى ذلك أن القيم المعروفة كالمساواة والحرية الفردية والديمقراطية تؤثر على صنع السياسة العامة، فالحرية الفردية في الدول الرأسمالية أدت إلى توسيع دائرة النشاط الخاص بقدر الإمكان، تباين الثقافات يؤدي إلى اختلافات في صنع السياسة العامة في مختلف أنحاء العالم، ففي بريطانيا مثلا هناك من يعارضون الملكية أما أمريكا ففيها قلة من المواطنين الذين يؤيدون الملكية الحكومية، إن رؤية المواطنين الزمن والوقت يؤثر على تعاملهم مع صنع السياسة العامة، فالنظرة إلى الماضي تعني الميل إلى المحافظة وليس الإبداع والتغيير وبالتالي هذه النظرة تؤدي إلى سياسة عامة لخدمة كبار السن أكثر من تشريع سياسة عامة منظورة قائمة على أسس تقنية متطورة تهتم بالتعليم العالي.[3]

ب- الظروف الاقتصادية.

لقد أصبح للظروف الاقتصادية دور كبير في التأثير على السياسة العامة و صنعها وذلك خلال العلاقة الوطيدة بين السياسة والاقتصاد، بحيث أن هاتين المصطلحين مكملين لبعضهما ولا يمكن قيام أحدهما بغياب الآخر، إذ أن العامل الاقتصادي يؤثر في رسم السياسة العامة نتيجة التناقض والتعارض

[1] جيمس اندرسون، **صنع السياسة العامة**، مرجع سابق، ص 50.

[2] محمد قاسم القريوتي، **رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة**، الكويت: ردمك للنشر، 2006، ص 111.

[3] جيمس اندرسون، **صنع السياسة العامة**، مرجع سابق، ص 50.

الحاصل بين مختلف الأفراد وشرائح المجتمع سواء كان رسميين أو غير رسميين، فمثلا يكون التعارض بين أصحاب المشاريع الكبيرة وبين أصحاب المشاريع الصغيرة أو بين المنتجين والمستهلكين.

يؤكد الاقتصاد السياسي دور العوامل الاقتصادية و انعكاساتها على السياسة العامة من خلال قلة الموارد الاقتصادية تؤثر على صيغة السياسات العامة، بحيث الدول الغنية تتبع سياسة الإنفاق العام لتقرير الخدمات لمواطنيها، مثل ما كانت عليه الجزائر في فترة البحبوحة كما أطلق عليها، بحيث قامت بالإنفاق وتدعيم القطاعات، وبعد سقوط قطاع اقتصادها أصبح المواطن يدفع فيها نسبة عالية من دخله على شكل ضرائب ورسوم خدمات، هنا من خلال ما سبق ذكره نلاحظ أن النظام هو الذي يوجه السياسة العامة من خلال الاهتمام بالمشاكل الاقتصادية مثل: التضخم، الركود، الديون وعجز الميزانية كل هته الظروف تحتم على صانعي القرار في السياسة العامة أن يقرروا التدخل في العمليات العادية للسوق الاقتصادي أم لا؟ ففي أمريكا التي تتبنى سياسة عدم التدخل في السوق لكن الحكومة تتدخل فقط عندما يتعلق الأمر بالقضايا العامة أو تشمل السوق بالعمل بفعالية، هذه السياسة تجعل الحكومة تعرف الوقت المناسب الذي تتدخل فيه لتحسين الأوضاع الاقتصادية. [1]

ج- الظروف الاجتماعية:

تشمل العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية والقيم السائدة في المجتمع التي تنعكس على كيفية صنع السياسة العامة للدولة، لأن الصراعات الاجتماعية ومشاكلها تتطلب تدخل من الحكومة لإيجاد حلول للحد منها، فمثلا الجزائر اليوم تشهد العديد من التحولات كمحاولة الاهتمام بالمرأة وإعطائها حقوقها، وإيجاد حلول سريعة لمشاكل الشباب من تعاطي المخدرات إلى الهجرة غير الشرعية وغيرها من المشاكل التي أصبحت تهدد استقرار النظام السياسي، فضلا عن ذلك الاجتماع السياسي وضع عدة عوامل التي تساهم ولها دور في تشكيل موضوع السياسة العامة:

1- دراسة المظاهر الاجتماعية لظاهرة السلطة والقوى السياسية القائمة في المجتمع.

2- دراسة المتغيرات الاجتماعية، وعمليات التصويت في الانتخابات العامة.

3- دراسة السلوك السياسي والقيم الاجتماعية.

[1] غابريال ألموند وأخرون، **سياسة المقارنة: إطار النظري**، مرجع سابق، ص 132.

4- التعرف

على التجمعات المهنية والنقابية وآثارها على ممارسة الديمقراطية.

إذن لابد من السياسة العامة من مراعات الظروف الاجتماعية، وأن يكون تخطيطها وفقا لتلك القيم والمعتقدات لعدم المساس برموز وعادات الدولة. [1]

[1] إبتسام قرقاح، "**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009**" مرجع سابق، ص63.

الفصل الثاني :

مراكز الفكر والأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد:

إنتشرت مراكز الفكر والأبحاث في العالم بشكل غير مسبوق في العقود القليلة الماضية رغم أن منشأها الأول حسب ماهو متعارف عليه كان في الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و أوروبا الغربية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن بزوغ مراكز الفكر والأبحاث فيها و تجسيدها في الواقع كان مؤشرا مهما إستشعروا بواسطته أهمية إنتاج المعرفة حتى قبل ظهور مجتمعات العلم و المعرفة لدى بعض الدول، إلا أنه كان ومازال التحدي الرئيسي لها هو إنتاج أبحاث و دراسات و نشر الدوريات لغايات و أغراض معينة تتحد في الرغبة في التأثير على بعض المجالات ، حيث أن أنواعها و أدوارها تتزايد بشكل واضح من حين الأخر نظرا لما أصبحت تقدمه في حقل تطوير الأفكار خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي حققت نجاحا كبيرا وأصبحت مراكز الفكر والأبحاث فيها فاعلة على المستوى و الواقع العالمي و أنموذج يحتذى به و فيما يلي سنحاول توضيح ذلك من خلال التطرق إلى ثلاثة مباحث.

- **المبحث الأول: مراكز الفكر والأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية**
- **المبحث الثاني: تصنيف مراكز الفكر والأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية**
- **المبحث الثالث: مجالات تأثير وأدوات مراكز الفكر والأبحاث في السياسة الأمريكية**

المبحث الأول: مراكز الفكر والأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية مراكز للبحث و الدراسة من طرف الأكاديميين و الباحثين و غيرهم من المسؤولين الأمريكيين تقوم بمناقشة وإيجاد الحلول لقضايا معينة حيث أنها ليست بالأمر الجديد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد عرفت هذه الأخيرة حسب دونالد إيلسون 04 أجيال تعددت في كل جيل أنواع مراكز الفكر والأبحاث فيه و المجالات التي تركز عليها إلا أنها في الحقيقة برزت و حققت نجاح لا يستهان به.

المطلب الأول: مفهوم مراكز الفكر والأبحاث في الو.م.أ

مراكز الفكر والأبحاث في الأصل هي عبارة مؤسسات وظيفتها تقديم التوصيات و بذلك فإن عبارات مراكز الأبحاث و الدراسات" أو "صناديق الفكر" أو "مراكز التفكير... يشير إلى شيء واحد في اللغة الإنجليزية[1]Think tanks، فكلمة (think) تعني التفكير وكلمة (tanks) تحمل أكثر من ترجمة، إلا أننا سنعتمد في دراستنا هذه على ترجمة [2]أو مصطلح غرف التفكير. الحد الآن لا يوجد تعريف عام و شامل لمراكز الفكر والأبحاث و تكمن صعوبة إيجاد تعريف إلى أن معظم المؤسسات و المراكز التي تقع تحت قطاع مراكز التفكير لا تعرب عن نفسها كثينكتانكس في وثائق تعريف الهوية الذاتية و إنما تعلن عن نفسها كمنظمات غير ربحية، و هذا بالذات يعد أحد التعريفات التنظيمية المعترف بها في القانون الأمريكية[3].

ولكن بالرغم من هذه الإشكالية بخصوص هوية مراكز الفكر والأبحاث إلا أنه هناك عدة تعريفات لها سنحاول أن نعرض بعضا منها.

تعرفها الموسوعة المجانية **(ويكيبديا الموسوعة المجانية enklopediawikipedia free)** بأنها: منظمة أو مؤسسة تدعي بأنها مركز الأبحاث و الدراسات أو مركز للتحليلات حول المسائل العامة

[1]"مراكز التفكير أو بنوك التفكير Think tanks"، موقع شذرات، تم التصفح في 19جانفي 2015:60
http://www.shatharat net ?p=110.

[2]عبد الحافظ عبد الجبار ، **مراكز الدراسات و البحوث في العالم** "، مركز دراسات الوطن العربي، عدد2 (2007):58

[3]هزار صابر أمين ،"**مراكز التفكير و دورها في التأثير على صنع السياسة** المجلة الفرات : عدد4 (ب.س.ط):02

والمهمة.[1] فهذا التعريف اعتبر أن مراكز الفكر والأبحاث مراكز تعنى بتحليل القضايا ذات الأهمية و العموم.

كما يعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنها:

منظمات ملتزمة، وبصورة دورية، بإجراء الأبحاث و الدفاع عن أي موضوع يتعلق بالسياسات العامة، تشكل هذه المنظمات جسرا يربط بين المعرفة و السلطة في الديمقراطيات الحديثة.[2]

فهذا التعريف نجده ينظر لمراكز الفكر والأبحاث كأداة تربط بين المعرفة و السلطة أو بين الجانب السياسي و الجانب الأكاديمي.

حيث أن مؤسسة راند للأبحاث عرفت مراكز الفكر والأبحاث على أنها :

تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة و مكثفة و هي تقدم الحلول و المقترحات للمشاكل بصورة عامة و خاصة في المجالات التكنولوجية و الاجتماعية و السياسية و الإستراتيجية، أو ما يتعلق بالتسلح[3].

و بهذا فقد اعتبرت معاهد للبحث و لتقديم البدائل و الحلول للمشاكل.

كما يعتبرها الباحث wiardaعلى أنها :

مراكز للبحث العلمي و التعليم، و لكن ليست جامعات أو كليات، و هي ليست لديها طلبة، ولكن هي تنظم العديد من ورشات العمل و التدريب و المنتديات ...تركز بشكل معمق في قضايا أساسية في السياسات العامة"[4]. فهنا نجد أن الباحث wiarda اعتبر مراكز الفكر والأبحاث جامعات بدون طلبة تنظم ورشات عمل تقوم بمناقشة معمقة فيها لبعض المسائل السياسية الهامة.

---

[1] هزار صابر أمين، المرجع السابق:03

[2] خالد وليد محمود، **مراكز البحث العلمي في الوطن العربي**، (بيروت:مركز نماء للبحوث والدراسات،2013)، عدد2 77:(2006)

[3] هزار صابر أمين، المرجع السابق:04

[4] مراكز التفكير أو بنوك التفكير"Think tanks :22

كما تم تعريفها على أنها: أي منظمة تقوم بأنشطة بحثية سياسية، تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام، وتقديم النصيحة لصانع القرار بشكل خاص[1].

حيث نجد هذا التعريف حصر دور مراكز الفكر والأبحاث في الجانب السياسي فقط ، علما أنها تتميز بثراء وتنوع مجالاتها البحثية و تخصصاتها العلمية.

حيث يعرفها مشروع مراكز الفكر و الدراسات العالمي على أنها:

مؤسسات تقوم بالدراسات و البحوث الموجهة لصانعي القرار، و التي قد تتضمن توجيهات أو تقصيات معينة حول القضايا المحلية و الدولية بهدف تمكين صانعي القرار و المواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة[2].

كما تعرف بأنها: مراكز إنتاج أو إدارة المعرفة البحثية, وتتخصص في مجالات أو قضايا معينة، علمية أو فكرية و ربما يخدم تطوير وتحسين أو صنع السياسات العامة أو ترشيد القرارات أو بناء الرؤى المستقبلية للمجتمع أو الدولة.

وأيضا عرفت على أنها: تجمع و تنظيم لنخبة متميزة و متخصصة من الباحثين تعكف على دراسة معمقة و مستفيضة لتقدم استشارات أو سيناريوهات مستقبلية يمكن أن تساعد أصحاب القرارات في تعديل أو رسم سياساتهم بناءا على هذه المقترحات في مجالاتمختلفة. [3]

حيث أن هناك من يحاول التمييز في التعريف بين مراكز الفكر والأبحاث و مراكز الأبحاث و الدراسات استنادا إلى اعتقاده بأن مراكز الأبحاث و الدراسات لا ترمي إلى أبعد من الغايات الأكاديمية و الحياد الموضوعي...أما مراكز الفكر والأبحاث تستهدف غايات إستراتيجية محددة من خلال سعيها إلى الانخراط في صنع القرار السياسي العام، و يبدو هذا الرأي من قبل القائل به ناجم عن اعتقاده بأن مراكز

---

[1] رندة علوان حسين، "مؤسسة راند الأمريكية ودورها في السياسة الأمريكية،"
www.iasj.net

[2] James G. McGann, The Global "**Go - To Think Tanks** 2009" Thank Tanks and Civil Societies program, Final United Nations University Edition(January 2010:)

[3] نيلي كمال الأمير، "**دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام و صورة الأخر**:دراسة الحالة مركز الدراسات الأسيوية ،ص125"

الأبحاث و الدراسات هي فقط تلك التابعة للجامعات و المؤسسات الأكاديمية[1]، فهذه المؤسسات البحثية قد تسمى مراكز أو معاهد أو جمعيات أو وحدات أو هيئات...لكن ذلك لن يؤثر على دورها الذي تلعبه في حل مشاكل المجتمع السياسة، وتقديم الرؤى

المستقبلية المناسبة لتطورات الأحداث في الوقت الحاضر[2].

والإسهام الفاعل في صنع القرار و رسم السياسات العامة طالما أن عملها و الهدف من تأسيسها واحد[3]. من المهم ألا نخلط ما بين مؤسسات اللوبي و غرف التفكير، فالمجموعة الأخيرة معظمها منظمات غير ربحية، ولا تحض بحقوق قانونية للعمل من أجل تغيير مسار السياسة بواسطة الضغوط أو الحملات السياسية مثلما يتاح لمنظمات اللوبي.[4]

من خلال ما سبق نلاحظ أنه لا يوجد اختلاف أو تباين في تعريف مراكز الفكر والأبحاث و عليه يمكن القول أن مراكز الفكر والأبحاث هي عبارة عن منظمة تقوم بأبحاث سياسية وتقديم الرؤى المستقبلية المناسبة لتطورات الأحداث في الوقت الحاضر، والإسهام الفاعل في صنع القرار السياسي.

المطلب الثاني: نشأة و تطور مراكز الفكر والأبحاث في الو.م.أ

إختلف الباحثون في تحديد تاريخ نشأة مراكز الفكر والأبحاث إلا أن المعطيات المتوفرة في هذا المجال تفيد بأن أول مركز أبحاث قد ظهر في بريطانيا عام 1831م و هو المعهد الملكي للدراسات الدفاعية، ثم الجمعية الفابية عام 1884م [5]في حين يعود إنشاء المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى فترة تقرب من قرن من الزمن ،مرت خلالها بعدة مراحل مختلفة ارتبطت فيها بالأحداث و التطورات المهمة في الولايات المتحدة و بمجريات الأمور على الساحة الدولية ، و لكل هذه المراحل

---

[1]أحمد فرحات،" **مراكز الفكر و البحوث بين سلطة المعرفة و سلطة السياسة**،" عدد2 (2008):66

[2]خالد عليويالعرداوي و سامر مؤيد عبد اللطيف، "**دور مراكز الأبحاث في بناء النموذج الحضاري الإسلامي**" ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الموسوم حول دور الجامعات و مراكز الأبحاث و المؤسسات العلمية في بناء المشروع الحضاري الإسلامي، جامعة كربلاء، جانفي 2015.

[3]خالد عليوي العرداوي و سامر مؤيد عبد اللطيف، المرجع نفسه.

[4]دور مراكز التفكير و مراكز الأبحاث (Think tanks) في صنع السياسة الأمريكية تم التصفح في 27 ديسمبر 2014 **http://annabaa.org/nbnews/49/154html**

[5]لعباس بوغالم، "**مراكز الأبحاث ...إنتاج المعرفة و مسؤوليات المثقف**:مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار و ترشيد السياسات،"ص88

خصائصها و سماتها . حيث أن هناك من قسم هذه المراحل إلى 05 مراحل تمثلت في: 1. المرحلة الأولى : السياسة العامة (1865.1900): عنيت المراكز في هذه الفترة بأبحاث السياسات العامة بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية[1]

2.المرحلة الثانية : التوجهات الليبرالية (1901–1940).

3.المرحلة الثالثة: الإستراتيجية الأمنية (1946.1970).

4. المرحلة الرابعة: اعتماد إستراتيجيات المراكز الفكرية (1971.1991).

5.زيادة المراكز المتخصصة (1992إلى الوقت الحاضر).[2]

لكننا سنعتمد على أكثر التصنيفات الرائدة و التي قسمت مراحل تطور مراكز الفكر والأبحاث إلى أربعة مراحل: .**المرحلة الأولى:** من الحرب العالمية الأولى إلى بداية الحرب العالمية الثانية : في هذه المرحلة برز الجيل الأول من مراكز الفكر والأبحاث المختصة في السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية و كان ذلك مع بداية القرن العشرين و الدافع وراء ذلك كان نتيجة رغبة رجال الأعمال الكبار من جهة و المثقفين من جهة أخرى[3]

في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثون والقادة من القطاعين العام والخاص، لمناقشة القضايا العالمية والتداول بشأنها[4]

حيث ظهرت ثلاث مراكز إحتلت حيز واضح في أمريكا (كارنيجي . هوفر. مجلس العلاقات الخارجية) وقد نشأت مراكز أخرى (معهد الأبحاث الحكومية . معهد المحافظين . معهد أنتربرايز)[5]. .

المرحلة الثانية: ظهور المؤسسات المتعاقدة مع الحكومة:

---

[1] باسل رؤوف الخطيب، **المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية الظاهرة و الدور و التأثير** ، الرياض :مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، 2007)، ص–ص: 11–23

[2] المرجع نفسه.

[3] عبد القادر سعيد، "**مؤسسات الفكر و الرأي في أمريكا**" عدد02،2009: 91

[4] مراكز التفكير أو بنوك التفكير."Think tanks : 91

[5] حسن البراري، "**هل مراكز الدراسات العربية و الإسلامية بائسة...وفي ذيل القائمة العالمية!!** ،2011: 91

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية برزت موجة جديدة غرف تفكير، و التيإرتبطت أساسا بطبيعة الدور الأمريكي الجديد في الساحة الدولية و مع إندلاع الحرب الباردة، حيث تميزت هذه المرحلة بتحول النظام الدولي إلى ثنائية قطبية و إختلف شكل التنافس[1]

حيث ظهرت الحاجة إلى مجموعات النصح و الإستشارات المستقلة و المتعلقة بالسياسة الأمريكية بحاجة ماسة إلى الدراسات السياسية و الإستراتيجية الدقيقة و إلى الخبرات التي وفرتها مراكز الفكر والأبحاث التي يمكن أن تساهم في رسم سياسة أمنية دقيقة و متماسكة للحكومة الأمريكية ، حيث تلقت العديد من هذه المراكز دعما مباشرا من الحكومة الأمريكية التي خصصت موارد هائلة للعلماء و البحاثة العاملين في مجال الدفاع [2]

حيث أطلقت مؤسسة راند و لم تكن مثل سابقتها من مراكز الفكر والأبحاث ذلك أن نشأتها دشنت الجيل جديد من مراكز الفكر التي لقبها ايبلسون بمقاولي الحكومات [3]

و إلى جانب هذه المؤسسة ظهرت مجموعة جديدة من مراكز الفكر والأبحاث المتعاقدة مع الحكومة و هي مؤسسات للأبحاث السياسية من بينها "هدسون" الذي سعى للنقاش حول أفكار السياسة العامة و عمل على تقديم المشورة و الإرشاد لتغيير السياسات في حالة فشلها في تحقيق أهدافها .[4]

المرحلة الثالثة: ظهور المؤسسات الداعية لقضايا عامة: إرتبطت الموجة الثالثة من مراكز الفكر والأبحاث و التي ظهرت خلال العقود الثلاثة الأخيرة على أسلوب التوفيق بين الأبحاث السياسية النظرية و الممارسات السياسية العملية و هذا من خلال تأييدها لأفكار و تصورات معينة من جهة و تركيزها على البحوث العامة من جهة ثانية[5]

---

[1] البراري، "**هل مراكز الدراسات العربية و الإسلامية بائسة...وفي ذيل القائمة العالمية!!** عدد01،2016: 75

[2] ريتشارد هاس ،"**دور مؤسسات الفكر و الرأي في السياسة الأمريكية**"، مصر الحرة، (20نوفمبر 2002). 2009: 03

[3] أميمة عبد اللطيف، "مراكز الفكر الأمريكي: **قراءة في خرائط مركز الفكر الأمريكي**"، العصر ، (22 فيفري 2005):02

[4] سعيد، "مؤسسات الفكر و الرأي في أمريكا" عدد02،2001: 19

[5] المرجع نفسه.

فقد ركزت على تأييد أراء معينة و مناصرتها بنفس قدر تركيزها على الأبحاث مستهدفة إنتاج و تقديم مشورة سياسية في الوقت المناسب يمكنها من التنافس في سوق الأفكار المزدحمة للتأثير في القرارات السياسية.

. **المرحلة الرابعة:** ظهور مراكز الفكر والأبحاث الميراثية: وخلال هذه المرحلة ظهر جديد من مراكز الفكر والأبحاث لدى الأوساط السياسية و البحثية المختصة في صنع السياسة و هو ما يشار إليه بالمؤسسات الميراثية، و لعل أهم مراكز الفكر والأبحاث هذه "مركز كارتر "و "مركز نيكسون" و هذه الفئة هي في الأساس غرف تفكير أسسها رؤساء سابقون حاولوا تقديم إسهامات بحثية في السياسات الداخلية و الخارجية. و بحلول القرن الواحد و العشرين و بحسب المعطيات التي قدمها برنامج أوريان التابع المعهد أبحاث السياسة فإن عدد مراكز الفكر والأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية يزيد عن 1200 مؤسسة و هي موزعة بشكل غير متجانس سواء من حيث نطاق المواضيع أو التمثيل[1]. حيث أن هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى الحاجة إلى مراكز الفكر والأبحاث و إلى تعاظم دورها في الحياة السياسية و تتمثل هذه العوامل في:

تنامي الحاجة إلى المعلومات و البيانات و التحليلات العلمية:

حيث أنه من الطبيعي في ظل عالم تتزايد أنظمته الحاكمة و تتعقد علاقاته البيئية التي يعتمد فيها كل طرف على الأخرين، أن تتفاقم حاجة الحكومات و صناع السياسة إلى خبراء يوفرون لهم المعلومات التي تدعم سياساتهم.

انبثاق عصر الدول الجديدة و المنظمات الجديدة:

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين تزايد أعداد الدول والمنظمات الحكومية و غير الحكومية، و بينما في عام 1940كان عدد الدول المستقلة لا يزيد عن 69دولة، و عدد المنظمات غير الحكومية لا تسعى للربح غير محدد وقابل للتضاعف بخطوات واسعة، و بعد أن أصبحت المنظمات المدنية جزءا

[1] سعيد، "**مؤسسات الفكر و الرأي في أمريكا**" عدد02،2009: 11

أساسيا من البيئة المحيطة بالمصالح الحكومية ولدت ضرورة إضافية و إحتياج معلوماتي، لدى البيروقراطية الحاكمة للتعرف على برامجها و مناقشة الأفكار التي تطرحها[1].

. ثورة الإتصالات و دورها في زيادة عوامل الترابط على مستوى العالم:

ساعدت الإبتكارات المذهلة التي شهدتها الحضارة الإنسانية و التي بدأت باختراع التليفون ثم بعده بسنوات وسيلة الفاكس ، المجتمعات البشرية على تطوير عمل و إمكانيات مراكز الفكر والأبحاث كما حققت فرصة التواصل والتعاون بين الباحثين السياسيين و منحت لمراكز الفكر والأبحاث فرصة لنشر نتائج و خلاصات أبحاثها ووفرت للمستهلكين أو الراغبين في التعرف على محصلة هذا التعاون و تلك البحوث، فرص الإطلاع على نهج التعامل المباشر مع ملفات القضايا خصوصا الساخنة.

. التنوع بين المؤسسات التفكيرية خلق فرصا واسعة للإختيار فيما بينها :

إكتشفت مراكز الفكر والأبحاث في منتصف القرن الماضي أنها أصبحت مكبلة بعدد من البرامج التي لا تتيح لمستهلك منتجاتها سوى إختيار محدود فيما بينها وفق مهارات وقدرات كل منها فقررت الإستجابة للتغيرات الفصلية التي أثرت فيها داخليا و خارجيا. فاندفعت للمشاركة في البحوث الخاصة بتطوير الأنظمة الدفاعية العالمية كما قدمت رؤيتها لكيفية التعامل مع المطالب الإجتماعية للشرائح المتضررة من السياسات.

التغيير السياسي و ما نجم عنه:

تعد التغييرات السياسية التي شهدها العالم قبل سبعينات القرن الماضي أحد الدوافع التي وسعت و عمقت من قدرات مراكز الفكر والأبحاث ...فقد دفع إنهيار ما كان يعرف بالإتحاد السوفياتي و ما تبعه من تفكك رابطة دول أوروبا الإشتراكية، الأنظمة الحاكمة الجديدة في هذه الكيانات السياسية إلى البحث الدؤوب عن أنسب السبل لملئ الفراغ الذي نجم عن هذا الإنهيار و التفكاك[2].

---

[1] حسن عبد ربه حسن علي ، **عقل أمريكا مؤسسات صناعة الرؤية و الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية**، القاهرة:نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، 2009)،ص181

[2] حسن عبد ربه حسن علي ،المرجع السابق،ص185

فيما يلي بعض مراكز الفكر الأمريكية معروفة كأمثلة لتحليل كيفية تأثير مؤسسات الفكر على صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية، وكذا توجيه السياسات العامة والرأي العام، والتأثير على الشؤون العامة الدولية ، وحتى الاتجاهات الأيديولوجية.[1]

1. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي CARNEGIE FOR ENDOWMENT INTERNATIONAL PEACE[2]

تأسس مركز كارنيغي للسلام الدولي ، وهو مركز الأبحاث الأول في العالم ، في عام 1910. وقد بدأ بتبرع قدره 10 ملايين دولار أمريكي من شركة الصلب الأمريكية العملاقة أندرو كارنيجي. وللمؤسسة كارنيجي خمسة فروع؛ هي واشنطن، وسكو، بيكين، بيروت، بروكسيل. كما يضم أيضاً باحثين من أكثر من 20 دولة ليشكل بذلك شبكة معلومات عالمية كاملة . يهدف مركز كارنيجي إلى توفير حلول شاملة وفعالة لصناع القرار لتخفيف النزاعات العالمية وتعزيز السلام الإقليمي؛ والعمل مع الحكومات والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم وذلك لتعزيز الحوكمة والمشاركة في الشؤون الدولية، وكذا توفير رواد الأعمال لهم القابلية للتغيير المستمر على المستوى الدولي المحلي. ولدى مركز كارنيجي العديد من البرامج منها برنامج الديمقراطية وسيادة القانون الذي يركز على فكرة الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط ، وكذا إعادة بناء مؤسسات الدولة المعاصرة بالإضافة الى تطور الأحزاب السياسية. ولدى مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي أيضًا مشروع "الاستثمار في الجيل القادم" ، والذي يتضمن برنامجًا للمنح الدراسية الخاصة باسم المانحين ، وبرنامج تدريب على قيادة السفراء المستقبليين وبرنامج مساعد أبحاث الشباب، والبرنامج النووي برنامج البحث المتعلق بالسلامة.

2. مؤسسة راند RAND Corporation[3]

---

[1] حسونة، محمد القاسم محمد ، مراكز التميز البحثي وأنشطتيا: نماذج عربية ودولية، ورقة بحثية مقدمة إلى **مؤتمرمراكز التميز البحثي: المعايير والمهام والعائد المجتمعي** ، جامعة بنى سويف ، المنعقد فى 6502/2/09.

[2] تونى، عاصم عبدالقادر، إنشاء مركز لمتميز البحثي لمتعميم العالي الجامعي: **ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العربى السنوى السادس والدولي الثالث: تطو ير برامج التعميم العالي النوعى فى مصر والوطن العربى** فى ضوء متطمبات عصر المعرفة، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة،2011

[3] المرجع السابق.

بصفتها مؤسسة فكرية عالمية مخضرمة، تم تصنيف شركة Rand في المرتبة 12 في "تقرير مؤسسة الفكر العالمي لعام 2019" الصادر عن جامعة بنسلفانيا. تأسست مؤسسة RAND في عام 1948، ويعمل بها أكثر من 1950 موظفًا في أكثر من 50 دولة ، وأكثر من 54٪ من الموظفين حاصلون على درجة الدكتوراه. بصفتها مؤسسة بحثية، تلتزم مؤسسة راند بتقديم حلول لقضايا السياسة العامة والعسكرية لجعل المجتمع الدولي أكثر أمانًا واستقرارًا وصحة وازدهارًا. كما تحظى منشوراتها أو قواعد بياناتها الموضوعية عالية الجودة باعتراف دولي.

لدى مؤسسة راند ثلاثة أقسام بحثية مسؤولة عن قضايا السياسة الاجتماعية والاقتصادية ، وأربعة مراكز بحث وتطوير ممولة بشكل كبير من قبل الحكومة الفيدرالية الأمريكية للبحث في الأمن القومي للولايات المتحدة.

3. معهد بروكيغنز Brookings[1]

تأسس معهد بروكيغنز ، الحائز على جائزة التميز 2016-2018 في " Global Think Tank Report 2019" لجامعة بنسلفانيا ، في عام 1916 (لن تشارك مؤسسات الفكر والرأي التي فازت بجائزة التميز لعام 2019 في المستقبل. اختيار الترتيب). بصفتها منظمة غير ربحية للسياسة العامة ، فإن معهد بروكينغز ملتزم بتقديم حلول جديدة للمشاكل التي تواجهها المجتمعات المحلية والوطنية والعالمية من خلال البحث المتعمق. جمعت مؤسسة بروكينغز أكثر من 300 من كبار الخبراء الحكوميين والأكاديميين من جميع أنحاء العالم، ويلتزم هؤلاء الخبراء بإجراء أبحاث متخصصة عالية الجودة ، وتقديم المشورة بشأن السياسات ، وقضايا السياسة العامة الأخرى في جميع المجالات ، بما في ذلك الدبلوماسية ، والاقتصاد ، والتنمية ، و الحكومة والسياسة الحضرية. الأهداف الخمسة لتطوير معهد بروكينغز هي: تحسين الحوكمة ، وتوسيع النفوذ ، وتعزيز التعاون ، والدعوة إلى التعددية والتنوع ، والالتزام بالاستقلالية والتنمية المستدامة.

ينشر معهد بروكينغز تقريرًا سنويًا كل عام، ومحتوياته عبارة عن نتائج أبحاثه السنوية. وفي الوقت نفسه ، أنشأ أيضًا برنامج ديفيد إم روبنشتاين للمنح الدراسية ، والذي يهدف إلى إيجاد جيل من المبدعين لخبراء معهد بروكينغز، مما يساعد في تحسين قدرات الحوكمة في الولايات المتحدة والدول الأخرى حول العالم.

[1] Brad, Robert, Stanton H. Burnett & Weidenbaum M.,(1993),Think Tanks in a New World, The Washington Quarterly, Vol. 16, No. 1: 169-182.

المطلب الثالث: عوامل نجاح مراكز الفكر والأبحاث في الو.م.أ

أثبتت مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية حضورها و فعاليتها بشكل واضح و ملفت للانتباه فقد إحتلت مراكز الفكر والأبحاث فيها المرتبة الأولى في تأثيرها و أهميتها و فعاليتها على مستوى العالم، حيث أن هذا النجاح يرجع إلى عدة عوامل هي: .

الطبيعة اللامركزية للنظام السياسي الأمريكي، فالبنية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية توفر جوا مثاليا لنجاح غرف التفكير.[1]

غياب الإنضباط الحزبي الصارم، مما يفسح مجال الحرية للعمل الموضوعي الرصين من قبل مراكز الفكر والأبحاث ، و لحرية النقاش و حماية المختبرات الفكرية من الوصاية المباشرة التي من شأنها أن تمنع الخوض في مسائل حيوية أو تدفع الباحثين إلى إستخدام اللغة التي تقتل البحث مما يجعلها مقوم هام للنجاح. [2]

إضافة إلى أن عدم خضوع المراكز للرقابة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية مقارنة بالرقابة المفروضة على جماعات الضغط و المصالح، يسمح لها بتكثيف نشاطاتها و التوسع كما و نوعا و بسهولة دون رقابة أو ضغطة. [3]

. التبرعات المالية الواسعة للمؤسسات الخيرية و الشركات الخاصة و التي تصب في مصلحة مراكز الفكر والأبحاث حيث يشكل التمويل مصدر حياة مراكز الفكر والأبحاث الذي يمنحها التفوق .

فتوافر الموارد و الإمكانات يمكن من جنب الخبرات البحثية و الفنية و الإدارية و الحفاظ عليها، مما يعني أن أحد أهم أسباب نجاح مراكز الفكر والأبحاث في أنها تقوم على تمويل ذاتي مستقل غير مرتبطة بالمؤسسات الحكومية.[4]

---

[1] خالد علي ويالعرداوي، "**تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي** صوت العراق، (22ديسمبر 2014):02

[2] ميشال أبو نجم، **تحن و مراكز الأبحاث**"،2010،ص50

[3] الخطيب، **المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية الظاهرة و الدور و التأثير** ،ص:41

[4] خالد علي ويالعرداوي، ".**تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي**"، 2014،ص12

يتفق الباحثون الذين رصدوا نمو و تطور الفكر الأمريكي أن هذه العناصر الثلاث هي السبب الرئيسي وراء إنتشار مراكز الفكر والأبحاث خلال الربع الأخير من القرن الماضي،[1] على الرغم من ذلك توجد عوامل أخرى لها تأثير أيضا و دور في نجاح مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية وهي:

. قوة العلاقات الشخصية التي تربط مراكز الفكر والأبحاث و العاملين فيها بصانع القرار الأمريكي كما يعود نجاح مراكز الفكر والأبحاث في الوصول إلى السياسيين و صناع السياسات جزئيا ، وإلى إعتماد المراكز على الإعلام للترويج لأبحاثها و منتجاتها [2]

. إحتراما لأراء و الأفكار التي تخرج من رحم مراكز الفكر والأبحاث من قبل صناع القرار في أمريكا ،لذا تجد أن الأبحاث و الدراسات التي تخرج منها تجد طريقها إلى صناع القرار، و كذلك الدوريات التي تصدرها مراكز الفكر والأبحاث هذه.

. الوجود في واشنطن العاصمة مما يجعلها أكثر قدرة على الوصول إلى أشخاص السلطات و التنسيق معهم بيسر، و التعاون مع جماعات المصالح و الضغط وصولا إلى مايخدم أهدافها و توجهاتها[3].

. القدرة على إستغلال النظام الإنتخابي خصوصا المتعلق بالرئاسة، فالتأثير في السلطة التنفيذية يتم في المقام الأول بسبب الإنتخابات الرئاسية التي تجري دوريا كل أربع سنوات [4]

كما أن صعود تلك الغرف التفكيرية بهذا الشكل يرجع إلى أحداث الحادي عشر، وهي تعد ظاهرة حديثة لم تظهر إلا في السنوات الأخيرة.[5]

فبعد أحداث سبتمبر إتجه الصحفيون و الإعلام الأمريكي للبحث عن تفسير لفك ألغاز الهجوم فلجؤوا إلى المراكز فأمدتهم بخبراء السياسة و المحللين الذين وجدوا طريقهم الشبكات التليفزيون و الصحف الكبرى، مما مهد الطريق لأن تنخرط بشكل نشط في عملية إتخاذ القرار و صنع السياسات.

---

[1] ميرفت الحطيم ،"**مراكز صنع القرار في أمريكا اللاعب الأكثر نفوذا**"!!! ، روز اليوسف المصرية، (18مارس 2005):40

[2] العرداوي، "**تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي**."، 2011،ص194.

[3] محمود، **مراكز البحث العلمي في الوطن العربي**، ص:50.

[4] الخطيب، **المراكز الفكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية الظاهرة و الدور و التأثير**، ص:69.

[5] المرجع نفسه.

علما أن مدى نجاح مراكز الفكر والأبحاث يقاس بتأثير أبحاثها على دوائر صنع القرار الأمريكي و العمل على تطبيق السياسات الخارجية المصنوعة داخله بشكل كبير.

حيث تعتمد مراكز الفكر والأبحاث على الكثير من الأدوات لتحقيق أهدافها و إبراز أفكارها و نشاطاتها ومواقفها من مسائل الشأن العام، و في طليعة ما تستخدمه مراكز الفكر والأبحاث من الأدوات للقيام بالأبحاث العامة أو المتخصصة في موضوعات معينة، ووضع الكتب و الدراسات و التقارير و أوراق العمل و إصدار الدوريات و النشرات و المجلات، و إستخدام شبكة الإنترنيت و مواقعها لإيضاح فلسفتها و أرائها وإبراز نشاطاتها، ثم نشر الآراء و المقالات في الدوريات العلمية و المجلات... الخ.

كذلك تقوم مراكز الفكر والأبحاث بعقد المؤتمرات و المنتديات و الندوات و المحاضرات وورش العمل وبرامج التدريب...،مع قيامها بالإدلاء بشهادتها أما الكونغرس الأمريكي كخبراء ومتخصصين في الموضوعات التي يبحثها.[1]

[1] الخطيب، **المراكز الفكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية الظاهرة و الدور و التأثير** ،ص:70.

المبحث الثاني: تصنيف مراكز الفكر والأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية

يقسم الباحثون مراكز الفكر والأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصنيفات عديدة فهناك من يقسمها من حيث معيار الإتجاه السياسي و الإيديولوجي و من حيث معيار التمويل أو من حيث معيار الإستقلالية، كما أنه هناك من يصنفها إلى جامعات بلا طلاب و مراكز ضغط سياسية و إلى مؤسسات الضغط السياسي الفكرية و غير ذلك من التصنيفات، إلا أننا سنعتمد في دراستنا هذه إلى التصنيف الذي يقسمها إلى غرف تفكير رسمية و غرف تفكير غير رسمية.

المطلب الأول: مراكز الفكر والأبحاث الرسمية في الو.م.أ

هذا النوع من المراكز يرتبط و يخضع لملكية القطاع الحكومي من حيث: . تعيين إدارته من قبل جهة أو وزارة أو مؤسسة حكومية مستقلة أو الديوان الملكي أو غير ذلك .

. تحديد مجالاته و أنشطته البحثية التي ترتبط عادة بسياسات و متطلبات حكومية أو إحتياجات البحث العلمي أو الأولويات التنموية. | . إرتباط ميزانيته بالتمويل الحكومي عموما، إن ميزات هذا النوع من غرف التفكير، تخلصه من عبئ توفير التمويل اللازم، بالإضافة إلى ميزة علاقاته و إطلاعه أو معرفته عن قرب على إحتياجات صانع القرار وبالتالي يزيد من فرصة دوره المؤثر في رسم السياسة العامة، و في عملية صنع القرار، إلا أنه في المقابل يعاني هذا النوع من سلبيات أساسية هي: . ضعف الإستقلالية في المجال البحثي، سواء على صعيد الأجندة البحثية أو سقف الحريات. . تأثر قراراتها و مشاريعها البحثية بالبيروقراطية بالحكومية و تعقيداتها. . لا يشكل هذا النوع في الغالب بيئة مولدة للأفكار الإبداعية الجديدة أو صعوبة تقبلها للأفكار التي لا يحقق رضى صانع القرار [1]

. إن الكثير من دراساتها و إنتاجاتها العلمية قد لا ينشر أو لا يتاح بسهولة للباحثين أو المهتمين و تخضع لبيروقراطية القرار الإداري.[2]

[1] سامي الخزندار و طارق الأسعد، "**دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياية العامة**"، دفاتر السياسة والقانون، عدد06 (2012):07

[2] المرجع السابق

حيث أن صانع القرار الأمريكي عند إدراكه لحجم المنفعة و الإستفادة من مراكز الفكر والأبحاث و من أبحاثها و نتائجها دفع الحكومة إلى تأسيس مراكز تابعة و خاصة بالحكومة، من أبرز و أهم مراكز الفكر والأبحاث نجد:

- مكتب المحاسبة العامة The governmment accountability

أنشأ من قبل قانون الميزانية و المحاسبة لعام 1921، و يعتبر جهاز تحقيق تابع الكونغرس الأمريكي و تبلغ ميزانيته إلى ما يقارب 300 مليون دولار، كما يبلغ موظفيه 500موظف، معظم الدراسات التي يقوم بها هي أحد الطلبات من أعضاء الكونغرس، بما في ذلك طلبات منصوص عليها في النظام الأساسية[1]، حيث يعد أحد الأذرع الأساسية للكونغرس الأمريكي لتدقيق و لتقييم أنشطة و سياسات الإدارة الأمريكية و مساعدة الكونغرس على القيام بمسؤولياته الدستورية و يقوم المكتب في هذا المجال بفحص و تدقيق الإنفاق الحكومي و تقييم البرامج الفيدرالية، و طرح التحليلات و التوصيات على الكونغرس الأمريكي و قد إعتاد المكتب في هذا الإطار رفع تقارير دورية إلى الكونغرس حول أداء الديبلوماسية العامة الأمريكية.[2]

حيث ينتج حوالي 900 تقرير سنويا، أصدر مؤخرا مشروع الخطة الإستراتيجية لخدمة الكونغرس في السنوات المالية2019.2014حيث تحدد الخطة الأهداف و الإستراتيجيات المقترحة لدعم أولوية قصوى للكونغرس[3]

- مركز الكونغرس للخدمات البحثية congressional research service:

مركز الكونغرس للخدمات البحثية هو المركز الذي يزود الكونغرس بالمعلومات الدولية اللازمة لإتخاذ القرارات كما يقوم المركز بتحضير الإجابات عن الأسئلة التي يطلبها أعضاء الكونغرس حول مختلف

---

[1] مركز صقر للدراسات الإستراتيجية، "**بيوت الخبرة و دورها في صنع و إتخاذ القرار** "، تم التصفح في 25 فيفري 2022:

WWW. saqr center.net 47 "Government accontability office", wikipedia free

[2] محمد فايز فرحات، "**صورة أمريكا و مصالحهاالإقتصادية و الأمنية**"،2007،ص:206

[3] **"Fisicial year 2015 budget request:US government accountability office"(accedmarth 03,2015)**

:http://www.gao

القضايا الدولية. كما يناط بالمركز مهمة تدقيق المعلومات الواردة من جماعات الضغط (اللوبي...) و يعمل في المركز حوالي 850 شخص يغطون حوالي 500تخصص [1]

- مكتب الكونغرس للميزانية congressional budget:

هي وكالة فيدرالية داخل السلطة التشريعية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي توفر الميزانية و المعلوماتالإقتصادية للكونغرس، فهي مسؤولة عن التنبؤات الإقتصادية و تحليل السياسات المالية، إسقاطات التكاليف و التقرير السنوي للميزانية الإتحادية و القيام بالدراسات المتعلقة بالميزانية بناءا على طلب من الكونغرس. يقدم للكونغرس بيانات الميزانية الأساسية و تحليلات لقضايا السياسة المالية، توظف الوكالة أكثر من 200 موظف بدوام كامل سبعين في المئة من هؤلاء الموظفين يحملون شهادات عليا في الإقتصاد أو السياسة العامة.

حيث يتعهد مكتب الميزانية في الكونغرس إجراء الدراسات التي يطلبها الكونغرس على المجالات ذات الصلة بالميزانية.[2]

- مكتب تقييم التكنولوجيا Technology assessment:

أنشأ الكونغرس مكتب تقييم التكنولوجيا عام 1972 من خلال القانون العام 92484 كان يحكم من قبل مجلس إثنتي عشر عضوا، تضم 06 أعضاء الكونغرس من كل طرف نصف من مجلس الشيوخ و النصف الآخر من مجلس النواب، حيث أنتج خلال أربع و عشرين عام حوالي 750 دراسة حول مجموعة واسعة من المواضيع بما في ذلك الأمطار الحمضية، الرعاية الصحية، تغير المناخ...[3]

حيث تقوم بتزويد أعضاء الكونغرس و اللجان بالتحليل الموضوعي و الجاد للقضايا العلمية و التقنية المعقدة في أواخر القرن العشرين أي تقييم التكنولوجيا، حيث كانت رائدة في ممارسة و تشجيع تقديم الخدمات العامة بطرق مبتكرة و غير مكلفة، بما في ذلك المشاركة المبكرة في توزيع الوثائق الحكومية من خلال النشر الإلكترونية

---

[1] خضر عواركة، "من يحكم واشنطن؟"موقع عربي أونلاين،"
http://www.3arabionline.com/?page=article&id=20391

[2] "Congressional budget office", (accced january06,2015)in: legal dictionary.The free dictionary.com

[3] Technology assessment", wikipedia free encylopedia(accced january09,2015)in **:wikipedia.org**

المطلب الثاني: مراكز الفكر والأبحاث غير الرسمية في الو.م.أ

هذا النوع لا يخضع في إرتباطه الرسمي أو المالي إلى القطاع الحكومي و في نفس الوقت لاينتمي كليا إلى القطاع الخاص، و لا يسعى إلى العائد الربحي، و يحمل إستقلالية إدارية و قانونية وبالتالي يمتاز بإستقلالية من حيث التمويل و من حيث إعداد أجندتها و إهتماماتها البحثية كما أنها تلتزم بالمعايير العلمية و الأكاديمية في البحث العلمي و تتجه نحو قضايا المجتمع و الدولة[1].

حيث بلغت مراكز الفكر والأبحاث في أمريكا ما يقارب ألفعام 1988، وإن خمسين بالمئة منها مرتبط بالجامعات و النصف الباقي يعمل كمؤسسات بحثية خاصة و مستقلة و تنتهج أسلوب تسويق البحث و يخضع لمبدأ الصفقة العلمية. ولعل أبرز مراكز الفكر والأبحاث وأهمها في مجالات السياسة العامة للدولة و قضايا السياسة و العلاقات الدولية و المسائل الإستراتيجية هي:

- مؤسسة راند كوربوريشن Rand corporation:

تعد أكبر مراكز الفكر والأبحاث الخاصة في أمريكا و العالم، و تنحصر إهتماماتها في قضايا الأمن و الدفاع، وعلاقة تلك القضايا بشكل عام بإستراتيجية أمريكا الأمنية والعسكرية، وتعد هذه المؤسسة العقل المفكر لوزارة الدفاع الأمريكية، خصوصا في مجال إعداد الدراسات والأبحاث الخاصة بالأسلحة الأمريكية و أنظمة الدفاع المختلفة و الأزمات و التحديات و الرؤى الإستراتيجية، وتعد الدراسات بموجب عقود بين وزارة الدفاع و هذه المؤسسة، و تبقى بعض من أبحاثها و دراساتها سرية لا تنشر.[2]

لذلك ينحصر تأثيرها ضمن دائرة صغيرة من صانعي القرار السياسي خاصة العسكري و الأمني في الولايات المتحدة الأمريكية. [3]

حيث تنفرد راند بموقع متميز إذ تعد "عقل البانتجون" (كما ذكرنا سابقا) حيث تلعب دورا خاصا في تلبية إحتياجات الجهات التي ترعاها البانتجون إلى الأبحاث و الدراسات التحليلية، وقد ساهمت في رسم

---

[1] الخزندار والأسعد "**دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي و صنع السياسة العامة**"،ص:08

[2] مركز صقر للدراسات الإستراتيجية، البيوت الخبرة و دورها في صنع و إتخاذ القرار "..عدد14، 2015: 02

[3] المرجع السابق.

السياسة الأمريكية تجاه العالم العربي و الإسلام و من أهم تقريراتها في الجانب السياسي من بداية السبعينات [1]

وعلى سبيل المثال التقرير الذي صدر عام 1970 بعنوان (سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط: القيود و الخيارات)، و تقريرا بعنوان " بناء شبكات إسلامية متعددة و تقرير أخر يحمل إسم" كيف تنتهي الجماعات الإرهابية" [2]

– معهد بروكينجز:

إنبثقت عن مؤسسة الأبحاث الحكومية التي تأسست في واشنطن عام 1916 على يد رجل أعمال و محسن من مدينة سانت لويس يدعى روبرت بروكينجز الذي أسس لاحقا منظمتين متصلتين ببروكنجز هما مؤسسة الإقتصاد و كلية الدراسات العليا الإقتصادية و شؤون الحكم، تركز إهتماماتها على مناطق الشرق الأوسط، أو على قضايا وظائفية مثل سياسة التعليم.

حيث يعد من أكثر مراكز الفكر والأبحاث سمعة و مصداقية في الولايات المتحدة و هو الأكثر إقتباسا في الإعلام و الصحف، و هو معهد ذو ميول يسارية، و مع ذلك يتهمه النقاد أنه أيد الكثير من سياسات بوش، و الحقيقة إعتمد عليه الرئيس كارتر كثيرا و صاغ بعضا من سياساته نحو الشرق الأوسط بناءا على دراسات من هذا المعهد و تقدر موجودات المعهد بنحو 258مليون دولار.[3]

وعادةمايشار إليه بوصفه جامعة بدون طلاب و المعهد يتضمن حوالي 75زميلا بعضهم مندوب من جامعات و أبحاثهم عادة مايتم مراجعتها أكاديميا و تقديمها لوزارة الخارجية و وزارة الدفاع و مؤسسة الرئاسة. بعض الباحثين فيها يلقبون بممارس أكاديمي و هو لقب عادة ما يطلق على الباحثين الذين

---

[1] ممدوح الشيخ، "**ماذا في عقل أمريكا؟** المؤسسات البحثية...مصانع الأفكار،"
http://www.nashiri.net

[2] ممدوح الشيخ، المرجع السابق.ص155

[3] البراري،" **هل مراكز الدراسات العربية و الإسلامية بائسة...وفي ذيل القائمة العالمية** !!"،2010،ص89

يقبلون بوظائف في الحكومة إذ يكون بإمكانهم أن يختبروا نظرياتهم و ما توصلوا إليه من إستنتاجات على أرض الواقعة.[1]

- معهد الأنتربرايز الأمريكي: أسس عام 1943 و هو معهد غير ربحي و غير

حزبي ضم العديد من الخبراء الذين نظروا للحرب على العراق[2] ، و هو كمؤسسة أبحاث خاصة إستهدفت الدفاع عن النظام الرأسمالي و عن سلوكية الشركات الكبيرة و مصالحها، و لكنها بعد ذلك تعددت و تنوعت و توسعت مجالات إهتماماتها.

يقوم هذا المعهد بإصدار 04 مجلات فصلية و حوالي 130 دراسة و كتاب كل سنة كما يقوم هذا المعهد بكتابة مقالات صحفية بمعدل 03 مقالات كل أسبوع حيث يتم نشرها في 101 جريدة يومية تحت أسماء شخصيات سياسية و إقتصادية على الأقل هم سياسيون عملوا كموظفين في الإدارات الحكومية الأمريكية. [3]حيث أن الرئيس الأمريكي جورج بوش في إستضافة المعهد أميريكانأنتربرايز في مقر المعهد واشنطن أثني على هذا المركز و عبر عن إمتنانه لدور هذا المركز في خدمة القرار الأمريكي و أضاف أن هذا المعهد يضم أفضل العقول الأمريكية، مما جعل إدارته تستعين به و ينتدب أكثر من عشرين شخصية من هذه العقول المفكرة إلى مناصب في إدارته.[4]

- مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية:

تأسس المركز في عام 1962 من قبل ديفيد أبشاير و الأدميرالأرليغ بيورك، و هو كما يرد في تعريفه (منظمة غير ربحية تخدم كشريك إستراتيجي للحكومة عن طريق تقديم أبحاث و تحليلات تتطلع للمستقبل و تأمل التغيير). و يسعى المركز عبر أبحاثه، لتطوير الأمن العالمي و الإزدهار في عصر التحولات الإقتصادية و السياسية، عن طريق تقديم الحلول العملية و الإستراتيجية لصناع القرار في الحكومة و المؤسسات الدولية و القطاع الخاص و المجتمع المدني. يعلن المركز أنه كرس نفسه

---

[1]سالم لعريض، "**مراكز البحوث الأمريكية أو مصانع صنع القرار** "، الحوار المتمدن، عدد95 (2014):04

[2]البراري، "**هل مراكز الدراسات العربية و الإسلامية بائسة... وفي ذيل القائمة العالمية!!**

[3]مركز صقر للدراسات الإستراتيجية، "**بيوت الخبرة و دورها في صنع و إتخاذ القرار**".

[4]عمرو عبد الكريم، "**الحركات الإصلاحية و خزانات التفكير**،"

www.almoslim.net

للمحافظة على هيئة و صورة الولايات المتحدة كقوة للخير في العالم، وقد نما ليصبح واحد من أكبر و أبرز معاهد البحث في السياسة العامة عبر الولايات المتحدة و العالم، و يلعب اليوم دورا كبيرا في حل المشكلات المتعلقة بالحزبين الجمهوري و الديمقراطي حيث يجمع القادة من كلا الحزبين و يضمهم للمشاركة في حل المشكلة[1].

- مؤسسة هيرتريج (مؤسسة التراث):

تم إنشاء مؤسسة هيرتريج عام 1973 كأحد مراكز الفكر والأبحاث التي تعنى بالسياسات العامة المحافظة القائمة على مبادئ وقيم العمل الحر و تحجيم دور الحكومة في الإقتصاد و الحرية الشخصية و تقوية جبهة الأمن القومي و التقاليد و الأعراف الأمريكية المحافظة. و تقوم المؤسسة بإجراء العديد من الأبحاث في شتى الميادين على المستوى المحلي و الدولي معاه

على الصعيد المحلي يقوم الباحثون في مؤسسة هيرتريج بعمل الأبحاث و الدراسات و إنتاج سياسات تنظيمية تتعلق بالزراعة و الإقتصاد و التعليم و الإصلاح الحكومي و الرعاية الصحية و الدين، أما على الساحة الدولية فيركز باحثو المؤسسة جهودهم على قضايا مثل الدفاع و الإرهاب و التحرر الإقتصادي والشرق الأوسط و الأجزاء الأخرى في العالم.[2]

ويشتهر خبراء مؤسسة هيرتريج بدورهم في رسم و تشكيل مبدأ ريجان الذي كان مستخدما إبان الحرب الباردة و الذي صور الإتحاد السوفياتي على أنه إمبراطورية الشر، و الذي برر مساندة السياسة الأمريكية للحركة المناهضة للشيوعية في جميع أنحاء العالم.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط مثار إهتمام مؤسسة هيرتريج الأمريكية و توظف المؤسسة العديد من الخبراء لعمل دراسات و أبحاث عن منطقة الشرق الأوسط.

ويبدو أن خبراء المؤسسة المتخصصين في مجال أبحاث الشرق الأوسط يتناولون قضاياه بشيء من عدم الموضوعية و التحيز الشديدين، فهم ينظرون إلى الشرق الأوسط كمشكلة لابد من حلها و ليس

---

[1] القيادة القومية، مراكز الدراسات الأمريكية و صناعة القرار، (د.ب.ط: سلسلة دراسات إستراتيجية,2008)، 57

[2] أندرو ماسلوسكى، "مؤسسة هيرتريج عقل حركة المحافظين الجدد،"

www.sironline.org

كمنطقة لابد من فهم أحوالها و طبيعتها، بيد أننا لا نستطيع أن نغفل أهمية الإستنتاجات التي يتوصل إليها خبراء مؤسسة هيرتريج فيما يتعلق بالشرق الأوسط.[1]

لكن هذا لا ينفي وجود غرف تفكير أخرى فقد تم التطرق إلى بعضها خاصة منها الفاعلة على الساحة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك العديد من مراكز الفكر والأبحاث التي يتزايد دورها يوما بعد يوم و تفاقمت أهميتها و تأثيرها هي الأخرى.

من المفارقات التي تلفت النظر أن نجد أن بعض مراكز الفكر والأبحاث تدعم برامج وثائقية وتلفزيونية لأنها تخدم وجهة نظرها، وتعبر عنها. ومثال واضح على ذلك هو ستيف إيمرسون صاحب البرنامج التلفزيوني الشهير "جهاد في أمريكا". وقد سبب هذا البرنامج ضجة ضخمة في الولايات المتحدة ومعظم أنحاء العالم الغربي لهجومه الشديد الغير مستند على أية أدلة مادية على الإسلام والمسلمين في أمريكا، واتهامهم بأنهم أكبر الأخطار الداخلية في القارة، وأنهم يهددون الأمن الداخلي للولايات المتحدة.

وذكر ستيف إيمرسون لجريدة الواشنطن بوست أنه تلقى مبلغ325.000 دولار أمريكي من مؤسسة برادلي Bradley Foundation لإتمام هذا البرنامج [2].

المبحث الثالث: دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة بالولايات المتحدة الأمريكية

تمتلك مراكز الفكر والأبحاث في الولايات المتحدة مجموعة من الوسائل و الإستراتيجيات التي تتمكن من خلالها من بسط نفوذها و التأثير في صنع السياسة و تمارس ذلك بالتركيز على جوانب رئيسية للسياسة الخارجية و فيما يلي سنتطرق لأليات و كيفية تأثيرها .

المطلب الأول: أليات تأثير

تمارس مراكز الفكر والأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها وتعتمد في تأثيرها على عملية السياسة جملة من الوسائل و الأليات لتحقيق أهدافها ، و يمكن تلخيص أهم و أبرز وسائل و أليات تأثير مراكز الفكر والأبحاث على السياسة في:

[1] أندرو ماسلوسكى ،المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

وسائل الإعلام: عادة ما تستقطب أو تستضيف وسائل الإعلام، خاصة الفضائيات التلفزيونية والصحافة، الباحثين والخبراء العاملين في مراكز الفكر والأبحاث للاطلاع على آراءهم وتحليلهم العلمي حول القضايا الساخنة أو الأزمات السياسية أو القضايا والسياسات الحكومية مثار الجدل لدى الرأي العام، وغالبا تلعب آراء الخبراء والمحللين دورا في صناعة أو صياغة أو تعديل مواقف واتجاهات الرأي العام، وهو ما يشكل في بعض الأحيان ضغوطا على صانع القرار لتعديل سياسته وقراراته أو توجيها إيجابية له.[1]

ففي الولايات المتحدة الأمريكية لا تكتفي بصناعة الاستراتيجيات بل تتجه نحو صياغة العقول عبر الهيمنة على الإعلام من خلال شركات ومؤسسات إعلامية عملاقة. فهي تتحكم بحوالي 80 بالمئة من الصور المبثوثة في العالم، وداخل الاتحاد الأوروبي تمثل نسبة الأقلام الأميركية المعروضة 75 في المئة مما يعرض في دور العرض، فيما نجد53 في المئة من المواد المقدمة في قنوات التلفزيون الأوروبية البالغ عددها حوالي خمسين قناة، غير القنوات المشفرة، هي مواد أميركية أيضا، كما تهيمن على قطاع الأخبار والمعلومات المتداولة، كل هذه العوامل تسهم في تعميم وتسويق الأفكار الأميركية، بل تنشر بنشاط النموذج الأميركي في مختلف أنحاء العالم.

تلعب الهيمنة الأميركية ومشروعها الإمبراطوري لعبتها ، ثم تبدأ برسم السياسيات والبرامج ووضعها موضع التنفيذ عبر تكامل مصالح بين الرأسمالية الأميركية المتوحشة وصناعة السلاح والسيطرة على مصادر الطاقة، يغطي كل ذلك قدرة إعلامية عابرة للقارات قادرة على اختراق العقول والترويج للمشاريع العدوانية الجديدة[2].

العلاقات المباشرة أو الشخصية مع صناع القرار :

إن الكثير من الخبراء والباحثين في مراكز الأبحاث يملكون إما علاقات مباشرة أو سهولة في التواصل مع صناع القرار أو المسؤولين المعنيين في مجالات الاختصاص أو القضايا المشتركة أو

[1] الخزندارو الأسعد، **ادور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسة العامة**"، ص:19.

[2] عبد الغني عماد، "**دبابات الفكر الجديدة صانعو القرار و الحكومة الخفية في أمريكا**،" :

www .dirasat .net

المتشابهة ، وهذا ما يسهل من قدرتهم على الإقناع والتأثير ومعرفتهم الاحتياجات ومتطلبات صناع القرار والمسؤولين.[1]

حيث عمل خبراء المراكز الفكرية في الإدارات الأمريكية إما من خلال الانتداب المؤقت أو اختيار الرؤساء الأمريكيين لأعضاء هذه المراكز لشغل مناصب إدارة [2]، مما وفر لديهم شبكة واسعة من العلاقات مع المسؤولين وصناع القرار وفي قطاعات مختلفة في المجتمع أو الدولة[3]

من ناحية أخرى فإن معظم الباحثين والخبراء في مراكز الأبحاث يتوفر لديهم الغطاء أو العنوان العلمي المقبول بشكل كبير للتواصل مع المسؤولين أو مؤسسات المجتمع ، وخاصة مع المؤسسات الإعلامية والأكاديمية ورجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين وغيرهم، كما إن هذا التواصل يوفر لديهم القدرة على بناء شبكة من العلاقات الشخصية مع العديد من هؤلاء المسؤولين و إن مشاركتهم في الأنشطة العامة تجعل الكثير منهم رموزة معروفة تزيد من قدرتهم على الوصول إلى المسؤولين وصناع القرار[4].

هيئة مستشارين (Advisory Panels):

مراكز الفكر والأبحاث لديها هيئة مستشارين على مستوى عال لكل برامجها الفعلية، و هؤلاء الأشخاص من الخارج و غالبا من مجتمع الأعمال المعروفين جدا و هؤلاء يساعدون في زيادة التمويل للحصول على دراسات تخص **عملهم**.

الاتصالات الشخصية (Personal Contacts) : حيث علماء مراكز الفكر والأبحاث لديهم فرص الاتصال كبيرة و هذا ليس مع الصحفيين فقط و لكن مع موظفي الحكومة ورؤساء المؤسسات الحكومية مثل وزارة الدفاع و الخارجية و ممثلي الولايات المتحدة في الخارج .

الخبرة الحكومية (Governmental Experience) حيث يكون لعدد من الموهوبين في الحكومة مكان واتصال مع هذه المؤسسات فوزير الدفاع في الولايات المتحدة "رونالد رامسفيلد" و بولوولفويتز

---

[1] الخفاجي، **المراكز الفكرية الأمريكية**"، ص:21

[2] الخزندارو الأسعد، "**دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسة العامة**"،ص:20

[3] الخطيب، المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية الظاهرة و الدور و التأثير،ص: 84.

[4] عبد الغني عماد ،المرجع السابق.

في إدارة الرئيس بوش السابقة من مقدمي أوراق و دراسات في معهد أمريكان انتربرايز و غيرهم من الشخصيات الأخرى.

دعوة صانعي القرار إلى المؤتمرات والملتقيات:

تقوم مراكز الفكر والأبحاث بعقد المؤتمرات والمنتديات والندوات والمحاضرات وورش العمل وبرامج التدريب..و تركز على هذه الطريقة كوسيلة أساسية في التأثير على مجرى السياسة الأمريكية. فقد قامت مؤسسة التراث في 1993 وحده بعقد 125محاضرة ولقاء ، إضافة إلى نقل كثير من هذه المحاضرات على الهواء مباشرة في إحدى القنوات التلفزيونية المتخصصة في البث الإخباري [1]

أما معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، Washington Institute for Near EastPolicy، فإنه يعقد سنوية ما يزيد عن أربعين لقاء أو محاضرة أي بمعدل يقارب محاضرة أو لقاء أسبوعية. ويركز المعهد في هذه اللقاءات على دعوة المسئولين في الإدارة الأمريكية، والسفراء الأجانب، وممثلي المؤسسات الصحفية، والأكاديميين، بهدف تشكيل قناعات متقاربة حول الشرق الأوسط[2].

وقد عقدت مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية العديد من المؤتمرات والملتقيات بعد أحداث سبتمبر مباشرة، حتى أن أحد هذه المراكز، وهو معهد واشنطن قد عقد مؤتمرا عاجلا لبحث تداعيات أحداث سبتمبر في اليوم التالي لهذه الأحداث مباشرة أي في يوم 12 سبتمبر، وهذا يبين حرص هذا المركز تحديدا على توجيه صناعة القرار الأمريكي فيما يتعلق بالعالم الإسلامي.[3]

توفير المعلومات:

حيث تقوم مراكز الفكر والأبحاث بتوفير المعلومات اللازمة لصانع القرار السياسي كما أنها في بعض الأوقات تقدم بعض الدارسات القيمة التي تساعد صانع القرار في اتخاذ القرار بشان قضية معينة أو بموقف ضد دولة معينة حيث أن هذه المراكز تضم العديد من الخبراء و المتخصصين و الذين

---

[1] الخفاجي، "**المراكز الفكرية الأمريكية**"،ص:17

[2] عمرو عبد العاطي،" **مؤسسات الفكر و الرأي (Think tank) و السياسة الأمريكية**، ":
www.shatharat.net

[3] عمرو عبد العاطي ،**المرجع السابق**.

يقدمون العديد من البدائل و الوسائل و الاستراتيجيات التي تساعد صانع القرار السياسي في ضيافة السياسة الأمريكية بهدف تعظيم أهداف بلده.

شهادات الكونجرس (Congressional Testimony):

حيث عندما تبحث بعض اللجان الرئيسية أو الفرعية في الكونجرس موضوع عام فإنها تستدعي أشخاصا من مؤسسات الفكر و الرأي المتخصصين في الموضوع .

مساعدة المرشحين في الانتخابات: تقوم كثير من مراكز الفكر والأبحاث بتقديم أفكارها إلى المرشحين للمقاعد النيابية وكذلك لمناصب الإدارة الحكومية في محاولات مبكرة لاجتذاب مساندة المرشحين في حال فوزهم في الانتخابات أو الترشيحات للمناصب الحكومية.[1]

ويركز مارتين أندرسون أحد المسئولين عن الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي ريجان على أهمية هذه النقطة قائلا: "أن الفترة الانتخابية هي الفترة التي يلجأ فيها المرشحون للحصول على نصائح المفكرين والسياسيين لكي يتمكنوا من تحديد مواقفهم الانتخابية من القضايا الداخلية والخارجية.

ويقوم مرشحو الرئاسة بمناقشة القضايا وتبادل الآراء مع هؤلاء الخبراء، واختبار هذه الآراء أثناء الحملة الانتخابية، ومن ثم تتحول هذه الآراء إلى مواقف استراتيجية قومية وقد تبنى كارتر أثناء حملته الانتخابية كثير من الآراء التي اقترحتها لجنة الجانب الثلاثي»، بينما تبني ريجان بعض مواقف وآراء مؤسسة التراث. كما تبنى كلينتون في حملته الانتخابية الأخيرة توصيات معهد السياسات التقدمية Progressive PolicyInstitute، والتي صدرت في دراسة أعدها كل من ويل مارشال، ومارتين سكارم في عام 1993 .

ولذلك حرص عدد من مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية اليمينية على الإلتفاف حول الرئيس الأمريكي جورج بوش قبل الإنتخابات الأمريكية وتقديم المشورة له في جوانب السياسات الخارجية والأمن القومي، ومن بين هذه المراكز معهد مانهاتن وكذلك معهد هوفر [2] . إن محاولة معرفة مدى تأثير مراكز الفكر والأبحاث لدى صناع القرار أو صانعي السياسات العامة دفعت العديد من الباحثين إلى إيجاد

[1] الخزندارو الأسعد، "**دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسة العامة**"،ص .22

[2] الخفاجي، "**المراكز الفكرية الأمريكية**"،ص44

مؤشرات أساسية تساعد في معرفة حجم تأثير هذه الغرف التفكيرية، ومن أهم المؤشرات كما يلخصها بعض الباحثين كما يلي :

. مدى العلاقات والاتصالات مع صناع القرار أو صانعي السياسات، أو الإدارة المنفذة أو المشرفة على تنفيذ للسياسات.

. مدى حجم وجودة الأبحاث والدراسات الصادرة عن مركز الأبحاث واتساع توزيعها.

. مدى استخدام صانعي السياسات العامة أو متخذي القرارلإصدارات أو أبحاث ودراسات مركز الأبحاث.

. مدى استخدام أو اعتماد أو اهتمام النخب المتنفذة ، مثل كتاب الصحافة والمعلقين الإعلاميين وهيئات التحرير [1]

من خلال ما سبق نستنتج أن مراكز الفكر والأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على أليات ووسائط و إستراتيجيات معينة لنشر أفكارها و تمرير سياستها و التأثير في رسم و صياغة السياسة.

المطلب الثاني: مجالات التأثير في صنع السياسة العامة ب الو.م.أ

تختلف و تتباين مراكز الفكر والأبحاث في العالم من حيث أهمية أدوارها، و تأثيراتها على السياسة، لكن نجد أن مراكز الفكر والأبحاث الأمريكية تظل سباقة في هذا التأثير، حيث يمكن لأي متتبع و باحث في الشؤون الإستراتيجية (Think tanks) أثرها في صياغة السياسة الأمريكية لاسيما بعد تفكك الإتحاد السوفياتي عام 1991، وما جلبته هذه الأحداث من فرصة لإعادة تنشيط وتطوير الأفكار وإعادة صياغتها وتطبيقها على الساحة الدولية و التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية [2]حيث يتجلى دور و تأثير مراكز الفكر والأبحاث في صنع السياسة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما يلي:

إنتاج الأفكار الجديدة والتصورات الفعالة في السياسة :. تعتبر مراكز الفكر والأبحاث مركزا لإنتاج وتوفير البدائل **(فكرية كانت أم سياسية)** وهي باعتبارها مؤسسات مستقلة أنشأت خصيصا لإجراء البحوث وإنتاج المعارف المتصلة بالسياسة تلعب دورا تأثيريا كبيرا في هذا المجال، فهي من منظور صانعي القرار السياسي الأمريكي مصنعا لإنتاج الأفكار . وفي هذا السياق يقول جيمس ماكغان وهو

[1]مركز صقر للدراسات الإستراتيجية، "**بيوت الخبرة و دورها في صنع و إتخاذ القرار** "عدد 02 :01

[2]لعريض، "**مراكز البحوث الأمريكية أو مصانع صنع القرار**"، 02

باحث رئيسي في معهد "إن صانعي السياسة يعتمدون أكثر فأكثر على والتي تعرف بمراكز الفكر والأبحاث من أجل توفير معلومات وتحليلات آنية قابلة للفهم ، موثوقة، سهلة المنال ومفيدة"[1]

ومن الممكن أن تؤدي هذه الأفكار الجديدة الي تغير في المصالح القومية الأمريكية و فهمها و التأثير في ترتيب الأولويات و توفر خرائط للعمل و حشد التحالفات السياسية و البيروقراطية و تشكيل حملات الانتخابات الرئاسية.

وتمثل فترات انتقال الحكم مناسبات مثالية لرسم برامج عمل السياسة حيث يطلب المرشحون الى الانتخابات المشورة من عدد كبير من المثقفين من أجل تحديد المواقف السياسية و يتبادل المرشحون الى الرئاسة الأفكار مع الخبراء السياسيين و يختبرونها خلال مسار الحملات الرئاسية، وقد كانت أكثر الأمثلة شهرة على هذا ما حدث بعد انتخابات عام 1980 ، عندما تبنت حكومة رونالد ريجان مطبوعة مؤسسة هيرتيج عنوانها التفويض للتغيير " كبرنامج عمل للحكم.

وهناك حالة ثانية أكثر حداثة تمثلت في صدور تقرير سنة 1992 أعده معهد الاقتصاديات الدولية و مؤسسة كارينجي للسلام الدولي يقترح إنشاء مجلس امن اقتصادي و قد وضعت إدارة كلينتون التي تسلمت الحكم فيما بعد هذا الاقتراح موضع التنفيذ بإنشائها المجلس الاقتصادي، و توفر بعض المنعطفات التاريخية الحاسمة فرصا استثنائية لإدخال أفكار جديدة إلى حقل السياسة الأمريكية كمثال نشر مجلس الشؤون الخارجية واسع الصيت و التأثير مقالا غير موقع بعنوان "أسباب التصرفات السوفيتية" في مجلته وقد ساعد هذا المقال الذي كتبة الدبلوماسي الأمريكي "جورج كينان" في إقامة الأسس الفكرية لسياسة الاحتواء التي اتبعتها الو.م.أ مع الاتحاد السوفيتي و كذلك مقال هينتجتون عن صدام الحضارات الذي نشره في نفس المجلة في عام 1993 و الذي كان بمثابة مساهمة اشتملت على بذور تطور قابلة للنمو في النقاش الدائر حول السياسة فيما بعد الحرب الباردة.

فضلا عن الدارسات التي قام بها مركز الدارسات الإستراتيجيةو الدولية و معهد هيرتيج و بروكنجز منذ القرن العشرين التي أسهمت جميعها في النقاش الدائر حول الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة التهديد

[1] عبد الطيف، "مراكز الفكر الأمريكي: **قراءة في خرائط مراكز الفكر الأمريكي**".

الإرهابي في الداخل و الخارج بعد أحداث الهول العظيم التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر 2001. [1]

. **إيجاد مجموعة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة** :إذ تقوم مراكز الفكر والأبحاث بإيجاد خبرات مهمة للعمل في الإدارات الأمريكية القادمة إلى السلطة و الكونغرس المنتخب، فمع وصول بوش الإبن إلى الحكم إعتمد على عدد كبير من الخبراء القادمين من المؤسسات الأكاديمية لملئ الفراغ في عدد كبير من المناصب فمثلا تم تعيين جون بلوتون مساعدا الوزير الخارجية لشؤون التسلح و الأمن الدولي، بعد أن كان نائب رئيس معهد أمريكان أنتربرايز ثم أصبح سفير الولايات المتحدة في مجلس الأمن، و كذلك بغرض الإستفادة من خبراتهم و ربط الحقل النظري بحقل السياسة، هذه الظاهرة، ظاهرة التناوب الأكاديمي . السياسي تعد على الرغم من نخبويتها من أبرز علائم التداخل المجتمعي مع الدولة في الولايات المتحدة و يطلق عليها إسم سياسة الباب الحوار [2](Revoloving door).

. **توفير مكانا للنقاش على مستوي رفيع:**

لا يمكن لأي مبادرة كبري في السياسة من الاستمرار ما لم تتمتع بقاعدة من التأييد الحاسم في أوساط جماعة المهتمين بالسياسة. و توفر النشاطات التي تنظمها مراكز الفكر والأبحاث الكبرى للرسميين الأمريكيين منابر غير حزبية لإعلان المبادرات الجديدة و شرح السياسة الحالية و إطلاق بالونات الاختبار لمعرفة ردود الفعل على الأفكار الجديدة إما بالنسبة للشخصيات الأجنبية الزائرة فإن فرص المثول أمام جمهور مؤسسات الفكر و الرأي البارزين تؤمن الوصول إلى أكثر القطاعات تأثيرة في مؤسسة السياسة الأمريكية[3]. كل ذلك بغية تأمين حيز يتم فيه التوصل إلى تفاهم مشترك أو حتى إجماع في بعض الأحيان حول الخيارات السياسية المتوفرة لمعالجة قضايا محددة ، وهذا دائما من خلال جمع

---

[1]هاس، "**دور مؤسسات الفكر و الرأي في السياسة للولايات المتحدة**"، ص.27

[2]إبراهيم عبد الرحمن الهدلق، "**المراكز الفكرية الأمريكية و صناعة الإستراتيجيات: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**" (مذكرة ماجيستر ، العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف،2011/2012 ،ص:95

[3]شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001**، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،2006)،ص: 43

صانعي الرأي العام ومصممييه، الذين جيء بهم من مهن مختلفة، هذه الفئة التي سماها (ارنست ماي) الباحث بجامعة هارفرد " بجمهور السياسة[1].

. إشراك الرأي العام في العملية السياسية :

تساعد مراكز الفكر والأبحاث أثناء أدائها لمهامها الوظيفية على خلق رأي عام فقال وايجابي تجاه كل ما يحيط به من قضايا على المستويين الداخلي والخارجي خصوصا إذا ما وضعنا في عين الاعتبار أن دور الرأي العام عادة ما يكون محدودا جدا في تأثيراته في عملية السياسة، ولعل السبب الرئيسي لهذا التأثير المحدود يكمن في نقص اهتمام الجمهور أو الرأي العام الأمريكي ومعرفته في مجال الشؤون الخارجية .

لكن مع تزايد مستويات الاندماج الدولي على كافة الأصعدة دفع مراكز الفكر والأبحاث إلى إثراء الثقافة المدنية الأمريكية عن طريق تعريف مواطني الولايات المتحدة بطبيعة العالم الذي يعيشون فيه، وعلى صعيد الواقع تؤمن مراكز الفكر والأبحاث منتديات ولقاءات تجمع ملايين المواطنين وطلاب المدارس لمناقشة الأحداث والتطورات الدولية الحاصلة، الأمر الذي جعل مثل هذه المؤسسات تحظى بمشاركة متزايدة لمواطنين عاديين[2].

سد هوة الإختلافات:

تستطيع مراكز الفكر والأبحاث لعب دور أنشط في السياسة عن طريق رعايتها للحوارات الحساسة و تأمين وساطة فريق ثالث بين الأطراف المتنازعة.

ولقد سهل معهد السلام الأمريكي لفترة طويلة، كجزء من المهمة المعهودة إليه من قبل الكونغرس، مفاوضات غير رسمية كما درب الرسميين الأمريكيين على أعمال الوساطة في الخلافات المستمرة منذ مدى طويل. و هناك مؤسسات أخرى أكثر تقليدية للفكر و الرأي، وسعت مهماتها للمشاركة بصورة نشطة في الدبلوماسية الوقائية و في تدبر أمر النزاعات و حلها. و قد شرعت مؤسسة كارنيجي الوقفية منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي، بإستضافة سلسلة من الإجتماعات في واشنطن، جمعت بين القادة

---

[1] نامق، "**مؤسسات مخازن التفكير Think tanks و دورها في صياغة السياسة للدولة الحديثة النموذج الأمريكي**"،.ص:.40

[2] سعيد ، "مؤسسات الفكر و الرأي في أمريكا"،ص:56

السياسين و رجال الدين و رجال الأعمال و ممثلي العمال والأكاديمين في جنوب إفريقيا ووجود المعارضة النظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا) في المنفى ، و كذلك أعضاء في الكونغرس و مسؤولين في الحكومة.[1]

وقد ساعدت هذه الإجتماعات التي عقدت على مدة ثماني سنوات على إقامة أول حوار و على إيجاد أول تفاهم حول مستقبل جنوب إفريقيا خلال فترة إنتقالية دقيقة،

كذلك أطلق مركز الدراسات الإستراتيجيةو الدولية مشاريع لتحسين العلاقات الإثنية بين سكان يوغوسلافيا السابقة، و لمد الجسور بين الإنقسامات الدينية العلمانية في إسرائيل، و لتسهيل الحوار اليوناني التركي، و تشكيل هذه المبادرات غير الرسمية مشاريع حساسة، لكنها تنطوي على إمكانيات كبيرة لإقامة السلام و المصالحة في المناطق الميالة إلى النزاع و العرضة له و في المجتمعات التي مزقتها الحروب .

إما من خلال كونها مكملة لجهود الحكومة الأمريكية أو كبديل لها حيث يكون الوجود الرسمي الأمريكي مستحيلا، و بوسعها أن تخدم في أحلك زوايا الإعلام كعيون و أذان و حتى كضمير للولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

ثمة لحظات في تطور سياسة الولايات المتحدة الخارجية كان مراكز الفكر والأبحاث فيها تأثير حاسم في إعادة صوغ المفاهيم التقليدية، وفي وضع مسار جديد للقضايا الإستراتيجيةالأساسية .ويمثل النقاش حول توسيع الحلف الأطلسي في بداية التسعينات من القرن الماضي إحدى هذه اللحظات .فقد لعبت مؤسسات الفكر والرأي دورا أساسيا في تطوير وتعزيز التأييد لقرار الولايات المتحدة توسيع الحلف كجزء من إستراتيجية أشمل لإلغاء تقسيم قارة أوروبا الذي جاء نتيجة للحرب الباردة، وإقامة أوروبا كاملة غير مقسمة،حرة، تنعم بالسلام.

إن الدور الذي لعبته مراكز الفكر والأبحاث في نقاش توسيع حلف شمال الأطلس قد تجلى أساسا في آليات عملها فقد أمنت هذه المؤسسات فرق بحث على درجة عالية من التخصص متكونة من متخصصين في الشؤون الأمنية الأوربية كما ساعدها في أداء دورها حجم العلاقات التي كانت تربطها

[1] **Richard hass The role of think tanks in us foreign policy", in electronic journal of us ,november (2002)**

مع الدول الوسطى و الشرقية .إن تتبع آلية عمل و تأثير مراكز الفكر والأبحاث في قضية توسيع حلف شمال الأطلسي تبين لنا المراحل التي اجتازتها وهي:[1]

المرحلة الأولى من خلال أن هذه المؤسسات قد انطلقت بداية من نشر المقالات التحليلية العديدة عبر الصحف الأمريكية وحتى الأوربية بخصوص هذه المسألة إضافة إلى تزايد الظهور الإعلامي عبر الوسائل التلفزيونية وهذا عبر تقديم وجهات النظر والخيارات المطروحة بخصوص النقاش الدائر حول توسيع حلف الأطلسي ثم استخدام جلسات الإعلام والإطلاع التحليلية التي يعقدها الكونغرس بغية تقديم المبررات السياسية والإستراتيجية لعملية توسيع الحلف و الذي لوحظ من قبل المتابعين لتلك التحركات أن أغلب مراكز الفكر والأبحاث كمؤسسة (هيريتيج) و (كارنيغي للسلام) و التي ساهمت في هذا النقاش لم تقم في البداية بتقديم موقف محدد تجاه مسألة توسيع الحلف إنما كان دورها يقتصر على مساعدة المسؤولين من خلال توفير إطار عمل يتضمن الخيارات والإمكانات. **أما كمرحلة ثانية** وهي المرتبطة بأواسط التسعينيات إذ بدأ من خلالها دور مراكز الفكر والأبحاث في التغيير، و مع تزايد النقاش العام داخل الحكومة الأمريكية حول توسيع الحلف عملت أهم مراكز الفكر والأبحاث على تأمين منتدى واسع للنقاش وفي نهاية هذا النقاش الطويل فتح الباب الانضمام أعضاء جدد من جمهوريات شرق أوربا فقبل انضمام بولندا والمجر وجمهورية التشيك رسميا إلى الحلف [2]، كما شكلت فترة إدارة الرئيس الأمريكي الحالي جورج بوش تطورا كبيرا للعلاقة بين الإدارة و مراكز الفكر والأبحاث دللت على عمق العلاقة بين عالمي الحكم و التفكير السياسي الإستراتيجي ففي رئاسة بوش الأولى إجتمع لمدة عام كامل أكثر من مئة شخصية تعرف بمجموعة عمل الرئاسة للسنوات الأربع و هو ما بات يعرف بتقرير هيئة الرئاسة[3].

بعد إنتهاء الدراسة قدم لبوش تقرير مطول عرف بإسم (ملاحة في بحر مظطرب) شخص الواقع الدولي، و قدم خريطة طريق لإدارة العالم تضمنت خططا و خطط بديلة لكل قضية وكيف تدار لما فيه مصالح الأمن القومي الأمريكي بكل أبعاده[4].

---

[1] هاس، "**دور مؤسسات الفكر و الرأي في السياسة للولايات المتحدة**"،ص:43

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، المرجع السابق:101

[3] رضا هلال و أخرون، **الإمبراطورية الأمريكية**، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، 2002،ص140

[4] راكان السعايدة، "مؤسسات الدراسات الإستراتيجية ضرورات العصر أم ترف الفكر ،":
http//:www.alarai.com

ذلك التقرير الذي جعلت رصانته و عمق التحليلات و الأفكار التي إحتوها الرئيس شبه ملزم بإتباعه و قد صيغت على هدية الكثير من القرارات، و ما إنتهت فترة السنوات الأربع التي خصصت لإعداده و تنفيذه (2005.2008)[1]

هذه الأمثلة توضح و تبرز لنا التعاون الأكاديمي بين مراكز الفكر والأبحاث و مراكز صنع القرار إضافة إلى الدور الهام الذي تلعبه مراكز الفكر والأبحاث في إعادة صياغة المفاهيم التقليدية و توظيفها لصياغة السياسة في المستقبل.

[1]رضا هلال و أخرون ،المرجع السابق، ص144.

الفصل الثالث :

دور معهد بروكينغز في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

الفصل الثالث: دور معهد بروكينغز في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد:

إن مراكز البحوث والدراسات هي مؤسسات أو مجموعة من باحثين يقومون بإصدار الدراسات والبحوث حول قضية معينة، وغالبا ما تمولهم الحكومات أو مؤسسات تجارية لذلك تعد معهد بروكينغز والتي محل دراستنا إحدي المؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أشتق إسمها من اختصار كلمتي الأبحاث والتطوير وتقوم بتكريس أبحاثها لأغراض سياسية تخص صناعة القرار الأمريكي كما تنحصر اهتماماتها في قضايا محورية مثل الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع، كما تعد من أكبر المؤسسات الأمريكية عراقة من بين المؤسسات القائمة علي الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع وربط تلك الشؤون بوجه عام باستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية والعسكرية، كما أنها مؤسسة لا تهدف للربح بل تساعد في تطوير السياسة وعملية صنع القرار وذلك من خلال الأبحاث التي تقدمها لمواجهة كافة الظروف التي تتعرض لها الولايات المتحدة الامريكية والعالم، وتهدف من كل ذلك إلي العمل علي ازدهار وتقدم الولايات المتحدة واستمرارها في سياسة الهيمنة والسيطرة

وعليه، يدور هذا الفصل في استعراض النشاة والتطور التاريخي ومدي مساهمة واليات معهد بروكينغز في صنع السياسة العامة الأمريكية.

و فيما يلي سنحاول توضيح ذلك من خلال التطرق إلى ثلاثة مباحث.

- **المبحث الاول: مفهوم ونشأة معهد بروكينغز**
- **المبحث الثاني: برامج معهد بروكينغز**
- **المبحث الثالث: مجالات تأثير معهد بروكينغز في صنع السياسة العامة الأمريكية**

الفصل الثالث: دور معهد بروكينغز في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الاول: مفهوم ونشأة معهد بروكينغز

يعد معهد بروكينغز منظمة سياسة عامة غير ربحية مقرها واشنطن العاصمة، وتتمثل رسالة المعهد في إجراء بحوث متعمقة تؤدي إلى أفكار جديدة من أجل حل المشاكل التي تواجه المجتمع على المستوى المحلي والوطني والعالمي. ويركز المعهد بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط، حيث يقوم بتوفير المطبوعات الدورية وإجراء التحليلات الخاصة بالمنطقة.

المطلب الاول: تعريف معهد بروكينغز

هي مؤسسة فكرية أمريكية مقرها في واشنطن دي سي في الولايات المتحدة. وهي واحدة من أقدم مؤسسات الفكر والرأي وقد تأسست عام 1916، وهي تقوم بإجراء الأبحاث والتعليم في مجال العلوم الاجتماعية وفي المقام الأول تهتم بالاقتصاد والسياسة الحضرية والحكم والسياسة الخارجية والاقتصاد والتنمية في العالم. وحسب تقرير جامعة بنسلفانيا عام 2013 فقد حازت على المرتبة الأكثر تأثيراً من الناحية الفكرية في العالم وحلت في المرتبة الأولى[1].

مهمتها تقديم التوصيات الخلاقة والعملية التي تطور ثلاثة أهداف: تعزيز الديمقراطية الأمريكية ودعم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والأمن لجميع الأمريكان والعمل على ضمان نظام دولي آمن وأكثر تعاوناً وانفتاحاً.

تذكر المؤسسة أن الباحثين لديها يمثلون وجهات نظر مختلفة وتصف نفسها على أنها مؤسسة غير ربحية، فيما الإعلام في الأغلب يصف المؤسسة أنها ليبرالية–وسطية أو وسطية.[2]

---

[1] https://www.iicss.iq/?id=343, تم الاطلاع: 14 أفريل 2022 على الساعة:11:33 صباحا

[2] كريتشلو ، دونالد ت. معهد بروكينغز ، 1916–1952: **الخيرة والمصلحة العامة في مجتمع ديمقراطي** . ديكالب ، إلينوي: مطبعة جامعة شمال إلينوي، 1985 ، ص:128.

المطلب الثاني: نشأة معهد بروكينغز

إن معهد بروكينغز قد تأسس في واشنطن عام 1916م لتطوير الأداء العام للإدارة الحكومية. ولقد سعى مؤسسو المعهد لإيجاد مركز بحوث قومي يتألف من خبراء سياسات لتقوية فعالية الحكومة ونظام الموازنة من خلال إدخال العقلانية العلمية في عملية صناعة القرار ولمنع السياسة التحزبية من إفشال جهود الحكومة لخدمة الصالح العام.

وباختصار لاستبدال التأثير الواسع والمتحيز للآلية الحزبية بادر مجموعة من خبراء السياسة المحايدين لإنشاء المعهد بهدف إصلاح وإعادة تنظيم إدارة الحكومة. حيث قرر كل من فرانك قودناو Frank Goodnow عضو المعهد وأستاذ القانون الإداري بجامعة كولومبيا والذي أصبح فيما بعد رئيس جامعة جون هوبكنز وليام وليلانبي William Willoughby المتخصص في الإحصاء في وزارة العمل بعد خدمتهما في لجنة تافت Taft حول الإدارة الحكومية عام 1910 ولاحظا إخفاق اللجنة بما فيها اقتراح بإيجاد نظام للميزانية القومية. وبدأ كل من قودناو Goodnow وويلوبيWilloughby بإثارة الاهتمام برسالتهما وهي مناقشة مزايا الإصلاح المالي أمام عدد من المنظمات المهنية والمالية مثل رابطة العلوم السياسية الأمريكية والغرفة التجارية الأمريكية وبالإضافة إلى ذلك قاما بجذب الاهتمام من أفراد في مجال الأعمال ذوي عقول إصلاحية واقتراح ان تقم منظمة بث قوية بلعب دور مشابه للذي بدأ في نشره مكتب نيويورك للبحوث البلدية.[1]

إن فكرة إنشاء مؤسسة بحثية لدراسة إدارة الحكومة الفيدرالية وصل بالتالي إلى جيروم قرين Gerome Greene أمين عام المؤسسة التي تأسست حديثاً وهي مؤسسة روكفلر وبعد النظر في الفكرة قام قرين ببعث رسالة سرية إلى مجموعة مميزة مكونة من قادة تسع مؤسسات يطلب منهم تأييدهم في إنشاء مؤسسة بحثية "لدراسة مشكلات الإدارة وللمصلحة العامة من أجل حل هذه المشكلات" وبموافقتهم بالإجماع على طلب قرين كوّن التسعة مجلس أمناء المعهد الجديد. واعترافاً بجهودهم في تأسيس حملة من أجل ميزانية قومية عُيِّنَ جودنا فيا بعد أول رئيس للمجلس وعُيّن ويلوبي أول مدير. وبحلول عام

[1] كريتشلو ، **دونالد ت. معهد بروكينغز** ، 1916-1952:مرجع سابق، ص:134

1945توسع المجس ليوفر توازناً أكب بين المحافظين والليبراليين. لكنه لا يزال حريصاً على الإبقاء على صورة المعهد بأنه منظمة لا حزبية قام قرين بتوظيف عدد من المحافظين المشهورين لعضوية المجلس بمن فيهم آرثر هادلي Arthur Hadley رئيس جامعة ييل Yale وكليفلاند إتش دودج .Cleveland H Dodge نائب رئيس مؤسسة فليبس دودج Philips Dodge وروبرت إس بروكنجزرل أعمال من سنت لويس وأحد العاملين في الأعمال الخيرية والذي عمل مستشاراً للجنة تافت.

وبعد انطلاق المعهد في 12 أكتوبر 1916م بدأ المعهد في العمل تحت إدارة ويلوبي في تحقيق أول أهدافه[1]" تأسيس أول ميزانية قومية حقيقية"وفي يناير 1917 قابل كل من ويلوبي وجودناو وفيلكس فرانكفورتر Felix Frankfurter الذي انضم مؤخراً للمجلس الرئيسَ ودرو ويلسون لمناقشة إمكانات تأسيس نظام ميزانية قومي، وطلب ويلسون الذي كما لا حظنا مسبقاً كان موقفه ناقداً لدور خبراء السياسات طلب من ويلوبي أن يقدم مذكرة يلخص فيها توصيات المعهد لإصلاح الميزانية، وبالإضافة إلى ذلك وتلبية لطلب من جيمس إن قود James N. Good رئيس لجنة مجلس النواب للإصلاح فقد طلب من ويلوبي أن يساعد في وضع مسوّدة لنظام ميزانية قومي والذي يصبح الأساس لقانون الميزانية والمحاسبة لعام 1919م.

ومع ذلك وبالرغم من الموافقة على القانون في كل من الكونجرس ومجلس النواب بغالبية كبرى فإن ويلسون الذي كان يخدم في الفترة الرئاسية الثانية قام بإصدا فيتو ضدها مبرراً ذلك بأن بعض أجزاء القانون يخالف الدستور في الفصل بين السلطات وقد رفض الرئيس توقيع قانون كان قد وافق عليه مبدئياً وعلى الرغم من المعاناة بسبب هذا القرار فإن ويلوبي كان مصمماً على أن يقنع الإدارة التالية لتمرير قانون الميزانية والمحاسبة ولذلك التقى نائب الرئيس المعين ارن هاردنج Warren Harding لمناقشة القانون. وبالإضافة إلى ذلك ففي محاولة لإثارة تأييد شعبي للتشريع تعاقد ويلوبي مع متخصص في العلاقات العامة لنشر مقالات افتتاحية ومقالات في عدد من الصحف الكبرى لدعم تطبيق نظام ميزانية قومي على نطاق الولايات المتحدة وكان قيامه بهذا العمل مخالفة للدور اللاحزبي لخبراء السياسات في

[1] كريتشلو ، دونالد ت. **معهد بروكينغز ، 1916-1952**:مرجع نفسه، ص138.

المعهد، وكما يشير دونالد كرتشولو Donald Critchlo في تاريخه الشامل لمعهد بروكنجز"خيط رفيع يفصل بين الحزبية واللاحزبية والنشاط اللاسياسي من السياسي، وفي هذه النقطة من تاريخ معهد البحوث الحكمي ظهرت هذه الخطوة مختلطة ومعاكسة لخطاب المعهد"

ونجحت جهود ويلوبي الحثيثة في 20 يونيه 1921 عندما وقع الرئيس هاردنج قانون الميزانية والمحاسبة، ولكن وعلى الرغم من قيامه بدور نشط في تشكيل التشريع الداخلي في أوائل العشرينيات فإن خبراء السياسات في معهد البحوث الأمريكي يصرون على أن هدفهم الأولي هو زيادة فعالية الحكومة، وليس التدخل في آليات عمل اتخاذ القرار. ولإقناع المتشككين أن معهد البحوث الحكومي لم يكن مؤسسة سياسة وإنما معهد بحوث في السياسات ملتزم لتحسين إدارة الحكومة فإن ويلوبي وزملاءه قاموا بإطلاق مشروع بحثي واسع للفحص المفصل للهيكل التنظيمي للعديد من وكالات الحكومة[1].

وبينما حقق معهد بحوث الحكمة أول أهدافه في سنوات الانطلاق فقد ظهر أنه فقد الاتجاه والتركيز الذي كان سبب نجاحه المبكر. ولقد أصبح واضحاً حقاً للكثيرين أن معهد بحوث الحكومة كان مؤسسة بلا هدف وبلا رؤية" وبغض النظر عن استمرار التدهور الذي أصاب المؤسسة في أوائل العشرينيات فإن بعض أعضاء مجلس الأمناء تطلعوا إلى دور جديد للمعهد.

وقد أوصى روبرت بروكنجز متأثراً بقدرة معهد بحوث الحكومة للإسهام في تحقيق فعالية أكبر في الحكومة أن يبدأ خبراء السياسات بتركيز طاقاتهم لتحسين السياسة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ظهر واضحاً لبروكنجز (1850-1932م) المليونير العصامي الذي عمل في مجلس الصناعات الحربية أن عدم قدرة المسؤولين الحكوميين تقدير تأثيرات القرارات الاقتصادية الرئيسية خلال الحرب الحاجة لأن يقوم الاقتصاديون بتقديم الخبرة للقادة السياسيين. وقد أصبح مقتنعاً بالاشتراك مع عدد من زملائه في معهد البحوث الحكومي بعدم الثقة في السياسات الحزبية أنه ثمة حاجة لتأسيس معهد بحوث اقتصادي لا حزبي ويرتبط به معهد دراسات عليا " لجمع المعلومات الموضوعية والبحث في

[1] كريتشلو ، دونالد ت. **معهد بروكينغز ، 1916-1952**:مرجع سابق، ص:149.

المشكلات الاقتصادية ولتقويم السياسة الاقتصادية الحالية ولتطوير كادر من الرجال المدربين علمياً للدخول في الإدارة الحكومية"

وأسس بروكنجز بدعم من مؤسسة كارنيجي مقداره 200,000دولار معهد السياسات في 13 فبراير 1922م وعين اقتصادي من جامعة شيكاغو وهو هارولدد جي مولتون Harold G. Moulton أول مدير له. واستطاع حالي ثلاثون خبير اقتصادي وعلماء وسياسة تحت إدارة مولتون في المعهد أن يحولوا "حلم بروكنجز كمعهد بحث إلى حقيقة مؤسساتية ملموسة"(59)وبعد تأمين مزيد من التمويل وترتيبات مع جامعة واشنطن في مدينة سينت لويس لتأسيس برنامج دراسات عليا مشترك، واستطاع بروكنجز أن يؤسس معهد روبرت بروكنجز للاقتصاد والحكومة في 24 نوفمبر 1924م[1].

وقد عمل كل معهد الاقتصاديات ومدرسة روبرت بروكنجز للدراسات العليا ومعهد بحوث الحكومة على الأقل كمؤسسات منفصلة ولكنها في الواقع عملت كمؤسسة واحدة. وقد استطاع الموظفون في المعاهد الثلاثة المشاركة في برامج بحوث مشتركة وعقد حلقات بحث متعددة التخصصات واستطاعوا إيجاد بيئة مشجعة يقومون من خلالها بمعالجة وحل كثير من قضايا السياسات العامة المهمة. وبمرور الوقت ازداد الاهتمام بإدارة مدرسة الدراسات العليا والبلبلة المحيطة بالمسؤوليات الإدارية المتعارضة فقد أصبح بروكنجز مقتنعاً ومجالس الأمناء المنفصلة أن تندمج في معهد واحد في 8 ديسمبر 1927م.

واستمر المؤسسون بعد تأسيس معهد بروكنجز على التأكيد على أهمية المحافظة على معهد بحوث لا حزبي وفي الحقيقة فإن التأكيد على استقلالية خبراء السياسات فإن بروكنجز منع أعضاء مجلس الأمناء من التدخل في مشروعات البحوث لأعضاء المعهد، وإدراكاً منه لإنجازات المعهد المؤسس وفي الوقت نفسه التفكير في توسيع دور المعهد الجديد فإنه جعل الأولوية الكبرى لتقديم خبرات لا حزبية محايدة. إن التزامه لعزل معهد بروكنجز من المصالح الحزبية واضح في قانونه الأساس[2]:

[1] كريتشلو ، دونالد ت. **معهد بروكينغز ، 1916-1952**:مرجع سابق، ص:157.

[2] كريتشلو ، دونالد ت. **معهد بروكينغز ، 1916-1952**:مرجع سابق، ص:134

{ لقد أُسس معهد بروكنجز} لتشجيع والقيام ولممارسة تقوية البحث العلمي والتعليم والتدريب والنشر في المجادلات الواسعة في الاقتصاديات والحكومة والإدارة والعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية عموماً ويدخل في ذلك الدراسة والتحديد والتفسير ونشر الحقائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ذات العلاقة لمشكلات ذات أهمية محلية قومية أو دولية وتشيع والقيام بهذه الأهداف والأغراض والمبادئ دون النظر إلى أو باستقلالية للمصالح الخاصة لأي مجموعة أو هيئة سياسية سواء سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية"

المبحث الثاني: برامج معهد بروكينغز

وظلت فلسفة معهد بروكنجز ومبادئه الموجهة، على الأقل ظاهرياً خلال تاريخه المتميز صلبة، ومن خلال برامج البحوث في الدراسات الاقتصادية ودراسات السياسات الخارجية ودراسات الحكمة فإن أكثر من مائة باحث مقيم وغير مقيم أو زائر وضيف يحللون ويقوّمون ويناقشون وينشرون دراسات حول نطاق واسع من قضايا السياسة العامة، ووفقاً لرئيس بروكنجز ستروب تالبوت Strobe Talbot السفير فوق العادة في عهد إدارة الرئيس كلينتون.

يضع التركيز الأكبر على استقلالية عمله وإنجازه في جو لا حزبي حقاً. إذا كان هناك شيء واحد يوافق عليه الجمهوريون والديمقراطيون والمستقلون فهو أنه لا احتكار للحكمة، وأن نتيجة تلك الاستقلالية واللاحزبية هي التزام مؤسسي بمثالنا وخطابنا المدني والنقاش كمتطلب لديمقراطية صحية.

استمر معهد بروكنغز وكثير من معاهد البحوث في تخصيص نصيب كبير من مصادرها في فحص قضايا السياسات العامة في العقود التي تلت الحرب. إن رغبتهم في تقديم خبرة سياسية محايدة(إذا كان هذا ممكناً فعلاً) للمسؤولين الحكوميين من أجل خدمة الصالح العام لن يكون مع ذلك قابلاً للتوريث إلى الجيل التالي من مراكز الفكر. وفي حين أن كثيراً من مراكز الفكر التي ظهرت حديثاً قد أسست برامج موثوقة فإن هدفهم الأساس لم يكن تقديم بحوث اجتماعية وإنما لتقديم أجندتهم الأيديولوجية في الساحة السياسة باعتمادهم على أساليب ضغط متعددة لتسويق أفكارهم فإن مراكز الفكر الترويجية بدأت في إرساء جذورها في وحول العاصمة القومية. ولكن لماذا حدث الانتشار الواسع لمراكز الفكر بعد الحرب العالمية الثانية. وبصفة خاصة لماذا ظهر هذا العدد الكبير من مراكز الفكر المتخصصة في السياسة الخارجية؟ هناك عدد من التفسيرات الممكنة والتي تستحق الاستكشاف[1].

أولاً: نتيجة لتولي الولايات المتحدة مسؤولية القوة المهيمنة بعد الحرب العالمية الثانية كان عليها أن يزداد اعتمادها على محللي السياسات لتقديم التوجيه لكيفية ممارسة العلاقات الخارجية،وبالإضافة إلى ذلك ففي حين توسعت البيروقراطية الأمريكية إلى حد كبير بعد الحرب وكذلك فرص لخبراء السياسات

[1] جيمس ماكغان، "**مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الأوطان**، " www.alsyasi.net

ليقدموا رؤاهم للمسؤولين الحكوميين. ويقل الدكتور دينيس بارك Dennis Bark كبير زملاء في مؤسسة هوفر أن مجموعة هذه العوامل سمحت لمراكز الفكر مثل راند ومجلس الشؤون الخارجية ووقفية كارنيجي للسلام الدولي ليكون لهم أثرر ضخم على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية خلال هذه الفترة.

إن إمكانية الوصول المعتبرة التي حققتها معهد بروكينغز في الولايات المتحدة الأمريكية لدى صانعي السياسات خلال النصف الأول من القرن العشرين ربما كانت هي التي أوحت بإنشاء معاهد بحوث أخرى مصممة على ترك أثرها في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ومع ذلك فإن الكثير من المستشارين الأكثر بروزاً في السياسات الخارجية للرؤساء بعد الحرب العالمية الثانية مثل جورج كينان ودين أتشيسون وهنري كيسنجر وزبيقنو برازنسكي وما كجورج بندي ودين راسك من بين الكثير الذين حققوا مكانة قومية سامية فقد كانوا يعملون في جامعات أو في الخدمة الخارجية فمن الصعب المجادلة أن نجاحهم كان هو المحرك الوحيد للأفراد لإنشاء العشرات من مراكز الفكر في مرحلة ما بعد الحرب[1].

وربما كان تأثير الحركات المعادية للحرب وحركات الحقوق المدنية في صحوة الضمير العام هي التي قادت إلى الاضطراب الاجتماعي والسياسي داخلياً وخارج أمريكا هو الذي أسهم في انتشار مراكز الفكر وليس على خلاف مجموعات المصالح المحركة للتأييد الجماهيري ضد حرب فيتنام فإن كثيراً من مراكز الفك بما فيها –وليس قاصراً عليها– مثل معهد بروكينغز قد أنشئت لتزويد الباحثين بالفرصة لتحدي الدوافع وراء سياسات أمريكا الداخلية والخارجية.

وشبيهاً بذلك فخلال أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات حيث أصبح العديد من الأكاديميين المحافظين في حيرة لما عدّوه نمو التحيّز الليبرالي بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأمريكية وظهر الطلب المتزايد على معاهد بحوث مستقلة. ويصر الدكتور توماس هنريكس كبير الباحثين في معهد هوفر أن مراكز الفكر مثل معهد الدراسات المعاصرة (1972)ومؤسسة هيريتج (1973م) ومعهد

[1] جيمس ماكغان، "**مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الأوطان**، "

www.alsyasi.net

كاتو (1977) قد أسست لتسمح للأكاديميين المحافظين أن يواصلوا مصالحهم البحثية في جو أكثر تشجيعاً هذه ملاحظة تتوافق مع التصريح الذي أطلقته السيدة جين كيرباتريك سابقاً[1]

إن التمويل الرسمي والإعفاء من الضرائب للمنظمات غير الربحية قد وفر كذلك تشجيعاً للعاملين في السياسة والقادة السياسيين والمسؤولين المتطلعين لإنشاء مراكز فكر خاصة بهم. واستطاع مؤسسو معهد بروكينغز من خلال تأسيس مراكز فكر خاصة بصفتها مؤسسات غير ربحية واستخدام تقنيات البريد المباشر وغالباً مساعدة قادة سياسيين مرموقين حثوا القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والمواطنين العاديين للإسهام بآلاف الدولارات لدعم وترويج أيديولوجيتهم ووجهات نظرهم السياسة حول قضايا السياسات المحلية والدولية. ويمكن أن يكون مما ساهم في تمويل مراكز الفكر وفقاً لبعض الخطابات التي تطلب الدعم المالي أن توفر للمؤسسات والأفراد مزيداً من الوصول إلى صانعي القرار.

وبالإضافة إلى الثغرات العديدة في النظام الضريبي والرغبة المتزايدة لدى خبرات السياسات مواصلة بحوثهم في أجواء أكثر كرماً فإن انتشار مراكز الفكر يمكن إرجاعها لتراجع دور الأحزاب السياسي في الولايات المتحدة. وكما أشار كنت ويفر كبير الباحثين في بروكنجز وأستاذ السياسة العامة في جامعة جورج تاون أن "الأحزاب الضعيفة وغير المؤدلجة قد شجعت دور مراكز الفكر من عدة نواح إن أهم تأثير للنظام الحزبي الأمريكي أن الأحزاب نفسها لم يكن لها دور رئيس في تطور السياسات من خلال إنشاء أذرعة ذات حجم خاصة بها. وقد أسهمت مراكز الفكر في ملأ هذا الفراغ"

وعلى عكس ما حدث في ألمانيا حيث أنشأت الأحزاب الألمانية مؤسساتها السياسية لتقوم ببحث السياسات وأن صانعي القرارات في الولايات المتحدة في البيت الأبيض وفي مقر الحكومة لم يستطيعوا الاعتماد على خبرات المؤسسات الحزبية ولكن كان عليهم البحث عن النصيحة من مصادر متعددة. إن غياب المعاهد الحزبية والتراجع في أهمية الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة بالاشتراك مع النظام السياسي المجزئ واللامركزي قد وفرت لمراكز الفكر فرصاً معتبرة لتسويق أفكاها. وسوف نستكشف في

[1] جيمس ماكغان، مرجع سابق:
www.alsyasi.net

الفصل الرابع بالتفصيل المدى الذي مكن البناء المؤسساتي للحكومة الأمريكية مراكز الفكر لممارسة التأثير في السياسات[1].

إن الانفجار الافتراضي لمراكز الفكر الترويجية منذ بدايات السبعينيات لم يسهم فقط في تسييس الخبرات السياسوية وإنما أهم من ذلك حول العلاقة بين مراكز الفكر والحكومة وفي الوقت الذي ازداد فيه إسهام مراكز الفكر في مجتمع صناعة السياسة فإن الاستراتيجيات التي استخدموها لزيادة طهورهم قد تغيرت دراماتيكياً وبدأت أولويات مراكز الفكر تتغير في بيئة حيث كان عليهم أن يتنافسوا للفت انتباه صانعي السياسات والإعلام. وأصبح الاهتمام الأساس للجيل الجديد من مراكز الفكر هو أن يقدموا لصانعي السياسات نصيحة مناسبة وفي الوقت المناسب أكثر من الدخول في بحوث علمية طويلة المدى.

[1] جيمس ماكغان، مرجع سابق:

المبحث الثالث: مجالات تأثير معهد بروكينغز في صنع السياسة العامة الأمريكية

مؤسسة بروكينغز في الولايات المتحدة الأمريكية نجدها تمكنت خلال حقبة من الزمن من بسط نفوذها وتأثيرها في مسائل معينة من خلال إعتماد طرق ووسائل مكنتها من التأثير في صانع القرار السياسي إضافة إلى تمكنها من التأثير في الرأي العام الأمريكي و سنتناول ذلك من خلال مطلبين:

المطلب الأول: تأثير مؤسسة بروكينغز في القرار السياسي في الو.م.أ

تلعب مؤسسة بروكينغز في الولايات المتحدة الأمريكية أدوار مهمة و على غرار تلك الأدوار نجد مساهمتها الفعالة في صناعة القرار السياسي حيث يظهر ذلك الدور و التأثير في من خلال القدرة على إقناع صانع القرار السياسي على التغيير أو التعديل في بعض القرارات و فيما يلي سنوضح تأثير علاقة مؤسسة بروكينغز و تأثيرها في منطومة إتخاذ القرار و إبراز ذلك التأثير من خلال الدور الذي لعبته مؤسسة هيرتريج بخصوص مسألة الدفاع بالصواريخ كنموذج:

الفرع الأول: علاقة و تأثير مؤسسة بروكينغز بمنظومة إتخاذ القرار في الو.م.أ

توجد عدة خصائص يلزم توافرها في مؤسسة بروكينغز التي تستطيع دعم القرار، من أهم هذه الخصائص:

- ✓ وضوح الهدف والمهمة التي يقوم المركز لدعم القرار ، بحيث يكون متخصصا في مجال معين، سياسي أو إقتصادي أو إجتماعي أو عسكري.
- ✓ أو يقوم بكل هذه التخصصات، على أن يتم تحديد مستوى التحليل:هل هو إستراتيجي أم سياسات أم تكتيكي؟.
- ✓ لابد أن يرتكز على مجموعة منتقاة من الخبراء و الأكاديمين و المفكرين الإستراتيجيين ويفضل من يجمعون العلمية والعملية"[1]
- ✓ لابد أن يمثل قنوات معلومات واتصالات كافية ودقيقة وحديثة، تضمن توافر البيانات والإحصائيات والمعلومات التي تساعد مجموعة العمل على إجراء الدراسات المطلوبة بدقة عالية وحيادية كاملة.

[1] حسين علاوي خليفة، "**مراكز الدراسات و أثرها في إدارة الإستراتيجية الإقليمية** : دراسة في برنامج الأمن و الدفاع للإتحاد الخليجي"، مجلة أراء حول الخليج، عدد 348(2001): 05

- ✓ توافر أنظمة إلكترونية لتسهيل العمل واختيار البدائل وتقييمها.
- ✓ القدرة على الابتكار والإبداع، وإعداد سيناريوهات واستشراف المستقبل.
- ✓ قيادة واعية ومدركة للمهمة الملقاة على عاتق المركز، وتستطيع الاستفادة من كافة الجهود والعقول.
- ✓ اقامة شبكة علاقات مع مراكز البحوث والفكر العالمية لتبادل الخبرات[1].

حيث تتأثر القيادات السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية بما يقدم لها من دراسات وأبحاث سياسية وفكرية ، ومن المفيد دراسة العلاقة بين القيادات السياسية وبين الجهات التي تتولى تقديم النصح لها لمعرفة كيف يصنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، و تتجلى تلك العلاقة في :

الرفد المتبادل بالكوادر و الخبرات :

إن أهم ما يميز العلاقة بين مؤسسة بروكينغز و مراكز صياغة و إتخاذ القرار السياسي و الإستراتيجي في الدول الحديثة المتقدمة على وجه الخصوص الولايات المتحدة إنما يكمن في الدور المتبادل في توفير الكوادر و الخبرات و النتاج الفكري كل للأخر.

الرفد المتبادل بالخامات والمنتجات: تتعامل مؤسسة بروكينغز و مؤسسات السلطة مع خامة المعلومات، كذلك يتداول كلا الطرفان المنتوجات المركبة من خامات المعلومات متمثلة بالدراسات و البحوث والتوصيات و الإستراتيجيات المتبلورة بعد تدقيقها و تمحيصيها و تحليليها.

إن أغلب مؤسسة بروكينغز إنما هي إعداد و نشر الدراسات و البحوث الخاصة لمختلف جوانب نشاطات المجتمع و الدولة ذات الطابع الحساس و الإستراتيجي.[2]

لذلك يكون نشاطها بتماس مباشر مع مؤسسات السلطة و دوائر صنع القرار المختلفة و بالتالي من البديهي أن تتبادل المعلومات و الحقائق".[3]

و يلخص بعض الباحثين وظائف و مهام مؤسسة بروكينغز بما يلي:

---

[1] حسين علاوي خليفة، المرجع السابق، 06

[2] بسمة خليل نامق، "**مؤسسات مخازن التفكير Think tanks و دورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي**"، مجلة القاديسية للقانون و العلوم السياسية، عدد02(2009): 101

[3] بسمة خليل نامق، المرجع السابق ،102

- إجراء البحوث حول تحليل المشكلات التي تواجه السياسات العامة.
- تقديم الإرشادات أو الاستشارات حول الاهتمامات أو المستجدات العاجلة أو الفورية للسياسات.
- تقويم البرامج الحكومية.
- تقديم التفسير والتوجيه حول المبادرات والسياسات العامة لوسائل الإعلام وتسهيل فهم استيعاب الجمهور لها. توفير العلماء والكفاءات الأساسية أو الخبرات اللازمة للحكومة لإعداد السياسات العامة".[1]

ويحدد مشروع مؤشرات مراكز الفكر المهام والأدوار الأساسية لهذه المراكز المرتبطة بحاجة القادة وصناع القرار في دول العالم لهذه الأدوار المتمثلة بما يلي:

- حاجة القادة لمراكز البحوث لتزويدهم بتحليل مستقل.

- المساعدة في إعداد مكونات وعناصر أو أجندات السياسات policy Agenda.

- تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق.

إن طبيعة هذه المهام تعكس مدى أهمية الدور الذي يمكن أن مؤسسة بروكينغز في التأثير على عملية اتخاذ القرار أو على صناع القرار، و كذلك في رسم السياسات العامة ، أو بشكل آخر إن هذا الدور المراكز الأبحاث هو جزء من دور يحتسب للبحث العلمي أو المعرفة بصفة أن هذه المؤسسة بروكينغزية هي إحدى مؤسسات البحث العلمي و إنتاج المعرفة[2]

حيث أن الدور الأكثر أهمية لمؤسسة بروكينغز في الحياة الأكاديمية أو في ميدان صنع السياسات وعملية صنع القرار السياسي يتأتي عبر مواقع نخبها القيادية[3]. ويبقى نوع من الترابط والتواصل بينهما حتى بعد انتهاء ولاياتهم القيادية في تلك المواقع السياسية حيث تعود تلك النخب إلى مواقعها السابقة التي سبق وان شغلتها في مؤسسة بروكينغز . أو ربما تحتل مواقع جديدة في جامعات غرف تفكير مرموقة في المجتمع الأمريكي .وبذلك يبقى التواصل وممارسة التأثير في السياسات الأمريكية.

---

[1] الحطيم، **"مراكز صنع القرار في أمريكا اللاعب الأكثر نفوذا" !!!**

[2] James G. McGann, "**The Think Tanks Index**", Foregn policy, January/February (2009):82

[3] صباح عبد الرزاق كبة، "**العلوم السياسية بين الطرح النظري و البعد العملي و دورها في العملية السياسية و صنع القرار**"، مجلة العلوم السياسية، عدد39.38(ب.س.ط): 83

إن مسالة تداول تلك النخب للمواقع السيادية في الحياة السياسية أو بقية المؤسسات المالية والاقتصادية الأمريكية كان ولازال له الأثر في العملية السياسية الأمريكية .وبذلك نجد إن هذا الترابط الوثيق بين تلك النخب وعملية تداول المواقع القيادية يشكل حركة دائرية متجددة ترفد الجامعات الأمريكية ومجمل العملية السياسية بمختلف صور الدعم الفكري والسياسي . و من المعروف أن تقوم مؤسسة بروكينغز بتجسير الفجوة بين العالم الأكاديمي و عالم الحكم يقول ريتشارد هاس إن مؤسسات الفكر و الرأي تسد فراغا في غاية الأهمية بين العالم الأكاديمي من جهة و بين عالم الحكم من جهة ثانية ذلك أن دافع الأبحاث في الجامعات تكون في أحيان كثيرة النقاشات النظرية المنهجية و الغامضة التي لا تمت بصلة بعيدة للمعضلات السياسية الحقيقية، أما في الحكومات فنجد الرسميون غارقون في مطالب صنع السياسة اليومية أنفسهم عاجزين بسبب كثرة مشاغلهم عن الإبتعاد قليلا عن الشؤون اليومية لإعادة النظر في المسار الأوسع لسياسة الولايات المتحدة من هنا كانت أولى مساهمات مؤسسة بروكينغز في المساعدة على سد الفجوة بين عالمي الأفكار و العمل [1]، ومن سلبيات بعض مؤسسة بروكينغز وجود فجوة بين هذه المراكز وبين صناع القرار وفجوة بين بعض هذه الغرف وبين إيصال المعلومات إلى المجتمع والعالم، [2]

أي يمكن القول بأنها غير مثمرة بشكل جيد حيث ليست العبرة أن نؤسس غرف تفكير تتراكم فيها البحوث المعرفية على الرفوف والمكتبات بدون تواصل حي وحقيقي مع المجتمع فضلا عن عدم التنسيق المنظم في أعمال هذه المراكز و مؤسسة بروكينغز مع بعضها البعض أحيانا.[3]

من ناحية أخرى فالإدارات الأمريكية تلجأ في الكثير من الأحيان إلى مؤسسة بروكينغز من أجل إعطاء المشورة والتوصية حيال العديد من القضايا الدولية ذات الصلة المباشرة بالمصالح القومية الأمريكية وإستراتيجيتها الأمنية، والفضل في ذلك يعود للنخب الثقافية التي تتربع على قمم تلك المراكز والمؤسسات البحثية الأمريكية.

حيث تشكل توصياتهم وأبحاثهم ودراساتهم خلفية فكرية مهمة لدوائر صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي. إن الصيغ و الأساليب التي تلجأ إليها مؤسسة بروكينغز تلك متعددة والتي من خلالها تلعب

---

[1] نامق، "**مؤسسات مخازن التفكير think tanks و دورها في صياغة السياسة الخارجية للنموذج الأمريكي**"، .100

[2] محمود عبد الله محمد المفرجي، "**مراكز البحوث و الجمعيات العلمية و دورها في ثقافة التواصل شبكة الاندوا**: مركز فولتا الإيطالي أنموذجا"، مجلة فولتر، عدد02(2008):09

[3] محمود عبد الله محمد المفرجي، المرجع السابق، ص.10

دورها المؤثر في الحياة السياسية الأمريكية [1]". فالنخب القيادية في تلك المؤسسة بروكينغزية تعمل على طرح أفكارها ومجمل تصوراتها الفكرية حيال مجمل القضايا السياسية والإستراتيجية عبر وسائل الإعلام أو عبر جلسات الاستماع التي تنظمها لجان الكونغرس الأمريكي حيث تشكل تلك النخب حضورا فاعلا في اجتماعاتها.

هذا بالإضافة إلى دورها المستمر في عقد الندوات والاجتماعات الفكرية وتنظيمها للعديد من المحاضرات الأكاديمية داخل الجامعات أو خارجها والتي تتناول العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والإستراتيجية الداخلية والدولية، وغالبا ما تكون تلك الأنشطة العلمية عامة ومفتوحة للجمهور وتبث وتنشر عبر وسائل الإعلام.

إن الإدارات الأمريكية وصناع القرار غالبا ما يلجئون إلى مؤسسة بروكينغز لدراسة قضايا معينة ويطلبون من نخبها تقديم الدراسات والتوصيات حيال القضايا المطروحة على جداول أعمالهم. [2]

وغالبا ما يؤخذ بتوصياتها ونتائج أبحاثها من قبل دوائر صنع القرار السياسي .وعليه تشكل تلك الأنشطة وما يصدر عنها من قرارات وتوصيات خلفية فكرية ومحطة مهمة من محطات صنع السياسات الأمريكية واتخاذ القرار السياسي.[3]

عموما الخدمات الاستشارية التي تقدمها مراكز الدراسات تأخذ أشكال عدة، منها:

- تكليف أفراد متخصصون لإعداد تقارير مركزة ومختصرة لصناع القرار والقيادات العليا حول قضايا معينة[4]
- تكليف خبراء لمراجعة وتنقيح التقارير الخاصة أو الداخلية التي يتم إعدادها للقيادات العليا، والتي تتعلق بالدول التي سيقومون بزيارتها والقضايا موضع البحث والنقاش.
- تكليف فرق بحثية لتقييم قضايا حساسة أو موضع جدل ونقاش Critical issues.

---

[1] محمد ناجي الدعيس، "**غرف لصناعة القرارات السياسية**.. !
Yemen press.com

[2] كبة، "**العلوم السياسية بين الطرح النظري و البعد العملي و دورها في العملية السياسية و صنع القرار**"، 84.

[3] كبة، المرجع السابق، ص.85

[4] Heli," **The Role of Think Tanks in Chinese Foreign policy**", problems of postcommunism, (March April 2002)vol. 49: 38.

- عموما، الأدوار الاستشارية تدور حول تشخيص المشكلات والأزمات وتحليلها واقتراح الحلول والسياسات المناسبة للتعامل معها ، وغالبا ما يكون ذلك في القضايا ذات الطبيعة العاجلة أو الساخنة.[1]

كما أشرنا سابقا إن صناع القرار أو كبار المسؤولين ليس لديهم الوقت الكافي أو المعرفة المتخصصة في القضايا موضع القرار سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية أو غيرها ، و لذلك مؤسسة بروكينغز تقوم غالبا بإجراء الأعمال البحثية من أجلهم .

ويشير هوارد إلى مؤسسة بروكينغز أصبحت بشكل أساسي تقوم بالتفكير للحكومة ، فخبراء مؤسسة بروكينغز يقدمون الأفكار الجديدة و الرؤى الإبداعية بالاعتماد على أبحاثهم أو يرشدوا السياسات العامة، و يشير أيضا إلى مؤسسة بروكينغز تميل إلى أن تلعب دور الدمج والتوفيق عند اختلاف أو تنازع البيروقراطية الحكومية حول إعداد سياسة معينة، أو عندما يكون هناك أطراف حكومية متعددة تشارك في إعداد سياسة في مجال ما، و تكون تلك الأطراف غير موحدة أو متوافقة في سياستها و مواقفها ، فتقوم عادة مراكز الدراسات بدور الطرف التوفيقي بين تباين هذه المواقف و سياساتها.[2]

كما يقول جيمس ج. ماكغان، الباحث الرئيسي في معهد أبحاث السياسة الخارجية، ورئيس شركة "ماكغان وشركاه" إن "صانعي السياسة يعتمدون أكثر فأكثر على المنظمات المستقلة الأبحاث السياسة العامة، والتي تعرف ب "مؤسسة بروكينغز" من أجل توفير معلومات وتحليلات آنية قابلة للفهم، موثوقة، سهلة المنال، ومفيدة. ويضيف، أن التحدي الذي تواجهه الألفية الجديدة "هو تسخير المخزون الكبير للمعارف، والمعلومات، والطاقات المترافقة معها والمتواجدة لدى منظمات أبحاث السياسة الخارجية التعم كل منطقة من العالم ".

في هذا العالم الذي يزداد تعقيدة وترابطة، والغني بالمعلومات، تواجه الحكومات ويواجه صانعو السياسة مشكلة مشتركة تكمن في استخدام معارف الخبراء للتأثير في صنع القرارات الحكومية. يحتاج صانعو السياسة إلى معلومات أساسية عن العالم والمجتمعات التي يحكمونها، وحول كيفية عمل السياسات الحالية والسياسات البديلة الممكنة، وكلفتها، وعواقبها المحتملة. بالنسبة لصانعي السياسة في

[1] Ibid ,38.

[2] مركز صقر للدراسات الإستراتيجية، بيوت الخبرة و دورها في صنع و إتخاذ القرار"

العديد من البلدان، ليس غياب المعلومات هو ما يواجه السياسيين والرسميين الحكوميين، بل هو السيل العارم من المعلومات والأوراق.

الحقيقة أن صانعي السياسة غالبا ما يجدون أنفسهم محاصرين بمعلومات تفوق ما يستطيعون استخدامه: شكاوى الناخبين، والتقارير من الوكالات الدولية أو من منظمات المجتمع المدني، والنصائح من البيروقراطيين، وأوراق تحديد المواقف من جماعات الضغط اللوبيات) أو مجموعات المصالح، شروحات وعرض مشاكل البرامج الحكومية الجارية في وسائل الإعلام الشعبية وكذلك الوسائل المقتصرة على النخبة من الناس[1].

المشكلة تكمن في أن هذه المعلومات قد تكون غير منتظمة التنسيق وغير موثوقة أو تشوبها المصالح الخاصة للذين ينشرونها، وقد تكون بعض المعلومات تقنية لدرجة لا يستطيع معها صانعو السياسة من غير الاختصاصيين فهمها أو استخدامها. وقد تكون بعض هذه المعلومات غير عملية سياسية، أو مالية، أو إدارية، أو أنها تتعارض مع مصالح صانعي السياسة الذين يترتب عليهم اتخاذ قرارات تستند إلى معلومات يشعرون أنها أقل من كافية في أحيان كثيرة. وقد تكون معلومات أخرى غير مفيدة لأنها تختلف بشكل جذري عن المشهد العالمي أو عن أيديولوجية الذين يتلقونها.[2]

كما تعتبر إحدى الروافد الرئيسية المساعدة في صياغة الكثير من سياسات أمريكا الخارجية والداخلية وصياغة وتقويم الاستراتيجيات في كل سنة ، وذلك من خلال التفاعل بين مؤسسة بروكينغز والحكومات المتعاقبة على البيت الأبيض على اختلاف انتماءاتها الحزبية. فكثير من الخطوط العريضة لاتخاذ القرار في أمريكا هي نتاج للمنتسبين مؤسسة بروكينغز، مما رسخ البرغماتية في السياسة الأمريكية وجعلها تقليدا سياسيا وأمرا مقبولا لدى الرأي العام الأمريكي ، كون تلك التحولات في سياساتها إن حصلت فإنما هي نتيجة دراسات وبحوث مؤسساتية وموضوعية وليست نتاج اجتهادات فردية فقط.[3]

---

[1] جيمس ماكغان، "**مؤسسات الفكر والرأي وتخطي السياسة الخارجية لحدود الأوطان** ، ":
www.alsyasi.net

[2] المرجع السابق.

[3] علي بشار أغوان، "**القوة الذكية و المجالات التطبيقية في الإستراتيجية الأمريكية التغييرات في مصر**، تونس، ليبيا كمثال تطبيقي"، الحوار المتمدن ، عدد 3435 (2011): 13

حيث بات واضحا أن كل الأوراق المطروحة على الطاولة السياسية تمر قبل كل ذلك بمؤسسة بروكينغز و الفحص و التحليل قبل إتخاذ القرار الإستراتيجي و تجهيز بدائله، و تقوم هذه المراكز المرتبطة بشكل عضوي بالوكالات الحكومية بدراسة الظواهر و تحليل المخاطر و الأهم أنها تصنع السيناريوهات و الخطط المستقبلية.[1]

كما تؤثر على طابع التفكير و الخطاب السياسي بالمجتمع العاصمة واشنطن على المدى الطويل، فلا تتوقع سرعة و بسهولة التأثير فالأبحاث و الدراسات و الوثائق الصادرة عن تلك المنظمات و المعاهد عادة ما تجد طريقها إلى مكاتب كبار صناع القرار.

والأهم من كل ذلك أنه تحدث تفاعلات مستمرة بين الباحثين في مؤسسة بروكينغز وو المؤسسات التشريعية و التنفيذية كالكونغرس و البيت الأبيض القومي و تنظم لهذه القضايا جلسات إستماع يكون لهؤلاء الباحثين أرائهم و روايتهم و نصحهم، ويمتد التفاعل أيضا إلى الإدارات التنفيذية لتقويتها و تطوير العمل فيها مع إحتفاظ الباحث بصفته البحثية ووظيفته التي يعود إليها متى أنجز مهمته في العمل التنفيذي[2].

الفرع الثاني: نموذج عن تأثير مؤسسة بروكينغز في القرار السياسي في الو.م.أ

كان الدفاع بواسطة الصواريخ من بين المسائل التي احتلت مكانة عليا في قائمة القضايا التي استحوذت على اهتمام مؤسسة هيرتيج (التراث)،.فدراسة الحدود العليا التي رعتها المؤسسة، والتي دعت فيها إلى نشر نظام دفاع فعال من الصواريخ الباليستية كانت قد صدرت منذ عام 1982 ومنذ ذلك الحين، عملت مؤسسة بروكينغز ، على تثقيف صانعي السياسة بالنسبة للحاجة إلى نشر مثل هذا النظام.

وقد انسحبت الولايات المتحدة من المعاهدة عام 1972 لحظر استخدام الصواريخ الباليستية التي كانت تحول دون نشر نظام دفاع صاروخي فعال، وأصبحت حكومة بوش تسعى إلى تطبيق برنامج دفاع صاروخي يمكنها من نشر نظام فعال في أقرب وقت[3]، وشرح الرئيس جورج بوش مسوغات القرار

---

[1] فايز بن عبد الله الشهري، المراكز التفكير الأمريكية: الفكر يصنع القرار .
http://www.alriyadh.com/2014/03/03/article914766.html

[2] فؤاد الصادق، "**اللوبي ... ماهو ؟ وأين هو ؟ وكيف يؤثر ؟**
wwwsironline.org

[3] ريتشارد هاس، "**دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة**"، مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأميركية، عدد17 (2002):40

الأمريكي فقال: "لقد توصلت لقناعة أكيدة مفادها أن معاهدةABM او معاهدة حظر انتشار الصواريخ المضادة للصواريخ البعيدة المدى لا يمكنها أن تحمي الشعب الأمريكي من هجوم صاروخي قد يشن من قبل دولة خارجة عن القانون الدولي أو منظمة إرهابية " [1]

رغم أن هناك من يتساءل بقلق عن الدوافع التي أدت ببوش لهذا التحول الخطير في العلاقات مع روسيا. فيليب كويل، مدير سابق في دائرة تطوير الأسلحة بوزارة الدفاع الأمريكية، كتب في "واشنطن بوست" إن الانسحاب من المعاهدة أمر غير مفهوم حتى إذا كان الرئيس يريد تطوير جهاز الدفاع الصاروخي: "حسب معاهدة (ABM) وضمن الأمور المسموح بها تستطيع أمريكا تطوير جهاز الدفاع ضد الصواريخ، طالما يتم إجراء التجارب بشكل محدود على الأراضي الأمريكية[2].

وقد اعتمدت الجهود التعليمية لمؤسسة هيريتيج (التراث) مجموعة منوعة من الوسائل للتأثير في العملية السياسية في واشنطن في ما يتعلق بالدفاع بواسطة الصواريخ [3].

وكان أهم هذه الوسائل نشر دراسات بليغة موجزة، سميت مذكرات تنفيذية ودراسات توضيحية للخلفيات، حول مسائل محددة تتعلق بالدفاع بالصواريخ، كل ما كان على الكونغرس، أو السلطة التنفيذية ، اتخاذ قرارات سياسية حاسمة بهذا الصدد .وقد صممت تلك الأوراق لسد حاجات صانعي السياسة الكثيري الانشغال، والذين كانوا بحاجة للحصول بسرعة على المعلومات حول تلك القضايا. وشملت وسائل التأثير الأخرى، وتزويد وسائل الإعلام بتقارير موجزة، ورعاية مجموعة منوعة من المحاضرات والحلقات الدراسية، حول موضوع الدفاع بواسطة الصواريخ الباليستية...ثمة مثلان يظهران على أفضل وجه أين أثرت مؤسسة هيريتيج (التراث) في النقاش داخل الحكومة الأميركية حول مسألة الدفاع بالصواريخ خلال السنوات الأخيرة[4].

إحباط سياسة حكومة كلنتون الرامية إلى المحافظة على معاهدة حظر الصواريخ الباليستية

---

[1] إنسحاب واشنطن من اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية"، موقع العراق الحر، تم التصفح في 23 أفريل 2015:

http://www.iraqhurr.org/content/article/1626156.html

[2] علي الصبار، "**أمريكا تنسحب من معاهدة منع إنتشار الأسلحة... الحرب الحقيقية تبدأ الأن**"، الحوار المتمدن، عدد34 (2002):05

[3] هاس، "**دور مؤسسات الفكر و الرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة**"،ص:41

[4] هاس ،المرجع السابق،ص:55

اقتنع خبراء و باحثو مؤسسة هيريتيج منذ فترة بعيدة، بأن معاهدة حظر الصواريخ الباليستية تشكل عقبة لا يمكن تجاوزها أمام نشر نظام دفاع فعال بواسطة الصواريخ .وتوصلوا في مطلع عام 1995 ، إلى إستنتاج أن أفضل الخيارات هو أن تسعى أمريكا إلى إلغاء المعاهدة بدلا من السعي لإدخال تعديلات تدريجية عليها .أما إدارة كلنتون فقد حاولت الحفاظ على المعاهدة .

وكان أحد الأسباب التي دفعت محلي مؤسسة هيريتيج في ذاك العام إلى تفضيل السعي إلى إلغاء المعاهدة، فكان فشل هذه الإدارة في حل مسألة تحديد الدول التي ستخلف الاتحاد السوفياتي السابق كأطراف في هذه المعاهدة، هذا التفضيل جعل كلا من معارضي و مؤيدي معاهدة حظر الصواريخ الباليستية ، يقتنع أن حل قضية خلافة الاتحاد السوفياتي السابق سوف يكون ضروريا للمحافظة على المعاهدة كاتفاق ملزم قانونيا. هذا بينما افترضت حكومة كلنتون أنها قادرة على حل المسألة، بدون التقيد بالشرط الدستوري الخاص باستشارة مجلس الشيوخ والحصول على موافقته في ما يتعلق بعقد المعاهدات.

لكن محللي مؤسسة هيريتيج خالفوها الرأي وعملوا ابتداء من سنة 1996 ، على إقناع أعضاء مهمين في مجلس الشيوخ بأن استبدال الاتحاد السوفياتي كطرف أخر في المعاهدة سوف يتطلب إدخال تعديلات جوهرية على المعاهدة، وأن أي اتفاق لحل مسألة من يخلفه يتطلب موافقة المجلس بأكثر من الثلثين كما ينص الدستور. لعب السناتور جيسي هيلمز عن ولاية كارولاينا، بصفته رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس ، دورا أساسيا في هذه القضية فقد نجح هذا السيناتور أثناء النظر في معاهدة تتعلق بالقوات التقليدية في أوروبا، في وضع شرط يفرض على الرئيس كلنتون التعهد بأنه سوف يعرض أي اتفاقية لحل مسألة خلافة الإتحاد في معاهدة حظر الصواريخ الباليستية على مجلس الشيوخ..[1]

وقد وقع الرئيس على هذا الشرط الملزم يوم 15 ماي 1997 وفي أعقاب هذا التاريخ فشلت إدارة كلنتون في الحفاظ على معاهدة حظر الصواريخ الباليستية وبالرغم من التوقيع في 26 سبتمبر 1997 على اتفاق عينت بموجبه كل من روسيا البيضاء وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا كخلفاء للاتحاد السوفياتي في معاهدة حظر الصواريخ الباليستية، فإن حكومة كلنتون لم تتمكن من الحصول على موافقة مجلس الشيوخ، ولم يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ مطلقا[2].

[1] حسن علي، **عقل أمريكا مؤسسات صناعة الرؤية و الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية**، 2005.ص:201.

[2] حسن علي ،المرجع السابق ،ص: 206

سعت مؤسسة بروكينغز إلى تثقيف صانعي السياسة حول الخيارات التكنولوجية لنشر نظام دفاعي فعال بالصواريخ، وقد قادها اهتمامها بهذه الخيارات التكنولوجية، إلى تشكيل لجنتها الخاصة حول الدفاع بالصواريخ سنة 1995 وتألفت اللجنة، التي ترأسها المدير السابق البرنامج مبادرة الدفاع الإستراتيجية، السفير هنري كوبر، من بعض أبرع الأدمغة في البلاد حول الخيارات التكنولوجية للدفاع بواسطة الصواريخ وفي وقت لاحق من نفس ذلك العام، نشرت مؤسسة بروكينغز أول تقارير اللجنة، وهو التقرير الذي صدرت عدة نسخ منه وقد أوصت اللجنة بنشر الصواريخ الدفاعية المعترضة على طرادات البحرية الأميركية الموجودة من فئة "أيجيس"، على اعتبار أن ذلك أفضل خيار قريب الأمد في مجال الدفاع الصاروخي.

وأوصت بتحسين التكنولوجيا التي كانت متبعة، وتصور اقتراح اللجنة أيضا قدرة صواريخ الاعتراض على الحصول على معلومات الاستهداف التي يوفرها ما كان يدعى آنذاك بجهاز" العيون اللامعة "للإحساس .وأبدى الكونغرس تفتحا وتقبلا لأفكار اللجنة الخاصة بالدفاع بواسطة الصواريخ .ونص قانون تفويض الدفاع لسنة 1996 المالية على زيادة تمويل برنامج الطبقة العليا للبحرية إلى حوالي 200 مليون دولار....وفي حين أجبرت حكومة كلنتون على قبول تمويل أكبر لبرنامج تطوير الطبقة العليا للبحرية، فإنها رفضت إدارة هذا البرنامج بطريقة تتناغم مع توصيات توصيات لجنة مؤسسة هيريتيج الخاصة بالدفاع بواسطة الصواريخ[1]

وقد فعلت ذلك لأنها رأت أن نهج مؤسسة بروكينغز لا يتوافق مع سياستها، ولم تكن حكومة كلنتون، راغبة في السماح لنظام الدفاع بواسطة الصواريخ بالحصول على المعلومات الفنية التي توفرها الأقمار الصناعية وغيرها من المعلومات التي تمنح النظام القدرة على صد الصواريخ الباليستية البعيدة المدى، وهكذا أثبتت حكومة كلنتون استعدادها لتمويل البرنامج، ولكن شريطة "تخفيض مستوى التكنولوجيا التي يتمتع بها.

غير أن الكونغرس استمر في الضغط على حكومة كلنتون بالنسبة للإمكانيات التي يوفرها خيار الدفاع بالصواريخ المنشورة بحرا .وقد فرض قانون تفويض الدفاع القومي للسنة المالية1998على حكومة كلنتون تقديم تقرير إلى الكونغرس عما إذا كان بالإمكان تحسين نظام الطبقة العليا للبحرية بحيث يؤمن

[1] ريتشارد هاس ، "**دور مؤسسات الفكر و الرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة**"،ص: 41

دفاعا محدودا ضد الصواريخ الباليستية البعيدة المدى وأعدت منظمة الدفاع بالصواريخ الباليستية التابعة للبنتاغون التقرير المطلوب، كما نشرت موجزا لما خلصت إليه في الأول من حزيران، والأهم أن تقرير المنظمة المذكورة أكد النتائج التي توصلت إليها هيريتيج ، والتي تقول إن نسخة متطورة لما كان يسمى آنذاك نظام مسرح العمليات الواسع للبحرية، ستكون قادرة على اعتراض الصواريخ البعيدة المدى .ورغم أن حكومة كلنتون عمدت إلى التباطؤ بالنسبة لتطوير نظام مسرح العمليات الواسع للبحرية، إلا أنه تم تحقيق بعض التقدم. وساعدت تجربتا الاعتراض الناجحتان في تعزيز التوصية التي تقدمت بها لجنة الدفاع بواسطة الصواريخ التابعة مؤسسة بروكينغز لأول مرة في عام 1995، والتي كانت تؤيد خيار نشر صواريخ الدفاع المعترضة في البحر[1].

نستنتج أن مؤسسة بروكينغز بإعتبارها أحد مؤسسة بروكينغز في الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت دورا مهما من أجل معالجة التهديد المتزايد الذي يشكله انتشار الصواريخ الباليستية وتكنولوجيا هذه الصواريخ .و يتجلى ذلك الدور في اقتراحها بالإنسحاب من معاهدة حظر الصواريخ الباليستية، ونشر نظام دفاع صاروخي عالمي فعال حيث تم قبول هذين الإقتراحين فيما بعد.

المطلب الثاني: مؤسسة بروكينغز و دورها في توجيه الرأي العام في الو.م.أ

الرأي العام هو عبارة عن مجموعة الأراء و الإتجاهات التي تتبناها مختلف الجماعات و الأفراد تجاه النظام السياسي بصفة عامة، و القضايا الجماهيرية المهمة بصفة خاصة، و يتعين على القادة أن يأخذوا في إعتبارهم وجهات نظر الجماعات المتباينة عندما يقومون بصياغة سياستهم الجديدة[2].

و إنطلاقا من ذلك يتبين لنا أن للرأي العام القدرة على التأثير في القرار السياسي، لكن هناك بعض العوامل التي تؤثر عليه مثل مؤسسة بروكينغز. و فيما يلي سنحاول أن نبرز تأثير مؤسسة بروكينغز على الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية، و نقدم نموذجا أو مثالا عن ذلك التأثير.

الفرع الأول: تأثير مؤسسة بروكينغز على الرأي العام في الو.م.أ

تساعد مؤسسة بروكينغز في الولايات المتحدة الأمريكية في إثراء الثقافة المدنية الأمريكية عن طريق تعريف المواطن الأمريكي بطبيعة العالم الذي يعيش فيه و قد زاد تسارع نبرة العولمة من أهمية وظيفة

[1] ريتشارد هاس، المرجع السابق،ص45

[2] صادق الأسود، **الرأي العام** ،بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر،1993، ص: 76.

التواصل مع الجمهور أكثر من أي وقت مضى فمع إزدياد إندماج المجتمع أكثر باتت الأحداث و القوى العالمية تطال حياة المواطن الأمريكي العادي و تؤثر فيه و لهذا أصبح للمواطن الأمريكي العادي دور متنام في السياسة سواء كانت الداخلية أو الخارجية[1].

أما العمل الذي تؤديه للتأثير على الرأي العام، فتهدف إلى صهره و تكوينه، فهو يشكل علاقة علنية فيها وسيط أساسي وهو الإعلام أي الوسائط الإعلامية التي بدونها كان يمكن المصانع الأفكار أن تبقى مجرد أجنحة أو أجهزة معرفية للسلطة بعيدة عن التأثير المباشر على الرأي العام[2].

إضافة إلى تبرير سياسات معينة للدولة أو نقدها أو الترويج للأفكار الجديدة و تعميقها، كما أنه تقوم بإمداد وسائل الإعلام بالخبراء و المحللين القادرين على تحليل الأحداث و التنبؤ بمستقبلها خاصة في أوقات الأزمات و هو ما يجعل منها أداة لبلورة مواقف و مصالح الأمة المشتركة و تجسيد ذاكرتها الجماعية و تنمية قدراتها التراكمية في كافة المجالات[3].

إضافة إلى كل ذلك هناك من يعتبر أن مؤسسة بروكينغز تلعب دورا خطيرا في تشكيل الرأي العام في إتجاه معين حسب أجندتها السياسية أو بالأصح حسب الأجندة السياسية للحكومات و الجهات الممولة.

المشكلة هنا أن الفكرة العامة السائدة عن مؤسسة بروكينغز أنها مراكز تضم خيرة الخبراء والمختصين، وأن تقاريرها بالتالي والآراء التي تطرحها تتسم بالموضوعية والحيادية. ولهذا، عادة ما يعتبر الكتاب والمحللون وأجهزة الإعلام المختلفة أن ما تطرحه مؤسسة بروكينغز من أراء وتحليلات لمختلف القضايا مصدرا جديرا بالثقة للإعتماد عليه.

---

[1] مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، "مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية :**تأثير مراكز الأبحاث الإستراتيجية على صناعة القرار في الولايات المتحدةا الأمريكية**"، المتابع الإستراتيجي، عدد9(2005): 45.

[2] مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية ،المرجع السابق:55.

[3] نواف الموسوي، **مراكز الدراسات و الأبحاث في أمريكا**، بيروت:مركز الإمام الخميني الثقافي، 2003، ص:14.

ولهذا نجد أن تقارير وتحليلات هذه المراكز تمثل مصدرا مهما يعتمد عليه المحللون والصحف والمعلقون في أجهزة الإعلام المختلفة. ومعنى هذا أنه حين تكون هذه التقارير مضللة ولا تعكس الحقيقة، فإنها تلعب دورا أساسيا في تشكيل الرأي العام على هذا الأساس[1].

وقد رصد أكثر من باحث أكاديمي كيف أن مؤسسة بروكينغز تنجح في كثير من الأحيان في تغيير الرأي العام الأمريكي تجاه قضية معينة عن طريق مجموعة خطوات إعلامية مدروسة بعناية لتحقيق هدف محدد ، وهو تغيير قناعات و مواقف الرأي العام لتبني وجهة نظر المركز الفكري والجهات التي تموله[2].

ويذكر تشارلز وليام ماينز ، محرر دورية (السياسة الخارجية Foreign Policy) كيف يتم تغيير الرأي العام الأمريكي بطريقة منظمة تبدو عفوية ، فيقول :

تبدأ العملية بمقال في أحد الدوريات السياسية المتخصصة يكتبه باحث أكاديمي متميز ومعروف ، ويقدم هذا الباحث في المجلة أو الدورية على أنه (خبير أو عالم) مما يوحي بالتوازن والاعتدال في الطرح ، ولا يذكر عادة أن هذا الباحث موظف يعمل براتب في أحد المراكز الفكرية معروفة التوجه.

يلي ذلك تولي عدد من المطبوعات الأخرى الموالية لنفس الاتجاه الثناء على المقال الذي نشر في الدورية ، وإبراز الأفكار الهامة في هذا المقال ، والتأكيد عليها مرة أخرى ، ثم يعقد بعد ذلك عادة مؤتمر عام ، يدعى إليه متحدثون يمثلون نفس وجهة النظر ، ويتم اختيارهم بعناية للتعبير عن نفس الفكرة ، وحشد الآراء حولها ، ويدعى إلى مثل هذه المؤتمرات مجموعة من الصحفيين المختارين بعناية لإبراز هذا الحدث في المجلات و الصحف التي يمثلونها ، مما يضفي هالة جديدة من الاهتمام حول المؤتمر وموضوعه ، و الأفكار التي يراد نشرها .

وبالطبع يكون مفهومة للجميع بشكل لا يقبل الشك ، أن الجوائز الصحفية، والدعوات للحديث في المحافل العامة ، ووسائل الإعلام ، والجوائز التقديرية ، كل ذلك سيكون من نصيب أولئك أولئك فقط الذين يدافعون عن الفكرة ويدعون إليها في كل مكان . وهكذا وبهذه المهارة المنظمة ، تصبح الفكرة داخلة ضمن التيار العام للأفكار المقبولة للرأي العام الأمريكي ، وبذلك تؤثر بطريق غير مباشر على القناعات

---

[1] محمد ذيب، "**مراكز التفكير والدراسات ودورها في إنتاج المعرفة وصناعة الرأي العام والقرار السياسي**، ":
http://www.hizb-ut-tahrir.info/info/index....nts/entry 15917

[2] الشيخ المقدسي، "**أثر المراكز الفكرية على السياسة الخارجية**، ":
https://www.tawhed.ws/r?i=thinking

السياسية للإدارة الأمريكية. ومن المفارقات التي تلفت النظر أن نجد أن بعض مؤسسة بروكينغز تدعم برامج وثائقية وتلفزيونية، لأنها تخدم وجهة نظرها ، وتعبر عنها، ومثال واضح على ذلك هو ستيف إيمرسون صاحب البرنامج التلفزيوني الشهير (جهاد في أمريكا).

وقد سبب هذا البرنامج ضجة ضخمة في الولايات المتحدة و معظم أنحاء العالم الغربي الهجومه الشديد غير المستند على أي أدلة مادية على الإسلام والمسلمين في أمريكا ، واتهامهم بأنهم أكبر الأخطار الداخلية في القارة ، وأنهم يهددون الأمن الداخلي للولايات المتحدة[1].

وبذلك نخلص أن مؤسسة بروكينغز في الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا رئيسيا في تشكيل الرأي العام و توجيهه التأثير عليه عبر مجموعة من الوسائط و الأليات و من خلال مراحل معينة.

الفرع الثاني :نموذج عن تأثير مؤسسة بروكينغز على الرأي العام في الو.م.أ

يذكر آرثر لوري في مقال حول الهجمة على الإسلام في السياسة الخارجية الأمريكية مثالا يوضح كيف تطبق هذه الطرق الإعلامية السابقة في تغيير الرأي العام، بل والسياسة الأمريكية لكي تخدم اهتمامات المراكز الفكرية. يذكر الكاتب أن الشيخ راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة التونسي، والمقيم في بريطانيا كلاجئ سياسي قد دعي إلى أمريكا للمشاركة في اللقاء الثالث الاجتماع الطاولة المستديرة عن "الإسلام المعاصر"

والذي دعت إليه جامعة جنوب فلوريدا بالتعاون مع مركز دراسات الإسلام والعالم في يناير 1994. وقد عقد اللقاء الأول عام 1992 مع حسن الترابي من السودان، واللقاء الثاني عام 1993 مع خورشيد أحمد من الجماعة الإسلامية في باكستان. وقد حظيت اللقاءات باهتمامات الأكاديميين في أمريكا، واعتبرت ناجحة ومفيدة للجميع. إلا أن اللوبي الصهيوني في أمريكا لم يرق له فكرة النقاشات الحرة بين الإسلاميين من العالم الإسلامي، والأكاديميين الأمريكيين. ولذلك بدأ تنفيذ برنامج يهدف إلى منع راشد الغنوشي من القدوم إلى أمريكا.

وكما ذكر تشارلز ماينز في تحليله للطرق التي تتبعها مؤسسة بروكينغز لتغيير الرأي العام، فقد بدأت الحملة بنشر مقال في مجلة فورورد اليهودية في نيويورك Forward بعنوان "شيخ الرعب التونسي

[1] الشيخ المقدسي ،المرجع السابق:

https://www.tawhed.ws/r?i=thinking

يشعل الحوار في الكونجرس .. آية الله المنتظر يطلب دخول أمريكا"!! واتهمت المجلة راشد الغنوشي بانه تبنى عمليات إرهابية ضد الأمريكيين، وأصدقائهم في المنطقة، وأنه يسعى لتعطيل مشروع السلام في المنطقة.[1]

وتحرك دانيال بايبس مدير معهد الدراسات الخارجية في فيلادلفيا Foreign Policy Research Institute ليؤكد وجهة النظر الفكرية الأكاديمية في ذلك قائلا (أو مدعية): "لقد حضر الغنوشي مؤتمرات وملتقيات في السودان وإيران، وشاركه عدد من الإرهابيين الذين يشكلون تنظيمة دولية يعادي أمريكا والغرب وإسرائيل". وتفاعلت مع الحدث عضوة مجلس النواب الأمريكي أوليمبيا سنو لتصدر بيانا صحفيا لتطالب وزير الخارجية الأمريكي بمنع إعطاء تأشيرة دخول للغنوشي بسبب "تاريخه المليء بالأعمال الإرهابية". وقام بعد ذلك مركز فكري آخر وهو معهد واشنطن الموالي للوبي الصهيوني ليصدر بيان كتبه مارتن كرامر المدير المساعد لمعهد موشي ديان لدراسات الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب، ليركز على مواقف الغنوشي المعادية لأمريكا، وموقفه من حرب الخليج المعادي للسعودية، ومعارضته للسلام. وأكد كرامر في بيانه الصادر عن معهد واشنطن أن "إعطاء الغنوشي تأشيرة دخول سيثبت أن الولايات المتحدة متخبطة في فهم ظاهرة المد الإسلامي، وأنها قد فقدت القدرة على معرفة الصديق من العدو، وليس ذلك في تونس وحدها.

ويعني هذا أن أكاديمي إسرائيلي قد قدم من خلال أقوى مؤسسة بروكينغز الأمريكية توجيهه للحكومة الأمريكية بمنع إعطاء التأشيرة الشخص لأنه لا يوافق أمريكا أو إسرائيل في سياستهم. وهذه بالطبع لا تمثل مشكلة مع حرية التعبير وقواعد الدستور الأمريكي لأن المتهم هنا "أصولي مسلم"، وبالتالي فلا حاجة للالتزام بالدستور الأمريكي تجاه هذا الشخص.

والمحصلة النهائية لهذه الحملة أن الحكومة الأمريكية لم تعط التأشيرة للشيخ، وتأجل اللقاء من أجل ذلك، ولم توافق الحكومة بعد ذلك أكثر من مرة أن تمنح الشيخ تأشيرة للدخول. يركز سمير ملحم في مقال حول المعرفة والسلطة أن قادة التيارات المعادية للإسلام في الغرب قد أدركوا العلاقة بين المعرفة والسلطة، ولذلك فقد بدأوا في محاولة السيطرة على المعرفة في مجال السياسة الخارجية عن طريق المعاهد الفكرية[2].

[1] باسم الخفاجي، "**المراكز الفكرية الأمريكية** "مجلة المفكر، عدد 01(2010): 14.

[2] باسم الخفاجي، المرجع السابق،15

من المفارقات التي تلفت النظر أن نجد أن بعض مؤسسة بروكينغز تدعم برامج وثائقية وتلفزيونية لأنها تخدم وجهة نظرها، وتعبر عنها. ومثال واضح على ذلك هو ستيف إيمرسون صاحب البرنامج التلفزيوني الشهير "جهاد في أمريكا". وقد سبب هذا البرنامج ضجة ضخمة في الولايات المتحدة ومعظم أنحاء العالم الغربي لهجومه الشديد الغير مستند على أية أدلة مادية على الإسلام والمسلمين في أمريكا، واتهامهم بأنهم أكبر الأخطار الداخلية في القارة، وأنهم يهددون الأمن الداخلي للولايات المتحدة.

وذكر ستيف إيمرسون لجريدة الواشنطن بوست أنه تلقى مبلغ325.000 دولار أمريكي من مؤسسة برادلي Bradley Foundation لإتمام هذا البرنامج.

خاتمة

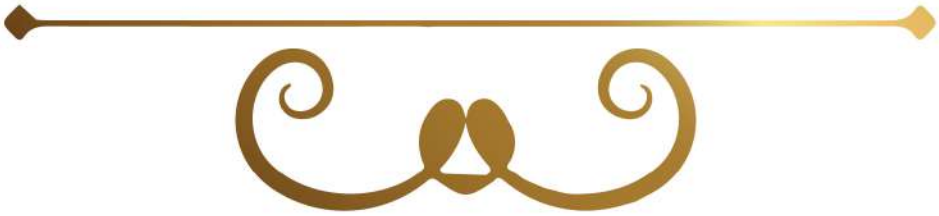

خاتمة:

– عملية صنع السياسة العامة عملية دينا ميكبة معقدة تمر بعدة مراحل حتى تنتهي في شكلها الأخير الى قرارات وقوانين إجراءات .

– ان نظريات صنع السيامية العامة ضرورية عند دراستها و تحليليها فكل نظرية تسلط الضوء على جانب ضروري، تتطارق كلها وتتحد لصنع سياسة عامة فعالية .

– يساهم في صنع السياسة العامة عدة فواعل سواء جهات السمية تتمتع بصلامات قانونية أو غير رسمية من خلال ممارسة الضغوطات على السلطة .

– مركز الفكر هي مؤسسات مستقلة ذات نشأة غربية تلعب دور الوسيط بين العالم الاكاديمي و الحكومي .

– توجد عدة تصنيفات وأنواع المراكز الفكر وذلك تبعا الطبيعة القضايا التي تطرحها و الأنشطة التي تمارسها فهمنا : الاكاديمية الخاصة، الحكومية .

– تتعدد مصادر تمويل مراكز الفكر وهذا ما يزيد من استقلاليتها بحيث يصعب على أية جهة ممارسة الضغط أو التأثير على طبيعة المواضيع التي تبناها و النتائج التي تتوصل غليها .

– تغير الأوضاع الدولية وتسارع الاحداث دعا صانعي السياسات العامة الى الاهتمام بمراكز الفكر والاستعانة بالكفاءات العاملة فيها، التي تقوم بدورها تسمح مراكز الفكر و الأبحاث بتحليل المشاكل المعقدة بطريقة محورية من خلال دماج فروع عملية مختلفة، وبالنظر الى كونها متفلية من أية قيود تراتبسية، يمكنها أن تكون انتقادية وان تعيد النظر بالتفاهيم المسيطر حيث أصبحت مراكز الفكر والأبحاث بمثابة الفيتامين الثقافي لاصحاب القرار السياسي.

ومن ثم فإن صانع القرار في ظل تعقيدات البيئة المحلية الدولية يحتاج الى أفكار وتحليلات و اقتراحات من أجل إدارة الأزمات ومن ثم صنع سياسة عامة وعلى اعتبار أن السياسة العامة تلعب دور بالغ الأهمية في تشكيل الحاضر ووضع البينة الأولى للمستقبل من أجل النهوض بالدولة و تنميتها حظيت باهتمام متزايه من طرف الباحثين و الاكاديمين، وفي ظل التطورات الحاصلة في العالم وظهور قضايا ومشاكل مختلفة مما تطلب حل هذه المشاكل ضمن خطط وبرامج وسلوكيات مدروسة.

ومن ثم فإن مراكز الفكر والأبحاث تشكل أحد أهم الثبيات المؤسساتية خاصة في الأول المتقدمة التي يتم فيها اعداد وتنفيذ برامج البحث من قبل العلماء و الاكاديمين.

خاتمة

الى تقديم الدرسات و التحليلات المعمقة و الحلول للمشاكل للمشاكل المطروحة، والعمل على نشر الثقافة و المعرفة في الجميع

– تلعب مراكز دور مهما في جميع مراحل صنع السياسات العامة مستعملة في ذلك مجموعة من الطرف والأساليب العلمية.

قائمة المصادر والمراجع

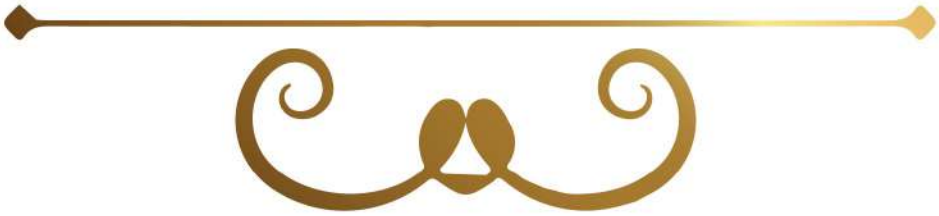

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية

اولا: الكتب

- أحمد بدر، أصول البحث العلمي و مناهجه، دار الغرير للطباعة و النشر، دبي، 2010.
- حسن البراري، "هل مراكز الدراسات العربية و الإسلامية بائسة...وفي ذيل القائمة العالمية!! ،2011.
- حسن عبد ربه حسن علي ، عقل أمريكا مؤسسات صناعة الرؤية و الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية، القاهرة:نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، 2009).
- حسن علي، عقل أمريكا مؤسسات صناعة الرؤية و الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.
- حمد بدر، أصول البحث العلمي و مناهجه، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة، 1989.
- خالد علي ويالعرداوي، "تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي صوت العراق، (22ديسمبر2014).
- الخطيب، المراكز الفكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية الظاهرة و الدور و التأثير .
- رضا هلال و أخرون، الإمبراطورية الأمريكية، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، 2002.
- رندة علوان حسين، "مؤسسة راند الأمريكية ودورها في السياسة الأمريكية،"
- ريتشارد هاس ،"دور مؤسسات الفكر و الرأي في السياسة الأمريكية"، مصر الحرة، (20نوفمبر 2002). 2009.

- شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب،2006).
- صادق الأسود، الرأي العام ،بغداد: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر،1993.
- عبد الطيف، "مراكز الفكر الأمريكي: قراءة في خرائط مراكز الفكر الأمريكي".
- عبد الغني عماد، "دبابات الفكر الجديدة صانعو القرار و الحكومة الخفية في أمريكا".
- العرداوي، "تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي."، 2011.
- عمرو عبد العاطي،" مؤسسات الفكر و الرأي (Think tank) و السياسة الأمريكية، ":
- فايز بن عبد الله الشهري، المراكز التفكير الأمريكية: الفكر يصنع القرار .كلية، "العلوم السياسية بين الطرح النظري و البعد العملي و دورها في العملية السياسية و صنع القرار".
- كريتشلو ، دونالد ت. معهد بروكينغز ، 1916–1952: الخبرة والمصلحة العامة في مجتمع ديمقراطي . ديكالب ، إلينوي: مطبعة جامعة شمال إلينوي، 1985 .
- لعباس بوغالم، "مراكز الأبحاث ...إنتاج المعرفة و مسؤوليات المثقف:مراكز الأبحاث بين صناعة الأفكار و ترشيد السياسات،".
- لعريض، "مراكز البحوث الأمريكية أو مصانع صنع القرار"، 02 لقيادة القومية، مراكز الدراسات الأمريكية و صناعة القرار، (د.ب.ط: سلسلة دراسات إستراتيجية,2008).
- محمد ذيب، "مراكز التفكير والدراسات ودورها في إنتاج المعرفة وصناعة الرأي العام والقرار السياسي، ".
- محمد فايز فرحات، "صورة أمريكا و مصالحهاالإقتصادية و الأمنية،"2007.
- محمد ناجي الدعيس، "غرف لصناعة القرارات السياسية.

- مركز صقر للدراسات الإستراتيجية، "بيوت الخبرة و دورها في صنع و إتخاذ القرار "، تم التصفح في 25 فيفري 2022:

- مهدي شحادة، و صالح بكري الطيار، دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار، بيروت: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1999، ط1.

- ميرفت الحطيم ،"مراكز صنع القرار في أمريكا اللاعب الأكثر نفوذا"!!! ، روز اليوسف المصرية، (18مارس 2005).

- ميشال أبو نجم، تحن و مراكز الأبحاث"،2010.

- نامق، "مؤسسات مخازن التفكيرthink tanks و دورها في صياغة السياسة الخارجية للنموذج الأمريكي".

- نواف الموسوي، مراكز الدراسات و الأبحاث في أمريكا، بيروت:مركز الإمام الخميني الثقافي، 2003.

- هاس، "دور مؤسسات الفكر و الرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة".

المجلات و الملتقيات

- أميمة عبد اللطيف، "مراكز الفكر الأمريكي: قراءة في خرائط مركز الفكر الأمريكي"، العصر ، (22 فيفري 2005)

- باسل رؤوف الخطيب، المراكز الفكرية في الولايات المتحدة الأمريكية الظاهرة و الدور و التأثير ، الرياض :مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، 2007).

- باسم الخفاجي، "المراكز الفكرية الأمريكية "مجلة المفكر، عدد 01(2010).

- بسمة خليل نامق، "مؤسسات مخازن التفكيرThink tanks و دورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي"، مجلة القاديسية للقانون و العلوم السياسية، عدد02(2009).

- تونى، عاصم عبدالقادر، إنشاء مركز لمتميز البحثي لمتعميم العالي الجامعي: ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العربى السنوى السادس واالدولي الثالث: تطو ير برامج التعميم العالي النوعى فى مصر والوطن العربى فى ضوء متطمبات عصر المعرفة، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة،2011

- حسونة، محمد القاسم محمد ، مراكز التميز البحثي وأنشطتيا: نماذج عربية ودولية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمرمراكز التميز البحثي: المعايير والمهام والعائد المجتمعي ، جامعة بنى سويف ، المنعقد فى 6502/2/09.

- حسين علاوي خليفة، "مراكز الدراسات و أثرها في إدارة الإستراتيجية الإقليمية : دراسة في برنامج الأمن و الدفاع للإتحاد الخليجي"، مجلة أراء حول الخليج، عدد 348(2001).

- خالد عليوي العرداوي و سامر مؤيد عبد اللطيف، "دور مراكز الأبحاث في بناء النموذج الحضاري الإسلامي" ورقة بحثية قدمت في المؤتمر الموسوم حول دور الجامعات و مراكز الأبحاث و المؤسسات العلمية في بناء المشروع الحضاري الإسلامي، جامعة كربلاء، جانفي 2015.

- خالد وليد محمود، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي، (بيروت:مركز نماء للبحوث والدراسات،2013)، عدد2 (2006).

- سعيد، "مؤسسات الفكر و الرأي في أمريكا" عدد،2001.

- صباح عبد الرزاق كبة، "العلوم السياسية بين الطرح النظري و البعد العملي و دورها في العملية السياسية و صنع القرار"، مجلة العلوم السياسية، عدد39.38.

- عبد الحافظ عبد الجبار ، مراكز الدراسات و البحوث في العالم "، مركز دراسات الوطن العربي، عدد2 (2007).

- عبد الرزاق فارس الفارس، "مراكز البحوث و صناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ، يونيو 2003.

- مجلة الجزائرية للدراسات السياسية، رزايقية حنان، دور مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

- مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، "مراكز الأبحاث والدراسات الإستراتيجية :تأثير مراكز الأبحاث الإستراتيجية على صناعة القرار في الولايات المتحدةا الأمريكية"، المتابع الإستراتيجي، عدد9(2005).

- ممدوح الشيخ، "ماذا في عقل أمريكا؟ المؤسسات البحثية...مصانع الأفكار،" من المراكز البحثية في العالم العربي التي تعطي اهتمامًا خاصًا لهذا النوع من العلم في العالم العربي المركز العلمي للدراسات السياسية في الأردن، و قدم فيه بعض المؤلفات العلمية، و عقد العديد من الدورات للمئات من الباحثين و أساتذة الجامعات ومسؤولي الإدارة الوسطى في عدد من الدول العربي.

- ينظر أيضا: محمد سجاد نور، المؤسسات البحثية والسياسة الخارجية الأمريكية، مختالرات إيرانية، العدد 38، نوفمبر 2003.

المذكرات و الاطروحات :

- براهيم عبد الرحمن الهدلق، "المراكز الفكرية الأمريكية و صناعة الإستراتيجيات: السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط" (مذكرة ماجيستر ، العلوم الإستراتيجية، جامعة نايف،2011/2012 .

- الخزندارو الأسعد، ادور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسة العامة".

- نيلي كمال الأمير، "دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام و صورة الأخر:دراسة الحالة مركز الدراسات الأسيوية .

تقارير :

- تقرير المعرفة العربي للعام 2009، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار الغرير للطباعة و النشر، دبي، 2009.

المواقع الاكترونية :

- دور مراكز التفكير و مراكز الأبحاث (Think tanks) في صنع السياسة الأمريكية تم التصفح في 27 ديسمبر 2014.
- مراكز التفكير أو بنوك التفكير Think tanks"، موقع شذرات، تم التصفح في 19جانفي 2015.
- ينظر أيضا: ريتشارد هاس، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، علي موقع وزارة الخارجية:

المراجع باللغة الفرنسية

- "Fisicial year 2015 budget request:US government accountability office"(accedmarth 03,2015)
- Brad, Robert, Stanton H. Burnett & Weidenbaum M.,(1993),Think Tanks in a New World, The Washington Quarterly, Vol. 16.
- He Li, "The Role of Think Tanks in Chinese Foreign Policy", Problems of Post-Communism, vol. 49, no. 2, pp. 33–43, March/April 2002.
- Heli," The Role of Think Tanks in Chinese Foreign policy", problems of postcommunism, (March April 2002)vol. 49: 38.

- Howard J wiarda,"The New power houses:think tanks and foreign policy" American foreign policy interests,vo103,no,2(march-April2008

- Howard J. Wiarda, *Op.cit.*Mahmood Ahmad,

- James G. McGann, "The Think Tanks Index", Foregn policy, January/February (2009)

- James G. McGann, The Global "Go - To Think Tanks 2009" Thank Tanks and Civil Societies program, Final United Nations University Edition(January 2010:)

- James G. McGann, The Global "Go-To Think Tanks 2009.

- James G. McGann, The Global "Go-To Think Tanks 2010", Thank Tanks and Civil Societies Program, Final United Nations University Edition, January 2011

- John J. Hamre, "The Constructive Role of Thin Tanks in Twenty First Century", *Asia-Pacific Review*, Vol. 15

- Mahmood Ahmad, "US Think Tanks and the Politics of Expertise: Role, Value and Impact", *The Political Quarterly*, Vol. 79, No. 4, October-December, 2008

- Richard hass The role of think tanks in us foreign policy", in electronic journal of us ,november (2002)

Les sites :

- "Congressional budget office", (accced january06,2015)in: legal dictionary.The free dictionary.com

- http://www.gao.com

- http//:www.alarai.com

- http://annabaa.or/nbnews/49/154html

- http://usinfo,state.gov/journals/itps/1102/Ijpa/haass.htm.
- http://usinfo,state.gov/journals/itps/1102/Ijpa/haass.htm.
- http://www.3arabionline.com/?page=article&id=20391
- http://www.alriyadh.com/2014/03/03/article914766.html
- http://www.hizb-ut-tahrir.info/info/index....nts/entry 15917
- http://www.iraqhurr.org/content/article/1626156.html
- http://www.nashiri.net
- http://www.shatharat net ?p=110.
- https://www.tawhed.ws/r?i=thinking
- https://www.tawhed.ws/r?i=thinking
- www .dirasat .net
- WWW. saqr center.net 47 "Government accontability office", wikipedia free
- www.almoslim.net
- www.alsyasi.net
- www.shatharat.net
- www.sironline.org
- wwwsironline.org
- Yemen press.com

ملخص:

تناولنا في هذه الدراسة الدور الذي تأديه مراكز الفكر الامريكية داخل النظام السياسي الأمريكي، ومدى قربها من صناع القرار هناك، ومدى تأثيرها في السياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية، وتركز الدراسة على حالة مركز بروكينغز وهو أحد مراكز الفكر الذي تربطه علاقات متشعبة بدوائر صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الامركية وخارجها.

كلمات المفتحية: مراكز الفكر، السياسة العامة، مركز بروكينغز.

Summary :

In this study, we dealt with the role played by American think tanks within the American political system, the extent of their proximity to the decision-makers there, and the extent of their influence on the public policy of the United States of America. The United States of America and beyond.

Keywords: think tanks, public policy, the Brookings Institution.